الإثنين 15 تموز 2019
العدد 3807 السنة الثالثة عشرة
Lundi 15 Juillet 2019 no 3807 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

نزيف «الدولارات» يضغط على الليرة

• **إياد الخليك**
موازنات التقشّف الفاشلة من اليونان إلى لبنان

• **غسان ديبة**
هندسة مالية vs هندسة مالية

خطاب «كَسر القيود»: رسائل نصرالله وصلت إلى تل أبيب [2]

الموازنة: مشروع الحسابات الخاطئة [5]

نفط الشرق السوري بيد إسرائيل!

[14 ـ 15]

سعى مجلس سوريا الديموقراطية، إلى تفويض رجل اعمال إسرائيلي بيع النفط السوري من مناطق الميليشيات الكردية (أ ف ب)

قضية

التلّ الأثري يعود إلى لائحة الجرد... مؤقتاً

6

السودان

المفاوضات إلى طريق مسدود

16

إيران

روحاني لواشنطن
لا محادثات قبل رفع العقوبات

18

قضية اليوم

خطاب «كَسر القيود»: الرسائل وصلت إلى تل أبيب

الرسائل التي وجّهها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى كيان العدو، يوم الجمعة الفائت، وصلت إلى تل ابيب. فرضت نفسها أولوية على الساسة ووسائل الإعلام، وتالياً المستوطنين، ما دفع برئيس حكومة العدو إلى تخصيص كلمته في بداية مجلس الوزراء للرد عليها!

يحيى دبوق

استهل رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو جلسة حكومته الأسبوعية أمس، بالرد على المقابلة التي أجراها الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، مع قناة «المنار» يوم الجمعة الفائت، مطلقاً تهديدات لا تخلو من دلالات، في ظرف يبعدّ أكثر من ضاغط على إسرائيل، ربطاً بإمكانيات المواجهة الشاملة في المنطقة.

هل هي واحدة من أهم الإطلالات الإعلامية للسيد نصر الله؟ وكيف تعامل العدو معها؟ وما هي ردود فعله العلنية؟ وهل يُقدَّر أن الرسائل التي تضمنتها وصلت وفُهمت جيداً في تل أبيب؟ هذه هي الأسئلة التي تأكد حضورها أكثر هذه المرة.

يُقدَّر أن التأثر الإسرائيلي بما ورد على لسان نصر الله، يتجاوز هذه المرة التأثر الاعتيادي المبني حصراً على حسابات بينية، أي بين لبنان والعدو، ليتجاوزها إلى الحسابات الإقليمية التي باتت أكثر حضوراً قياساً بما مضى، على خلفية التوتر والتصعيد المضبوطين في المنطقة، وإمكانات التحول المعقّول نسبياً إلى مواجهة أكثر شمولية، يمكن القطع بأن إسرائيل جزء لا يتجزأ منها.

والواضح من كلام نتنياهو نفسه، أمس، أن «خطاب الخريطة» للسيد نصر الله تموضع في مقدمة جدول الاهتمام الرسمي في إسرائيل، ودل عليه كذلك اهتمام إعلامي عبري

> **إضافة إلى العقوبات الأميركية، كان العدو يعوّل على قيود لبنانية على حزب الله**
>
> **شبّه ليبرمان رد نتنياهو على حزب الله بـ«الكلب الذي ينبح ولا يعضّ»**

لافت جداً، كانت واحدة من ترجماته العملية، أن تحتل المقابلة مقدمات النشرات الإخبارية وتقاريرها الأولى لكل قنوات التلفزة في إسرائيل، مع طاولة حوار خاص لمناقشتها في كل قناة، مع مشاركة عدد كبير من الخبراء والمعلقين الإسرائيليين، بحسب اختصاصاتهم.

والواضح أن المقابلة أثبتت للإسرائيليين خطأ الرهان على قيود يفترضونها في مواجهة حزب الله، ويمكنها أن تكون منطلقاً لحسابات خاطئة، وهي موزعة على الشكل الآتي:

- قيود لبنانية، من بينها مواقف وأصوات تصدر في لبنان من هنا وهناك، تتحامل على حزب الله وعلى دوره الحمائي، الذي في جوهره لا يقتصر على الحمائية المنطلقة من الساحة اللبنانية وحسب، بل كذلك، تكمن في كونها ردعية دفاعية، ما يعني نفي الادعاء (غير الموجود أصلاً) بوجود قدرة ابتدائية على شن الحروب وتدمير إسرائيل. وهذا لم يرد عن حزب الله سابقاً، ولم يرد الآن، وبالتأكيد لم يرد في مقابلة الجمعة الماضي. بل إن امتلاك حزب الله أكثر مما لديه الآن من قدرات، والمقصود هنا ليس أكثر مما يجري التداول به إسرائيلياً وحسب، بل أكثر من قدراته الحقيقية الفعلية، فإن مفعول هذه القدرات سيكون سيّئاً وغير ذي جدوى في سياق المواجهة مع العدو، إن سلك حزب الله المنحى الهجومي الابتدائي. ما عدا بطبيعة الحال مواجهة اللاخيار، المبنية على التهديد الوجودي.

الرد على التساؤل هنا يأتي من خلال تأكيد الوظيفة الردعية التي تمنع إسرائيل من الاعتداء خشية تلقيها الرد المدمر. أما تلقيها الرد المدمر ابتداءً، فسيقلب المعادلة وينفي الفاعلية ويدفع تل أبيب إلى الانفلات من القيود الرادعة والمزيد من الاعتداءات، حجماً ومستوى.

ما يتعلق بالتساؤل الثاني، وهو الأوهن من الأول، أي كيف لحزب الله أن يكشف قدراته ومفاجآته التي يختبئها للحرب المقبلة؟ فيجب التشديد على النفي. فحزب الله لم يكشف أو يؤكد أياً من القدرات خارج ما يجري التداول به. حزب الله يعمل بناءً على استراتيجية تجمع بين الردع والاحتفاظ بالمفاجآت. والردع لا يتحقق ولا يصل إلى مستوياته المطلوبة من دون أن تحضر وسائل تحققه في وعي العدو وإدراكه، وإن كان ذلك بإدراك عام، مع الحفاظ على الغموض وعنصر المفاجأة المطلوبة إن وقعت الحرب.

على هذه الخلفية يعمل حزب الله على التوازن بين المطلبين. وفي حال تطلّب الظرف تعزيز فاعلية الردع، يعطي جرعة إضافية من التلويح بالقدرات الموجودة أو التأكيد عليها، فيما هو يعمد في ظرف آخر إلى توسيع هامش المفاجأة التي يتجاهل قدرات وتكتيكات قتالية ولا يكشف عنها.

هذا كله نقيض الإسرائيلي، الذي هو بطبيعته النظامية مكشوف ويتعذر عليه تجهيل قدراته أو تكتيكاته القتالية، حيث الثرثرة الإسرائيلية لا تتفوق عليها ثرثرة، رغم كل محاولات الضبط غير المجدية نسبياً، التي باتت أكثر تفعيلاً منذ عام 2006.

في العودة إلى المقلب الإسرائيلي، برز أمس موقف لافت لوزير الأمن الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، وإن كان أيضاً من باب الخصومة والمناكفة السياسية الانتخابية، لكنه يعكس كذلك موقف مسؤول عن المؤسسة العسكرية غادر منصبه حديثاً، وهو أدرى بتقديراتها، إذ ردّ ساخراً على نتنياهو مشبّهاً كلامه ضد حزب الله بعواء الكلب، إذ قال: «الكلب الذي ينبح لا يعضّ».

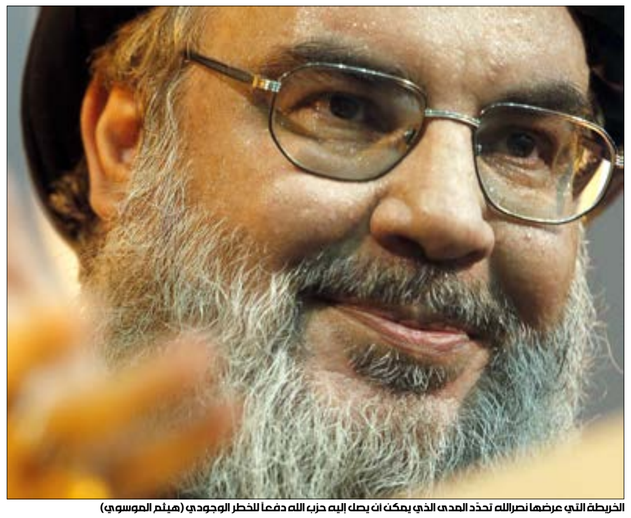
الخريطة التي عرضها نصرالله تحدّد المدى الذي يمكن أن يصل إليه حزب الله دفعاً للخطر الوجودي (هيثم الموسوي)

ومن موقع متقدم، أيضاً انطلاقاً من خارج هذه الساحة.

- العقوبات الأميركية التي تفترض تل أبيب أنها تقيّد قرارات حزب الله وتقلّص هامش المناورة لديه، وتدفعه إلى الانكفاء في مواجهة اعتداءات إسرائيل، وهي شبيهة أيضاً بالرهان على إمكان الانكفاء نتيجة تقلص موارد حزب الله المالية!

- التهويل الإسرائيلي بالتدمير والخراب واستهداف البشر والحجر، وإعادة لبنان إلى «العصر الحجري». هذه الاعتبارات المفترضة إسرائيلياً، غاب عنها الأهم منها، وهو أول اعتبار دافع وحافز للمقاومة: مواجهة الخطر الوجودي، إن صدّاً أو ردّاً، وعلى طول الطريق من بيروت إلى طهران وما بينهما. وهو خطر تصغر معه، بل تنتفي، كل الاعتبارات الأخرى، سواء صغرت أم كبرت على طاولة القرار في تل أبيب.

بنك وخريطة الأهداف والإسهاب في شرح البقعة الجغرافية التي ستكون على مهداف المقاومة في أي حرب مقبلة، هي أيضاً جزء لا يتجزأ من رسالة نصر الله. وهذا الجزء يحدّد المدى الذي يمكن أن يصل إليه حزب الله دفعاً للخطر الوجودي. وهو الدفع الذي يفترض أنه يشمل إن لزم، وبداهة، كما يبدو من المقابلة، الدفع الوقائي تماماً كما الدفع الاستباقي، فضلاً عن الرد المباشر.

الرد من تل أبيب، وفي دليل على ثقل المقابلة وفاعليتها، جاء على لسان نتنياهو في مستهل جلسة الحكومة أمس: «سمعنا خلال نهاية الأسبوع أقوال نصر الله حول مخططاته الهجومية. فليكن واضحاً أنه لو تجرّأ حزب الله على ارتكاب حماقة وهاجم إسرائيل، فسنسدّد له وللبنان ضربة عسكرية ساحقة. ولكن، خلافاً لنصر الله، لا أنوي إعطاء تفاصيل عن مخططاتنا. يكفي التذكير بأن نصر الله حفر أنفاقاً إرهابية على مدار سنوات، ونحن دمرناها خلال أيام معدودة. كما يقول المثل الشعبي: ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع».

حديث نتنياهو وتهديداته، وترهيبه بالتدمير والخراب في لبنان، ومحاولة حشد الأدلة على القدرة على مواجهة حزب الله، إضافة إلى انفعاله، وفي مستهل جلسة حكومته أمس، تعدّ في ذاتها دليلاً كاملاً على أن الرسالة وصلت. في الوقت نفسه، حديث نتنياهو متشعّب الاتجاه والاستهداف، إذ إنه ردّ موجّه كذلك إلى المستوطنين الإسرائيليين المتأثرين سلباً بمضمون ما ورد في مقابلة نصر الله. أما إن كانت الطمأنة حصلت أم لا، فإن تهديد نتنياهو كما ورد وفي مستواه ومكان عرضه، يؤكد للمستوطنين صوابية الخشية التي تملّكتهم.

في المقلب الآخر للمشهد الإسرائيلي، مشهد مقابل لا يقل تأثراً وخشية من الإسرائيليين أنفسهم. فالبعض يطرح تساؤلات حول امتناع حزب الله عن توجيه الضربة التدميرية لإسرائيل إن كان بالفعل يملك القدرة على ذلك، وكذلك يتساءل في السياق عن الأسباب التي تدفع إلى كشف القدرات، رغم سياسة الغموض المتصلة بمفاجآت الحرب المقبلة.

بالطبع يمكن تفسير هذه التساؤلات بناءً على إيحاءاتها الأولية الموضوعية، لكن ربطاً بهوية مطلقيها السياسية المتماثلة مع العدو، وكذلك هوية من يتداولها، يتأكد أن أهداف هذه التساؤلات تشكيكية ومحاولة لاحتواء مفاعيل رسائل حزب الله للعدو، لكونها تحرجه وتحرج النظام العربي المتماثل معه، بما يشمل كل مركبات 14 آذار اللبناني والعربي.

وهي محاولة في سياق إبعاد جمهورهم عن خطاب محور المقاومة، إما عبر التجاهل أو تحريف المقاصد أو التشكيك بما لا يمكن تجاهله والتعمية عليه. وإذا كان قادة محور التشكيك ورجالاته يدركون جيداً الإجابات عن تساؤلاتهم، إلا أن الملاحظات التي ترد هنا موجهة للجمهور الذي يمكن أن يتأثر بهذه التساؤلات.

ابتداءً، يجب القول إن حزب الله، كان وما زال، يدرك تفوق إسرائيل العسكري والتكنولوجي والتدميري في الجو والبحر وما إلى ذلك، وهو واقع لا ينفيه ولا يدّعي خلافه. وهذا الميزان كما هو، أي تفوّق إسرائيل النوعي على محيطها العربي، دليل على عظمة إنجازات حزب الله في مقابل إسرائيل نفسها. وقيمة الانتصار المتكرر عليها، تنبع أيضاً من هذا المعطى تحديداً.

بالنسبة إلى التساؤل التشكيكي عن سبب امتناع المقاومة عن التدمير في إسرائيل، ابتداءً (أي أن يبدأ حزب الله الحرب من تلقاء نفسه، لا كردّ على عدوان إسرائيلي)، ما دامت القدرة موجودة، ينبغي معه التذكير بأن فعالية قدرات حزب الله

ابراهيم الأمين

لا أمل من النقاش معكم!

يشكو خصوم المقاومة أنّ السيد حسن نصرالله يتحدث بلغة صاحب القرار، وأنه عندما يطلق مواقف من قضايا داخلية وخارجية، يتصرف كأنه هو الدولة ويحلّ مكانها في تحديد السياسات الاستراتيجية. ويقيس هؤلاء أقوال حزب الله وأفعاله من زاوية اتهامه الدائم بتصدير أزماته أو أزمات حلفائه في الإقليم.

الواقعيون من السياسيين والناشطين والمناصرين لجبهة أعداء المقاومة يمارسون الصمت حيال ذلك. هذا ليس دليلاً على موافقتهم على ما يجري، ولكن على عجزهم عن القيام بشيء. والعجز، هنا، ليس عن إطلاق المواقف الرافضة لخطّ

> **يعرف هؤلاء انهم لا يضيفون شيئاً إلى المشهد الاساسي المتعلق بمصير المنطقة**

المقاومة ومواقف قياداتها، بل العجز عن إقناع الناس بوجهة نظرهم، وتحريضهم على خطوات عملانية ضد المقاومة، والعجز حتى عن إقناع العدو بالتحرك لمناصرتهم. وأكثر من ذلك، العجز عن ابتداع موقف يمكنه أن يؤثر في النقاش العام. إذ ليس في الجعبة البالية لهؤلاء سوى شعارات بلهاء عن سيادة وحرية واستقلال كالتي يتغنون بها منذ عام 1943. أما غير الواقعيين، فهم في الأغلب الأعمّ فئة مهملة تشعر بالغبن نتيجة وجودها خارج المشهد السياسي. لا يضمّهم إطار، ولا تجمعهم جمعية، ويشتركون في كونهم من ضيوف مواقع التواصل الاجتماعي. ولم يحدث - منذ سنوات طويلة - أن قال أحدهم جملة مفيدة، أو فوجئ أحد بما يقولونه. حتى صاروا مثل المبرمجين مسبقاً: ما إن يخرج موقف من حزب الله، حتى يخرج من عندهم موقف مقابل. أما كيف ولماذا، فهم أنفسهم لا يعرفون السبب. كل ما يعرفونه أن الصمت الكامل يلغي كل أثر لهم. علماً أن حراكهم ليس فيه بركة لهم أو لغيرهم.

البارزون من معارضي المقاومة ينتشرون في مواقع السلطة والمؤسسات العامة والخاصة. هؤلاء يتوزعون بين قوى وشخصيات ومؤسسات. لا يطلقون علناً المواقف التي من شأنها تهديد التسوية التي عقدوها مع حزب الله لبقائهم في السلطة. لكنهم يضطرون، بين وقت وآخر، إلى إطلاق مواقف حادة، تسجَّل في دفاتر حساباتهم الإقليمية، وفي الوقت نفسه يرسلون - بعيداً من الأضواء - من يشرح لحزب الله حقيقة الأمر. لذلك، يتصرف الحزب بشيء من اللامبالاة إزاء ما يقولونه.

أما للمهتمين بالصورة الحقيقية، فلهم أن يقرأوا الوقائع كما هي. وحتى لو قالوا إن قيادة المقاومة وأنصارها يتصرفون بفوقية ولغة استفزازية، فهذا لا يغير من حقيقة الأمر شيئاً. قبل 13 عاماً، مارس أعداء المقاومة الداخليون، الذين تجمعوا في إطار 14 آذار، أعلى درجات التآمر ضد المقاومة وناسها. اشتغلوا علناً مع العدو على ضرب المقاومة وسحقها. مارسوا كل الأفعال القذرة لتحقيق هذا الهدف. دفعتهم وقاحتهم وعمالتهم إلى الضرب على ناس المقاومة في اللحظات الأولى لسريان وقف إطلاق النار. لكنهم استفادوا، مرة جديدة، من العقلانة التي تتسم بها قيادة المقاومة. وهم يجب أن يعرفوا الحقيقة القاسية، وهي أن قيادة المقاومة منعت محاسبتهم.

خلال الأعوام الماضية، انتقل هؤلاء إلى مستويات مختلفة من التآمر. صاروا شركاء في كل الألعاب الشيطانية ضد المقاومة وضد كل ما تحتاجه أو تقوم به. أمنياً، لم يتوقف العمل ضد كوادرها ومقارّها وحركتها وانتشارها وتسليحها. وسياسياً، لم يتوقف العمل على حجب التغطية الرسمية المنطقية لعمل وطني بهذا الحجم. واقتصادياً، يتصرفون مع المقاومة على قاعدة الطلبات الأميركية المباشرة. وإعلامياً، لم يتوقفوا عن الحملات المحرضة المبنية على كره مذهبي وطائفي. مع ذلك، فقد تراجعت حظوظهم، والفضل، هنا، لجمهور عريض ملّ منهم ومن خطاباتهم ومشاريعهم، ولم يعد مستعداً للسير خلفهم في مغامرات لا طائل منها.

اليوم، يعرف هؤلاء أنهم لا يضيفون شيئاً إلى المشهد الأساسي المتعلق بمصير المنطقة. هم ليسوا في حسابات أحد من الكبار، ولو أن قيادة المقاومة تخلت قليلاً عن تواضعها لحذفتهم هي أيضاً من الحسابات الجدية. بناءً عليه، لا بأس من واقعية قهرية تلزم كل هؤلاء بالتوقف عن «النق» و«القدّ» و«الشدّ». لأنهم، ببساطة، لا يؤثرون في شيء. وحتى استعدادهم لاثارة فتن دموية، كالتي حصلت في الجبل، يبقى عملاً أحمق، وأقرب إلى تمرين على انتحار أكيد لا يشعر به أحد. ومهما علا الصراخ وارتفعت المنابر، فليس بمقدور هؤلاء، كلهم من دون استثناء، فعل شيء في مواجهة مسيرة لم ولن تنتظر إذنهم أو رضاهم للقيام بما يجب أن تقوم به، دفاعاً عن نفسها وأهلها وناسها، وعن قيم إنسانية تتجاوز كل هذه الجغرافيا.

هي لغة فوقية كما سيبدو لكثيرين، لكنها تبدو كذلك، نظراً إلى دونية غير مسبوقة يعيشها هؤلاء، حيث هم وحيث سيذهبون... إذ لا أمل من نقاش معهم.

قضية اليوم

لأجل الزعامة... فليأت زمن تيمور!

أوقعت حسابات النائب السابق وليد جنبلاط، الخاطئة، جزءاً كبيراً من طائفة الموحدين الدروز اللبنانيين في عداء مجاني مع سوريا وحزب الله، منتزعاً من الدروز تأثيرهم السياسي من موقع إلى دور. اليوم، لا ينقل زعامة المختارة إلى مرحلة جديدة ويؤمن خروجاً حقيقياً لها من الأزمات سوى تسليم جدّي للنائب تيمور جنبلاط، وفتح الفضاء أمام إعادة صياغة سليمة لعلاقات المختارة

فراس الشوفي

ينقل أكثر من سياسي وأمني لبناني مزاجاً مشتركاً عن جلساتهم مع النائب السابق وليد جنبلاط، وعلى مراحل تاريخية. روايات متعدّدة في الظاهر، لكن مطابقة في المعنى. يقول أحدهم إن جنبلاط قد يبدأ اللقاء بسؤال حول فلسفة الوجود، ثمّ عن الصّراع بين الدول الكبرى للسيطرة على الفضاء، ثم عن اضطهاد الروهينغا ووباء إيبولا في إفريقيا، وينتهي طالباً المساعدة لتعيين قاضٍ، أو حتى حاجب ومأمور أحراج. أو قد يقوم بالعكس، يُسقط لبنانية مزارع شبعا في تصريح، احتجاجاً على موقف حزب الله من مشكلة عين دارة. وهنا، تحديداً، كان مفاجئاً استغراب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي انتقال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله خلال مقابلته على

لم يتبلور موقف واضح عند حزب الله بعد من مستقبل العلاقة مع جنبلاط

شاشة المنار قبل يومين، من هزّ وجدان الدولة اليهودية العميقة، إلى تناول تفصيل لبناني صغير. المعنى من عين دارة بالنسبة لقائد المقاومة أن شخصاً مثل جنبلاط لا يُقدّر الإيجابية التي يتعامل حزب الله معه منذ 14 عاماً على الأقل رغم الطعنات، وأنه مستعدّ للتلويح بورقة واهية هي «نزع الشرعية» عن سلاح المقاومة، لأجل حفنة من المال من «خوّة» في معمل.

الآن، لا يمكن لجنبلاط أن يبني على خطاب نصرالله، العصبيّة التي بدأها بعد 2005 عند الجنبلاطيين، وحاول تعويمها عند عموم الدروز في لبنان للعداء مع حزب الله وسوريا، بحجّة أن المقاومة تستهدف الطائفة. فالمسؤول الأول والأخير عن العلاقة المتردّية للحزب الاشتراكي والحالة الجنبلاطية مع حزب الله هو وليد جنبلاط. حتى الرئيس نبيه برّي، الذي يترك دائماً سُلّماً خلف باب عين التينة، يستلّه كلّما احتاج صديقه اللدود النزول عن الشجرة، لم يبلع انحداره حدّ المسّ بلبنانية المزارع.

منذ 2005، لعب جنبلاط أدواراً مؤذية ضد مشروع المقاومة في المنطقة، على حجمه. صوّب مباشرة على السلاح وفتح «البازار»، وتعمّد التوجّه بالكلام القاسي للأمين العام لحزب الله، محاولاً نزع الهالة الوطنية عن هذه الشخصية، بعد وصلة السباب التي قدّمها بحقّ الرئيس بشار الأسد في 14 آذار 2005.

على الحلف الرباعي، ردّ جنبلاط بقرارات جلسة 5 أيار المشؤومة لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة ثمّ بحمل السلاح ضد المقاومة، وعلى الصفحة الجديدة في انعطافة 2 آب 2009، اكمل اتهام المقاومة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، ثم طعن في وساطة نصرالله وضمانته مع الأسد، وعاد للرهان على سقوط سوريا منتصف العام 2011. إلّا أن جنبلاط أخيراً، توّج إصرار حزب الله على إرضائه في قانون الانتخابات، مع الرئيس نبيه برّي طبعاً، والإبقاء على قضائي عاليه والشوف دائرة إنتخابية واحدة... بمزارع شبعا! حتى أنه، على توتّره في كلامه بعد زيارته الرئيس سعد الحريري أوّل من أمس، صوب على المعاون السياسي لحزب الله الحاج حسين الخليل ومسؤول لجنة الارتباط والتنسيق في الحزب الحاج وفيق صفا في ملف عين دارة. وهما بالمناسبة، أكثر الحريصين على إصلاح العلاقة مع جنبلاط من بين شخصيات حزب الله، التي يشعر غالبيتها باليأس منه. يكفي أن حلفاء حزب الله، داخل الطائفة الدرزية، لطالما أخذوا على الحزب «تدليعه» لجنبلاط، كما أخذوا على سوريا تعويمها له على حساب الجميع قبل 2005.

هذا الطعن المستمر بحزب الله من دون مبرّر، يوازيه سلوك أشدّ عدوانية تجاه سوريا، (التي كانت ولا تزال تميّز بين جنبلاط والجنبلاطيين، وبين الزعيم الإقطاعي والمؤسسة الدينية والاجتماعية الدرزية العميقة في لبنان)، منذ التآمر مع عبد الحليم خدّام وآخرين ضد الأسد الابن، حتى رفد العصابات التقسيمية في السويداء بالمال والسلاح والدعم الإقليمي.

ما معنى أن يقول جنبلاط للسيّد نصرالله أنه معه في فلسطين فحسب؟ مع فلسطين وضد سوريا؟ إذا كان الفلسطينيون، بكامل فصائلهم، من الرئيس محمود عبّاس إلى حركة حماس بقياداتها الجديدة، مع سوريا، لإدراكهم موقعها ودورها وطليعية موقفها في الصراع، فما هو مبرّر جنبلاط لاستمرار التحريض ضدّها؟ تُرى، هل غضّ جنبلاط حين سمع نصرالله يقول إن دماء الجيش العربي السوري وصمود سوريا أسقطا «صفقة القرن»؟

لا يبدو أن حزب الله في وارد التراشق في الردود مع جنبلاط، في تعليقه على مقابلة نصرالله. وليس واضحاً بعد، الاتجاه الذي قد تسلكه العلاقة في المقبل من الأيام بين الحزبين. المُلحّ حالياً عند الحزب، هو أن تأخذ العدالة مجراها في حادثة البساتين، وأن يعود الجبل إلى الاستقرار.

لكن هذا لا يعني أن النقاش داخل طائفة الموحدين الدروز في لبنان، حول خيارات الجزء الأكبر من الطائفة في ظلّ التحولات الإقليمية، يجب أن يبقى مربوطاً بمزاجية جنبلاط وتقلّباته وحسابات الزعامة، وسط انكفاء كبير لمجموعة من أصحاب الاختصاص والشخصيات العامة والمؤسسة الدينية في داخل البيئة الجنبلاطية، عن التعبير عن هواجسها وأسئلة الطائفة الوجودية. فالإفرازات العملية لـ«صفقة القرن» وخيارات مواجهتها تتبلور شيئاً فشيئاً، والموقع الطبيعي للدروز اللبنانيين هو على طرفَي نقيض للصفقة. فكيف يمكن التوفيق بين الموقف الوطني في خندق العداء لإسرائيل والعداء لأبرز مكوّنَين في فريق المواجهة التاريخية، حزب الله وسوريا؟ والتجربة أثبتت، أن فكّ جنبلاط التحالف مع سوريا، نقل تأثير الدروز في لبنان من الموقع إلى الدور.

وكما نقاش الخارج، صارت الأسئلة ملحّة في الداخل، بعد لجوء جنبلاط إلى لعبة الدَم. قبل يومين، ألمح النائب هادي أبو الحسن إلى أمر خطير خلال مقابلة له على تلفزيون «الجديد». قال نائب المتن الأعلى، الهادئ إجمالاً لكن «ابن الحرب» وأبرز الوجوه التنظيمية في الاشتراكي، إن «جنبلاط تعب من ضبط شارعه خلال سنوات». وهذا التصريح، إذا جرت قراءته ضمن سياق خطاب القوّة في الجبل وظهور السلاح وحادثة البساتين، ينبئ بالسلوك المستقبلي للاشتراكي، وتوجيه الرسائل إلى القوى السياسية والدولة، والأهم إلى أبناء الطائفة، عبر تهديد المعارضين وإطلاق يد الموالين لزعامة المختارة.

وهنا، أيضاً، تقع المسؤولية على المؤسسة العميقة والشخصيات، للتحرّك وإعادة الصواب إلى الأذهان، وتبريد الرؤوس الحامية. فالدم ليس ترفاً سياسياً، ويجرّ الدم العزيز على طرفي المنافسة، من أجل سلطة، في الوقت الذي تختار فيه الجماعات الأقلية، قادتها على أساس حقن الدم.

وبعد. رئيس الاشتراكي مهموم لأن ابنه، النائب تيمور جنبلاط، لم «يُقلّع» على طريق وراثة الزعامة بعد، لأسباب عدة. لكن، هل حقّاً منح جنبلاط ابنه هذه المساحة؟ كيف يمكن لتيمور أن يصير زعيماً من دون موازنة مالية مستقلة للخدمات والمصاريف؟ كيف يمكن أن يظهر بمظهر القائد أمام مريديه، إذا كان مضطراً لإجابة محدّثه بأن عليه أخذ رأي والده في هذا الملفّ أو ذاك؟ بوجود شخصيّة مثل وليد جنبلاط، ومستشارين يقدّمون امنياتهم بدل الواقع أو يخفون آراءهم الحقيقية، من الصعب على شاب مثل تيمور أن يدرك حدود شخصيته القيادية.

ربّما، لأجل الزعامة، صار خياراً، أن يطيل جنبلاط الأب رحلاته إلى لندن وباريس وصولاً إلى الإقامة هناك، ويترك ابنه يكتشف قدراته ويتحمّل المسؤولية التي أوكلها إليه. لأجل تيمور، ولأجل الدروز، الذين يحتاج الجنبلاطيون منهم إلى ترميم علاقاتهم بحاضنتهم السياسية والتاريخية.

أبو الحسن هدّد المعارضين وأطلق يدّ الموالين بإعلانه التعب من ضبط الشارع (مروان طحطح)

المشهد السياسي

انعقاد الحكومة ينتظر نتائج مبادرة إبراهيم

لم تحمل عطلة نهاية الأسبوع تطورات لافتة في قضيّة جريمة البساتين، في انتظار زيارة المدير العام للأمن اللواء عباس ابراهيم النائب السابق وليد جنبلاط المنتظرة اليوم، لمتابعة المبادرة التي بدأها إبراهيم قبل أيام. إلّا أن كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مساء يوم الجمعة، رسم مساراً وسقفاً واضحين للحلول التي من الممكن أن تصل إليها مبادرة مدير الأمن العام، باعتبار مسألة إحالة الجريمة على المجلس العدلي أمراً حتمياً. فالأجواء اليوم لدى القوى السياسية، أن كلام نصر الله أعطى إشارات عن تمسّكه شخصيّاً بهذا الموقف، وأن أي نقاش اليوم حول الحلول المتاحة هو في كيفية إيجاد مساحة مشتركة للسير بالمجلس العدلي، والحفاظ على التضامن الحكومي، رغم أن نصر الله أكد أن القرار هو بيد النائب طلال أرسلان.

ويبدو إبراهيم، بحسب المعلومات، جاهزاً لطرح مسار مناسب ومساعدة جنبلاط للخروج من الأزمة، عبر الوصول إلى توافق معه على اعتماد المجلس، والقبول بما يراه القضاء مناسباً، وإعلان رئيس الاشتراكي قبوله أي مسار يأخذه التحقيق القضائي وصولاً إلى المجلس العدلي. فجنبلاط، مع سقوط ضحيتين من مرافقي الوزير صالح الغريب برصاص من عناصر للحزب التقدمي الاشتراكي، كما تشير التحقيقات الأولية واعترافات موقوفين، ويصرف النظر عن الحيثيات، ليس في موقع أمام القوى السياسية الأخرى، يسمح له بتحدي الجهة القضائية الصالحة لبتّ القضية ولا بتحديد الجهاز الأمني المكلّف بالتحقيق.

كلام جنبلاط أول من أمس، بعد لقائه الرئيس سعد الحريري في منزله في وادي أبو جميل، لم يؤشّر كثيراً إلى الحراك الذي يفكّر فيها رئيس الاشتراكي، ومدى استعداده للقبول بمبادرة إبراهيم، لكن بدا الكلام أيضاً، على حدّة بعضه، منخفض السقف، كمن يترك باب الحلول مفتوحاً.

ويبقى مسار المبادرة مؤشّراً في انعقاد جلسات مجلس الوزراء أو عدمه، مع إصرار رئيس الحزب الديموقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان، ومعه حلفاؤه، على التمسّك بطرح إحالة الجريمة على المجلس العدلي في الحكومة، وموقف الحريري الرافض، متضامناً مع رفض جنبلاط، لوضع بند المجلس العدلي على جدول الأعمال. وفي زيارة لافتة، عطفاً على الزيارة السابقة، قام الرؤساء السابقون للحكومة بزيارة الحريري أمس، قبيل انتقالهم اليوم إلى السعودية ولقاء الملك سلمان بن عبد العزيز. وما تسرّب عن الجلسة السابقة بين الحريري والرؤساء السابقين، هو دعمهم لرفضه المجلس العدلي، و«تأكيد على صلاحيات رئيس الحكومة في تحديد جدول الأعمال»، كما تقول مصادر متابعة.

كل الحلول المتاحة بعد موقف نصر الله تفضي إلى توافق على المجلس العدلي

ولا يزال أرسلان مصرّاً على عدم تسليم عناصر من موكب الغريب، قبل الحصول على ضمانات بعدم توقيفهم، في الوقت الذي ربط فيه جنبلاط تسليم موقوفين جدد بقيام أرسلان بالتراجع عن رفضه التسليم.

(الأخبار)

تقرير

موازنة 2019: مشروع الحسابات الخاطئة

يُبنى مشروع موازنة 2019 على حسابات خاطئة يخشى من أن تصبح مميتة! فالحكومة زعمت أنها ستقلّص كلفة خدمة الدين العام 1000 مليار ليرة عبر إصدار سندات خزينة بفائدة 1٪، وأنها ستزيد الإيرادات 400 مليار ليرة عبر زيادة الرسم الجمركي على الواردات بمعدل 2٪. هذه الفرضيات سقطت سريعاً مع انفجار خلافات حادة على الرسم الجمركي. كما تبيّن أن مصرف لبنان والمصارف غير ملتزمين بشراء هذه السندات. فيما صندوق النقد الدولي يحذّرهم من شرائها... هذه الحسابات سيدرسها رئيس الجمهورية ميشال عون مع فريقه الاقتصادي. بحضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة

محمد وهبة

اعتباراً من يوم غد الثلاثاء، تبدأ الهيئة العامة لمجلس النواب مناقشة مشروع موازنة 2019 بعدما خضع لتعديلات موضعية في لجنة المال والموازنة أدّت إلى خفض النفقات بقيمة 470 مليار ليرة وزيادة الإيرادات بقيمة 200 مليار ليرة، أي أن اللجنة خفّضت العجز إلى 6154 مليار ليرة، مقارنة مع 6824 مليار ليرة كما ورد في مشروع الحكومة، وذلك من خلال خفض اعتمادات «أوجيرو» ومجلس الإنماء والإعمار وتأجيل تسديد بعض السلفات. هذا المستوى من العجز ليس افتراضياً فحسب، بل يصحّ وصفه بأنه «وهمي» لأنه يستند إلى تقديرات وحسابات خاطئة على صُعُد النفقات والإيرادات اللتين تضمنتا خفضاً لكلفة خدمة الدين بقيمة 1000 مليار ليرة قد يستحيل تحقيقه، وإيرادات بقيمة 400 مليار ليرة لم يتفق عليها بعد، وهو ما دفع رئيس الجمهورية إلى دعوة فريقه الاقتصادي إلى اجتماع يعقد اليوم في القصر الجمهوري، بحضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة للتشاور ودرس الخيارات والبدائل المتاحة.

خدمة الدين في المجهول

يأتي هذا الاجتماع بعدما تبيّن أن سيناريو إصدار سندات خزينة بفائدة 1% وبقيمة 12 ألف مليار ليرة بات أمراً مشكوكاً فيه بعد بيان صندوق النقد الدولي الأخير الذي يقول الآتي: «على مصرف لبنان أن يتراجع عن شراء السندات الحكومية والسماح للسوق بتحديد العائد على أدوات الدين الحكومية، ذلك أن شراء أدوات الدين الحكومية المقترحة ذات الفائدة المنخفضة من شأنه إضعاف الميزانية العمومية للمصرف وتقويض صدقيته. كذلك ينبغي ألا يكون هناك أي ضغط على المصارف الخاصة لشراء أدوات الدين ذات الفائدة المنخفضة». كلام الصندوق نسف الفكرة من أساسها. هي الفكرة التي روّج لها وزير المال علي حسن خليل في النسخة الأولى من مشروع الموازنة، إذ تعمّد تقليص خدمة الدين العام بمبلغ ألف مليار ليرة، ثم أبلغ مجلس الوزراء أنه اتفق مع مصرف لبنان على إصدار سندات خزينة بفائدة 1% وبقيمة 12 ألف مليار ليرة، ما من شأنه تقليص خدمة الدين بالمبلغ المذكور.

قصر النظر ليس مرتبطاً بوزير المال، بل كان هناك الكثير من مؤشرات فشل هذا السيناريو. أولها بدأ يوم دعت لجنة المال والموازنة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى الجلسة لسؤاله عن هذا الأمر. بحسب أعضاء في اللجنة، فإن سلامة لم يقدّم أي التزام يدلّ على وجود اتفاق مع وزير المال، كما أن ممثل جمعية المصارف أبلغ اللجنة أن المصارف ليس لديها فكرة ولا يمكنها أن تلتزم بهذا السيناريو.

كلفة خدمة الدَّين العام وزيادة الرسم الجمركي لا تزالان قيد الدرس

الرسم الجمركي: إلى أين؟

على الضفة الثانية من المشروع، أي ضفّة الإيرادات، انكشفت أمام لجنة المال والموازنة الخلافات الحادّة حول مشروع زيادة الرسم الجمركي على الواردات بمعدل 2%. حزب الله كان أكثر المعترضين على هذا الرسم انطلاقاً من كونه يصيب الشرائح الاجتماعية المتوسطة وما دون. اقتراح حزب الله أن يكون هناك معايير مختلفة لزيادة الرسم الجمركي، من أبرزها: زيادة الرسم على البضائع التي ينتج بديل مماثل لها في لبنان، أو تلك التي تعدّ من الكماليات، مع ضرورة استثناء السلع الأساسية من أي ضريبة. في المقابل، هناك طرح التيار الوطني الحرّ الذي يتماثل مع السياسات النقدية الانكماشية التي تسعى إلى خنق الاستيراد لتخفيف الطلب على الدولار (يدفع لبنان ثمن السلع المستوردة بالدولار).

تقول مصادر مطلعة، إن مواجهة حزب الله ـ التيار الوطني حول الرسم الجمركي، أجبرت لجنة المال والموازنة على تجميد هذا البند من دون عرضه على التصويت «حتى لا تسقط إيراداته» بحسب مصادر اللجنة، إذ إنه بات ضرورياً أن تبقى الإيرادات المقدرة منه في الموازنة حتى لا يزداد العجز، لكن طلب من الحكومة إعداد مشروع متوافق عليه. مجدداً، انطلقت رحلة البحث عن إيرادات من الرسم الجمركي واتّفق على أن يزاد الرسم بمعدل يتراوح بين 2% و7% تبعاً لنوع السلع. المعايير المتفق عليها أن لا يؤدي الرسم إلى زيادة نسب تركّز الاحتكار وأن تستثنى السلع الأساسية. فقدّمت جمعية الصناعيين، بالتنسيق مع وزارة الصناعة، لوائح بنحو 1300 سلعة يمكن زيادة الرسم عليها. وفيما بدأ العمل على دراسة هذه السلع، فوجئ وزير الاقتصاد منصور بطيش بصدور بيان عن وزير المال يتحدّث عن تقديم اقتراح لمجلس النواب يحدّد السلع ونسبة الزيادات الجمركية عليها خلال يومين، فيما يتطلب الأمر بضعة أسابيع لدراسة كل هذه السلع.

رغم ذلك، يجري العمل على تسوية تشمل زيادة الرسم الجمركي على كل السلع التي تخضع لضريبة TVA، واستثناء السلع المستثناة من الـ TVA.

بلاهة المؤشرات

النتائج المالية لسيناريوات خفض خدمة الدين العام وزيادة الرسم الجمركي، ليست تفصيلاً صغيراً في بنية الموازنة. أيّ خلل بهذا الحجم سيكون له مضاعفات حادّة على الأهداف التي حدّدتها الحكومة لنفسها بشكل اعتباطي، أي خفض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 11% إلى 7,6%، قبل أن تعلن لجنة المال والموازنة أنها خفضتها إلى 6,9%. فعلى سبيل المثال، إن عدم تحقّق مسألة خفض كلفة خدمة الدين العام، سيزيد العجز إلى 8% من الناتج، كما أن عدم الحصول على الإيرادات المرتقبة من زيادة الرسم الجمركي سيزيد العجز 7,4%، أما عدم تحقّق كليهما فيعني أن العجز سيبلغ 8,5%.

الحسابات الخاطئة للحكومة لا تنحصر بالسيناريوات المتصلة بالنفقات والإيرادات. هذه «البلاهة» تشمل تقديرات النموّ الاقتصادي أيضاً. فالحكومة تتوقّع نسبة النموّ الاقتصادي لعام 2019 بنحو 1,3%، أي أن الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع إلى 88855 مليار ليرة (58,9 مليار دولار)، من دون أن تنظر إلى الأثر الناتج من السياسات النقدية الانكماشية التي يمارسها مصرف لبنان في سبيل الحدّ من الطلب المتزايد على الدولار، ولا السياسات التقشفية الواردة في الموازنة التي تخفف من إنفاق الحكومة، ولا الزيادات الضريبية التي ستدفع إلى المزيد من الانكماش والتهرّب الضريبي. فوق ذلك كله، فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن اقتصاد لبنان لن ينمو في السنة الجارية، بل سيتقلص بنسبة 1%... فكيف سيتم احتساب هذا الأمر في مؤشرات العجز نسبة إلى الناتج؟

صندوق النقد: الدَّين خارج السيطرة

لا يصدّق خبراء صندوق النقد الدولي ادعاءات الحكومة بتنفيذ الإجراءات التي تتعهد بها وبنتائجها. البيان الأخير للبعثة الرابعة التابعة للصندوق يشير إلى أن موازنة 2019 تستهدف عجزاً بنسبة 7,6% من إجمالي الناتج المحلي، من أجل «تصحيح الانحرافات في العام الماضي واللحاق بالمسار الذي تم التعهد به في مؤتمر سيدر». يعدّد الصندوق أهم الإجراءات (زيادة الضريبة على الدخل من الفائدة من 7% إلى 10%، فرض ضريبة على السلع المستوردة بمعدل 2%، وتجميد التوظيف والتقاعد المبكر في القطاع العام). إلا أنه يقول الآتي: «التقديرات الأولية لخبراء صندوق النقد الدولي، تشير إلى أن إجراءات الموازنة ستخفض عجز المالية العامة المحسوب على أساس نقدي إلى 9,75% من الناتج المحلي. ورغم أن الموازنة لم يتم إقرارها بعد ولم يتأكد بعد الشكل الذي ستتخذه الموازنة المعتمدة، فمن المرجح، استناداً إلى المعلومات الحالية، أن يكون العجز المتوقع أعلى بكثير من المستوى المستهدف الذي أعلنته السلطات». ويضيف الصندوق إن هناك «عدم يقين بشأن رصيد أوامر الدفع القائمة وعملية تسويتها التي ستؤثر على العجز النقدي في عام 2019». ثم يخلص إلى القول بأن «الدَّين سيظل على مساره التصاعدي».

رئيس الجمهورية وفريقه الاقتصادي يدرسان الخيارات المالية المتاحة (مروان طحطح)

قضية

أنصف مجلس شورى الدولة التل الأثري في وسط بيروت بقراره الأخير القاضي بإيقاف العمل في العقارين 1474 وإعادة الإعتبار لقرار وزارة الثقافة القاضي بوضعه على لائحة الجرد الأثري. يأتي هذا «الإنصاف» من الشورى ليسقط القرار المجحف الذي كان قد اتخذه المجلس نفسه قبل بضعة أشهر وقضى بموجبه إسقاط الحماية عن التل. يحدث كل ذلك، فيما الدولة تقف متفرجة عن سابق إصرار وتصميم

«شورى الدولة» يتراجع ويقرّ بالخطأ

التل الأثري يعود إلى لائحة الجرد... مؤقتاً

راجانا حميّة

بعد عشر سنوات، أنصف مجلس شورى الدولة، ولو مؤقتاً، التل الأثري في وسط بيروت. إذ أصدر مؤخراً قراراً - يسقط قراراً سابقاً له يحمل الرقم 1187 - يقضي بإعادة العمل بـ«قرار وزير الثقافة رقم 71 الذي أدخل منطقة التل الأثري في مدينة بيروت وامتداداته في لائحة الجرد العام للأبنية الأثرية». القرار جاء بعدما قبل «الشورى» دعوى «اعتراض الغير» التي تقدمت بها «جمعية الإنماء الثقافي والاجتماعي» (إنماء)، وأوقف العمل في العقارين

> **القرار المنصف» يبقى منقوصاً لكونه لا يحمي التل بشكلٍ نهائي**

1474 اللذين يقع التل فوقهما. وهو ما يشكّل أملاً بحماية واحد من آخر المواقع الأثرية من التدمير الممنهج الذي طال مواقع كثيرة، ليس آخرها السور الروماني، بقرارات إفرادية صادرة عن وزراء الثقافة المتعاقبين.

في آب 2008، بدأت «تغريبة» التل. يومها باعت سوليدير العقارين 1474 لشركة عوده - سردار، ضاربة عرض الحائط بقرار (بحمل الرقم 10) صادر في نيسان 1996 يضع «الأبنية الأثرية للموقع الأثري في وسط بيروت والمعروف بمنطقة التل القديم على لائحة الجرد العام للأبنية التراثية». بعد فترة وجيزة، بدأت المجموعة التي أسست شركة عقارية تحمل اسم «المرفأ» العمل في الموقع بإشراف المديرية العامة للآثار. يومها، تنبّه «جيران» التلّ إلى أن «ثمة أموراً مهمة بدأت تظهر وتؤرخ لمرحلة من تاريخ العاصمة ولا يمكن العبور فوقها»، يقول جواد عدرا، رئيس الجمعية. راسل عدرا غالبية المستثمرين في الشركة للعدول عن المشروع باعتبار أن الموقع أثري ويستحق الحفاظ عليه، و«أنتم لستم بحاجة للأموال».

تقدمت عوده - سردار أمام «الشورى» بمراجعة تطلب بموجبها إبطال قرار وزارة الثقافة رقم 71 (العام 2012) الذي قضى بإدخال العقار 1474 ومعه مجموعة من العقارات على لائحة الجرد للأبنية التراثية بعد اكتشاف مقتنيات أثرية. وبالفعل كان للشركة ما أرادت بعدما وافق المجلس على الإبطال واستكمال العمل في الموقع. حدث ذلك، كما دائماً، بسبب تقاعس الدولة عن القيام بأبسط واجباتها: حماية تاريخ البلاد. ففي هذه المراجعة، لم يقدّم «الخصم» - وهو وزارة الثقافة - اللائحة الجوابية، وكان صمتها قاتلاً، فكان لا بد من قرار أخير.

عندها، قدّمت جمعية «إنماء» اعتراضاً لدى «الشورى» ضد الدولة، ممثلة بوزارة الثقافة، مع إدخال شركة «المرفأ» ضمن الشكوى. حمل «اعتراض الغير» مطلباً وحيداً: «الحفاظ على التاريخ الأثري للمنطقة»، يقول عدرا. كان ثمة تعليل أساسي لهذا الإعتراض وهو أن القرار 71، الصادر عن وزارة الثقافة، لا يمسّ «بصورة مباشرة وشخصية» العقار 1474، وإنما جاء ليحمي كامل المنطقة المصنفة أصلاً. انطلاقاً من ذلك، جاء قرار مجلس الشورى، في نيسان الماضي، بقبول الإعتراض شكلاً وأساساً. «القرار المنصف»، برأي الجهة المعترضة، يبقى منقوصاً لكونه لا يحمي التل بشكل نهائي، وإنما مؤقتاً. مع ذلك، «في أمل»، إذا ما اقترن الأمر بالأسباب التي أوردها «الشورى» في قراره الأخير، ومنها اعترافه بمخالفته النظام الداخلي والقانون، إذ لم يقدر «أهمية المكتشفات الأثرية واستند حصراً إلى الوقائع المدلى بها من قبل الجهة المستدعية ولم يتحقق من أهمية المكتشفات (...) من خلال تكليف خبير أثري محترف». ثمة سبب آخر، لا يقل أهمية، وهو العطب الذي يصيب أصل القرار، والذي أحلّ من خلاله مجلس الشورى، بغير وجه حق، «آلية الدمج مكان الإدراج على لائحة الجرد». وهو ما يخالف القانون، كون المرسوم الذي ينصّ على آلية الدمج (المرسوم 3065) صدر بعد تقدم الجهة المستدعية بمراجعتها وبعد صدور القرار القضائي بشأنها! وهو ما كان سيطرح علامة استفهام حول الآلية التي كانت ستتبع للدمج الذي قيل إنه سيحاكي تجارب «عالمية». لكن، فات هؤلاء أن الإستعانة بتجارب الدول المتقدمة ينتقل «هجيناً» إلى هذه البلاد وتصبح معه الآثار مجرد «ديكورات». والدلائل كثيرة، يمكن في هذا الإطار الإستعانة بتجربة الدمج في مبنى جميل ابراهيم في سرسق، حيث حُبست المقتنيات الأثرية في غرفة زجاج عند مدخل المبنى الذي يحمل 40 طبقة. أكثر من ذلك، يمنع الإقتراب منها، وهو ما يعزّز تالياً فكرة أن المكتشفات التي يعاد دمجها يبطل مفعول ملكها العام وتصبح ملكاً خاصاً لمن «يشتري» الموقع.

هكذا، أصدر مجلس الشورى في آخر المطاف قراره بقبول «اعتراض الغير»، وأبطل ما كان قد اتخذه سابقاً، بعدما تبيّن له أنه «بني على أسس غير صحيحة». لكن لا يزال ثمة درب أطول إلى حين صدور قرار قضائي نهائي يضمن حمايته من عدمها. ما حصل حتى هذه اللحظات هو توقيف مرهون بالوقت. مجرّد اعتراض، ولكنه «مفيد، إذ أنه لولا الإعتراض لما كان هذا التوقيف وكان ممكن يكونوا عم يشيلوه». ما تبقى، رهن بما ستنتجه مراجعات الجهتين، المعترضة والمدعى عليها. أما الدولة، والتي من المفترض أن تكون في موقع المدافع الشرس عما تبقى من هوية هذه البلاد، فقد اعتكفت عن هذا الدور منذ سنين طويلة. والدليل؟ الآثار التي طمرت.

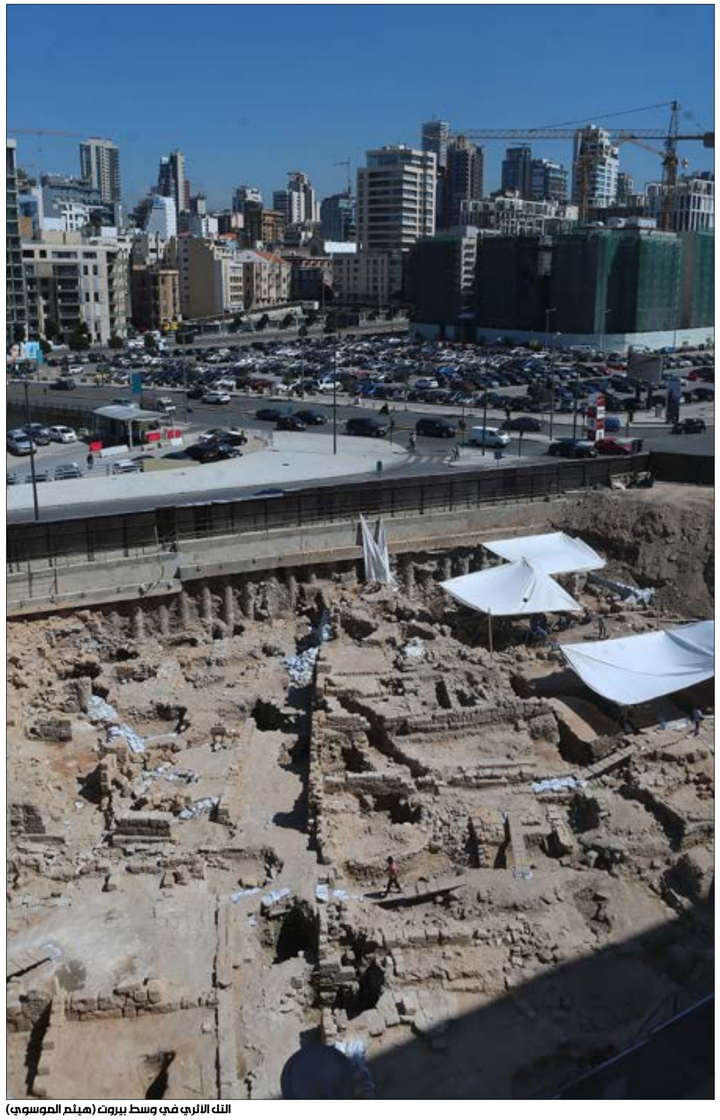
التل الأثري في وسط بيروت (هيثم الموسوي)

تقرير

«المجتمع الدولي» يلوّث الليطاني

آمال خليل

في أول حكم من نوعه، أصدر القاضي المنفرد الجزائي في زحلة الرئيس محمد شرف، في التاسع من الجاري، حكماً ضد مؤسسة «الرؤية العالمية» بتهمة تلويث الليطاني في البقاع الأوسط. واستناداً إلى قانوني المياه الرقم 63 ورفع التلوث الرقم 77 الصادر عام 2008. وانطلاقاً من «تأهيل الوسط المائي والنظام البيئي»، قرر شرف إلزام المدعى عليها «بإنشاء محطة تكرير مخصصة لتنقية مياه الصرف الصحي في كل مخيم من المخيمات التي أنشئت على أرضها حمامات ضمن نطاق قضاء زحلة خلال مهلة شهر تحت طائلة غرامة إكراهية بقيمة عشرة ملايين ليرة عن كل يوم تأخير». كما قرر «تسطير مذكرة إلى وزارة الطاقة والمياه لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في ما خص التعدي على الأملاك النهرية لليطاني ونهر الغزيّل وروافدهما وإحالة الملف الى النيابة العامة الاستئنافية في البقاع لإجراء ما تراه مناسباً في ما خص التعدي على الأملاك النهرية من قبل مخيمات اللاجئين».

الحكم هو باكورة الشكاوى التي قدّمتها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ضد ثلاث جمعيات («الرؤية العالمية»، «التضامن الدولية» و«أنترسوس») بسبب «تمديد شبكات الصرف الصحي لمخيمات النازحين السوريين في قضاء زحلة باتجاه الليطاني أو تفريغ خزانات الحمامات في النهر واحياناً تركها من دون تفريغ، فتفيض على المخيمات الملاصقة للنهر وروافده». وطلبت المصلحة «إقفال المنشآت وإزالة قساطلها الصحية الممددة الى النهر من دون أي مهلة، ومصادرة هذه الحمامات على الفور».

الحكم القضائي ثبت الاتهامات المنسوبة الى الجمعيات الدولية التي تستغل النازحين وتساهم في تلويث البيئة. كما ثبت مفهوم القضاء البيئي والجريمة المائية بعد أحكام

> **اول حكم من نوعه يثبت الاتهامات المنسوبة إلى الجمعيات الدولية**

سابقة صدرت عن شرف، تلزم عدداً من أصحاب المؤسسات الصناعية الملوثة رفع التلوث وتشجير الضفة التي تسببوا بتلويثها. ولفتت مصادر قضائية الى أنه كشف عن «الخلل في إدارة ملف النازحين من قبل وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية والبلديات. كما فضح تقصير وزارة الطاقة والمياه في حماية الأملاك النهرية التي خصصت منذ سنوات لإقامة مخيمات».

اللافت أن القرار غير قابل للاستئناف سنداً للمادة 213 من قانون أصول المحاكمات الجزائية. ولفت المدير العام للمصلحة سامي علوية الى أن الجمعيات المدّعى عليها «ليست وحدها المتهمة بتلويث الليطاني، بل أيضاً عدد من المتعهدين الذين كانت تكلّفهم بإفراغ خزانات الصرف الصحي. وأكد أن المصلحة تحضّر للادعاء على هؤلاء.

الزام الحكم المدعى عليها إنشاء محطة تكرير في كل مخيم للنازحين (هيثم الموسوي)

مقالة

على طريق «الهيبة»

أحمد محسن

وجدوا أمس شيئاً يتسلون به. كل عناصر التشويق التي يحبّها الجمهور موجودة في القصة. مطاردة واطلاق نار، ثم سيرة العشائر كلازمة. سرعان ما اكتشفوا أن الضحية، كما درجت العادة، إمرأة. وأن هيبة الدولة ضاعت للأسف. ويا للعار هذه المرة في أحد مخافرها. انهمك الجميع بالبحث عن الهيبة السليبة. فتشوا في المخفر نفسه. وجدوا بياناً رسمياً يتحدث عن مسلّحين ورصاص. تسربت البرقية. امعاناً في ضياع الهيبة، ثم فتشوا في هوية المرأة. انهالت التعليقات عن النائب نواف الموسوي وضدّه. مع أن الحديث كان يجب أن يكون عن غدير، تحدث الجميع عن والدها. كأن مطاردة إمرأة على الطريق لا تمس بصورة الدولة، لأنه ضدّ إمرأة. أما أن يحدث ذلك في المخفر، فقامت القيامة. هيبة الدولة أهم من المرأة.

الذي أطلق النار ليس رجلاً واحداً. مجموعة من الرجال وتضم غالبيتهم. نظام يتسلّح بالقبيلة. والدولة تعمل في خدمة المحكمة الشرعية ويعملان معاً من أجل مصلحة مشتركة. منذ عامين، وغدير واحدة من مئات يركضن هرباً. وعندما أدرن ظهورهن لتقررن المواجهة، انتبه الجمهور إلى أهمية البحث عن هيبة الدولة، وضرورة العثور عليها بأي طريقة. قبل أعوام كان الموسوي واحداً من هؤلاء. عاد وغيّر رأيه. عرف معنى المحكمة الشرعية عن قرب. ليس مجرد شاهد، وليس الأب الذي نتحدث عنه، إنما النائب الذي نبحث عنه منذ وقت بعيد. الشخص الذي يتغيّر. اتصل الموسوي بصحافيين تابعوا قصص النساء، وتابع البحث بجدية. صار من المطالبين بوضع حد لهيمنة المحكمة الذكورية.

وهذا ما نبحث عنه في نقطة تبدو هامشية. ولكنها هامة لآلاف النساء اللواتي عِلقت مصائرهن وأحياناً كراماتهن على حبال المحاكم. نقطة هامة في حياة اللبنانيين، إن أرادوا يوماً ما، لا أحد يعرف إلا الله متى يأتي، أن يخرجوا من مزرعة اسمها الطائفة. وحارس لهذه المزرعة، اسمه الدولة. دعونا نتحدث عن كرامة المرأة. البحث عن هيبة الدولة سيستغرق وقتاً أطول. غالبنا يظن أننا لن نجدها. أليس غريباً أن الحديث عن الهيبة يقترن دائماً بذكورية شنيعة؟

«الهيبة». هذا كل ما في الأمر. الاسم يبدو مألوفاً للجميع، من التلفزيون إلى الحقيقة. هيبة الزوج، هيبة المحكمة، هيبة الأمة، وطبعاً هيبة الدولة. يجب أن يكون ثمة «هيبة» ما، تتفاوت درجة خوفنا منها، وتكون بمثابة قميص يجب علينا أن نتحمل وزر بقايا الدم التي عليه، والتي ارتكبها أصحاب الهيبة وأهلها. الهيبة التي هي بديل عن تفاهة اسمها الرجولة. وفي حالة المحكمة الطائفية هي ستار أسود فوق وجه العدالة. المطاردة التي حدثت أمس ليست الأولى، وليس الأخيرة. طريق النساء إلى العدالة طويلة، لإزالة المحاكم الشرعية الجاثمة على قلوبهن كالاسمنت.

ليس بـ «الأبوّة» تنصَف النساء

هديل فرفور

«هؤلاء، النسوة بناتي». هذا ما قاله الأمين العام لأوقاف الطائفة الشيعية حسن شريفة، قبل أربعة أشهر، أثناء لقائه وفداً من الأمهات اللواتي التقين به على هامش تنفيذهن تظاهرة «غضب الأمهات» أمام المجلس الإسلامي الشيعي، احتجاجاً على الغبن اللاحق بهنّ، جرّاء قرارات المحاكم الجعفرية من جهة، وللمطالبة برفع سنّ الحضانة لدى الطائفة من جهة أخرى.

حينها، قال الشيخ كلمته في سياق «الوعظ» بأنّ المُطالَبات «لا تكون بالشارع»، وأنّ «باب المجلس مفتوح لهنّ»، باعتباره «أباً» يحدّد للمرأة «الابنة» الأماكن التي يجب أن ترتادها لتنال حقوقها.

لم يبتعد «منطق» شريفة كثيراً عن النقاش الذي أثارته حادثة تعرّض ابنة النائب في كتلة «الوفاء للمقاومة» نواف الموسوي، قبل يومين، للمطاردة على الطريق الدولي في منطقة الدامور من قبل طليقها، مُهدّداً حياتها وحياة من معها في السيارة (أختها وأولادها)، وفق ما أظهرت مقاطع الفيديو المصورة التي رافقت الخبر). وما رافقها من ردّ فعل من قبل الموسوي (قبل إنه تعرّض لطليق ابنته في مخفر الدامور). ذلك أنّ النقاش بشأن «تقييم» ردّ فعل الموسوي لم يخرج عن إطار «الأبوية» التي دفعته إلى محاولة انتزاع حق ابنته، بعدما فشلت المحاكم الدينية في إنصافها (الإشكال وقع على خلفية الحضانة وحق المشاهدة للأطفال)، في ظلّ «خضوع شبه تام» بيديه القضاء المدني أمام القضاء الشرعي المعتكف بدوره عن اتخاذ أي إجراءات إصلاحية تجنّب الأمهات والنساء غبن الأحكام «المهترئة».

الحادثة لا تتعلّق بالموسوي «الأب الرجل» الذي يريد حماية ابنته، ولا بالموسوي «الأب النائب» الذي استخدم نفوذه واقتحم مخفر الدرك، مستفيداً من فرصة لم يحظَ بها عشرات الآباء الذين لا يملكون «ترف» الانتقام بأيديهم. بل هي، أولاً وأخيراً، تدور حول «النظام» الذي يُسلِّم بأنّ هناك «ابنة» تحتاج إلى «أب» يدافع عنها، سواء كان شيخاً يحدد لها أين تطالب بحقوقها، أو نائباً يقتحم مخفراً، تسليماً منه بعدم إمكانية إنصاف «الدولة» لها.

قبل أقلّ من سنة، أثناء مُشاركته في المؤتمر التشاوري الوطني حول تزويج الطفلات والأطفال في لبنان (3 كانون الأول عام 2018)، بكى الموسوي أثناء إقراره بأنه كـ«نائب» لم يستطع حماية ابنته ومساعدتها على رؤية أطفالها. كان ذلك ردّاً على إثارة إحدى الحاضرات وقتها مسألة معاناة النساء مع المحاكم الجعفرية في لبنان.

بهذا المعنى، تغدو هذه الحادثة تجسيداً لـ«تعاظم» قوة السلطة الدينية التي ما كانت لتنمو لولا امتهان السلطة التشريعية الخضوع الكامل لها، طمعاً منها بمكتسبات الدولة «الطائفية»، وهرباً من «وحش» الدولة المدنية (المفارقة أن طليق ابنة الموسوي هو ابن أحد المشايخ). ففي الدولة المدنية، لا توجد «ابنة» تلوذ بـ«أب» يحميها، بل هناك امرأة تحتكم إلى قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية، يُنصفها ويحول دون ابتزازها وإضعاف موقفها وإذلالها وتهديدها بحياتها. وفي الدولة المدنية، لا توجد أمّ تهدَّد بالسجن بسبب تمسّكها بأموالها، ولا نساء «معلّقات» ينتظرن البت في طلاقهن منذ سنوات. والأهم، لا يوجد أطفال يتعرّضون لتهديدات جمّة تطاول حياتهم وصحّتهم النفسية.

في المُحصّلة ستبقى النساء اللبنانيات عرضة للعنف ما لم توجد إمكانية للمسّ بمرجعية الأحوال الشخصية. فعلى كل من ينادي ضدّ هذا العنف، أن يكرّس حقّ المسّ بهذه المرجعيات، سواءً أكان مُشرِّعاً أم ناشطاً حقوقياً.

الكرة اللبنانية

الملاعب اللبنانية «ليست» مقياساً

الهذلي في لبنان... أن تفشل قبل أن تلعب

علي زين الدين

لم تُغلق معظم الأندية اللبنانية ملف التعاقدات مع اللاعبين الأجانب بعد، قبل أقل من أسبوع على انطلاق مسابقتي كأس النخبة وكأس التحدي التنشيطيّتين، كحال كل موسم. اللاعبون الذين سترتبط أسماؤهم بالأندية سيزدادون، والاختبارات ستُكثّف لعددٍ كبيرٍ من اللاعبين، أغلبهم سيعودون إلى بلادهم. بعض هؤلاء لا

> اللاعب الذي ينشط في دوريات دُنيا في بلاده قد يلمع نجمه في لبنان

يملكون سيرة ذاتية مهمة، ما يدفع المدربين إلى اختبارهم في التمارين والمباريات الودية، وبعضهم الآخر يحضر للتوقيع على العقود مباشرة، نظراً لتاريخهم في الملاعب. السيرة الذاتية تؤدي دوراً مهماً في سوق الانتقالات، كما بين الجماهير أيضاً.

الحكم على لاعب من مسيرته أمرٌ سهل. نقرةٌ على اسمه عبر أي محرّك بحثٍ على الإنترنت كافية لعرض ما قدّمه في الفرق التي لعب لها. البحث عن العمر، النادي الأخير الذي شارك معه والأندية التي مرّ عليها، ثمّ جولة على الإحصاءات الأساسية التي تُظهر عدد المباريات التي لعبها والأهداف التي سجلها وصنعها إذا كان مهاجماً أو لاعب وسط، أو عدد الأهداف التي تلقاها فريقه إذا كان مدافعاً أو حارس مرمى. سيرةٌ ذاتيةٌ تُلخّص حياة اللاعب، وهي غالباً تُعتمد في أي صفقةٍ تُعقد، ولا تختلف عن سيرة أي شخص يبحث عن أي وظيفة. «CV»، تطلبها إدارة أيّ نادٍ لدى التعاقد مع اللاعبين، وتبحث عنها جماهير النادي للتعرّف إلى لاعبي فريقها الجديد، كما مشجعو الأندية المنافسة، لإيجاد نقاط الضعف والقوّة لدى من سيواجه فرقهم.

127 مباراةً في الدوري التونسي الممتاز للاعب وسط هجومي، لم يُسجّل خلالها سوى 6 أهداف، صانعاً عشرة مثلها. في المقابل، لعب للصفاقسي والإفريقي، وشارك في دوري الأبطال، وعمره لم يتجاوز الـ28 بعد. هذه المقدمة للتونسي مراد الهذلي، الذي من المتوقّع أن تتعاقد إدارة النجمة معه، ليكون ثاني أجانب الفريق بعد السنغالي إدريسا نيانغ. أرقامٌ لا تُغري أي إدارة نادٍ أو جهاز فني، لكن المدرب طارق جرايا طلب أن يكون الهذلي ثاني اللاعبين الأجانب في صفوف فريقه، جماهير النادي بدت متخوّفة من لاعب فريقهم الجديد، خاصةً بعد الصفقات المخيّبة التي أبرمتها الإدارة، ومعرفتهم بأن الفريق بحاجةٍ إلى لاعبين بمستوى عالٍ قادرين على تعويض غياب حسن معتوق. مشجعو الأندية المنافسة عرضوا أرقام اللاعب على وسائل التواصل الاجتماعي للتقليل من شأن الصفقة المرتقبة. الهذلي فشل بعيون الجمهور قبل أن يلعب مباراةً واحدة. عموماً، من حق جميع الجماهير الحكم على اللاعبين من خلال شكل مسيرتهم وإحصائياتهم، لكن هذا ينطبق غالباً على جماهير أنديةٍ تنشط في دورياتٍ محترفة، وتلعب فرقها على ملاعب «محترمة»، وتمتلك عدداً لا بأس به من الأجانب بمستوى عالٍ. الملاعب اللبنانية، والبطولة عموماً، لها خصوصيتها، بزاويتها السلبية، واللاعب الذي ينشط في دوريات دُنيا في بلاده، قد يلمع نجمه في لبنان، وهذا الحال ينطبق على الدوريات العربية والآسيوية عموماً، ولو بدرجةٍ أقل.

عديدةٌ أسماء اللاعبين المغمورين الذين تعاقدت الأندية اللبنانية معهم، وصاروا نجوماً يُضرب بهم المثل، على الرغم من أن أسمائهم ليست معروفة في المنطقة، أو ليسوا من نجوم اللعبة في بلادهم. ليس ببعيد عن الهذلي، يحضر مواطنه التونسي حسام اللواتي مع الأنصار. البعض اختاره أفضل لاعب في الموسم الماضي، وما قدّمه دفع إدارة النادي إلى تجديد عقده موسمين إضافيين. اللواتي، الذي إذا ما استمرّ في تقديم المستوى عينه خلال الموسمين المقبلين، سينضم إلى لائحة أفضل الأجانب الذين مرّوا على البطولة اللبنانية، وهو ليس أحد نجوم اللعبة في تونس، ولم يُستدعَ يوماً إلى المنتخب الوطني، كذلك فإن أرقامه لا تختلف عن أرقام الهذلي. لعب نحو نصف عدد المباريات (60) في بلاده، مُسجّلاً 3 أهداف، وصانعاً أربعةً أخرى، كما تُظهر الإحصاءات. بالمعدّل العام، أسهم بتسجيل هدف كل 8,5 مباراة، أقل بـ0,6 من معدّل اللاعب الذي يختبره النجمة.

هداف الدوري اللبناني لموسمين متتالين، الأرجنتيني لوكاس غالان، سجّل 36 هدفاً مع السلام زغرتا والأنصار، ولم يسجّل سوى سبعة أهداف في الموسم الذي سبق مجيئه إلى لبنان، حين كان يلعب في دوري الدرجة الثانية اليوناني، على الرغم من أنه لعب عدداً أكبر من المباريات في الموسم الواحد. البلغاري مارتن توشيف أثبت نفسه مع العهد بتسجيله عشرة أهداف في 14 مباراة، ولم يكن قد سجّل إلا هدفاً زائداً، في أكثر من ضعف ما لعبه خلال موسمٍ واحد (32) في الدوري البلغاري.

هذا الأمر ينسحب أيضاً على مستوى اللاعبين اللبنانيّين خلال وجودهم في لبنان وبعد احترافهم، بل يمتدّ أيضاً إلى تغيّر مستوى الأجانب الجيدين في الدوري اللبناني حين ينتقلون إلى دوريات أخرى. العكس يحصل أيضاً. بعض الأجانب الذين حضروا إلى لبنان وقدّموا على أنهم سيكونون نجوماً، فشلوا.

لا يُحصر هذا الموضوع بالهذلي، بل يُطبّق على أي لاعب تتعاقد الأندية المحلّية معه. الدوريّ اللبناني أضعف من الدوريات العربية الإفريقية والآسيوية، وأقلّ شأناً من دوريات دُنيا في أوروبا، والمستوى لا يزال يهبط موسماً تلو آخر. الفرق التي لا تستطيع تسجيل عدد أهداف بعدد المباريات التي تلعبها، وتكاد شباكها تتلقّى أهدافاً بضعف ما تلعب، ستبقى «لقمة سائغة» بالنسبة إلى الأجانب، ولا سيما العرب. التصنيفات تختلف بين دوريٍّ وآخر، و«العاطل» فنياً هنا، «منيح» في بلده، فيما «السوبر» في لبنان، «عادي» في دوريات أخرى.

لعب الهذلي 127 مباراة في الدوري التونسي الممتاز (عدنان الحاج علي)

كاس امم افريقيا

الحلم الجزائري مستمر وتونس خارج النهائي

بلغ منتخب الجزائر المباراة النهائية لكأس الأمم الأفريقية للمرة الأولى منذ 29 عاماً، بفوزه على نيجيريا (2-1) بفضل هدف لقائده رياض محرز في الثواني الأخيرة من مباراة الدور نصف النهائي أمس في القاهرة.

وتمكن محاربو الصحراء الذين لم يبلغوا المباراة النهائية للبطولة القارية منذ تتويجهم على أرضهم بلقبهم الوحيد عام 1990، من الفوز على نيجيريا بفضل هدف سجله مدافعها وليام إيكونغ خطأ في مرمى فريقه في الدقيقة 40، قبل أن تعادل بركلة جزاء لأودیون إيغهالو (72)، الى أن صنع محرز الفرحة الجزائرية بهدف من ركلة حرة مباشرة في الدقيقة 90+5.

وأكدت الجزائر، بقيادة المدرب جمال بلماضي، صحة ترشيحها لتكون أبرز المرشحين للقب بعد أن تصدّر محاربو الصحراء المجموعة الثالثة في الدور الأول بثلاثة انتصارات في ثلاث مباريات، وفازوا في ثمن النهائي على غينيا بثلاثية نظيفة، وتخطوا ساحل العاج في ربع النهائي (3-4 بركلات الترجيح بعد التعادل 1-1)، وهي المباراة التي تلقت شباكهم فيها هدفاً للمرة الأولى في النسخة الحالية من البطولة.

أما نيجيريا العائدة الى البطولة بعد غياب عن نسختي 2015 و2017 إثر تتويجها بلقبها الثالث في 2013، فقدمت أداءً تصاعدياً بإشراف المدرب الألماني غيرنوت رور، فعبرت الدور الأول في المركز الثاني للمجموعة الثانية، قبل إقصاء الكاميرون حاملة اللقب 3-2 في الدور ثمن النهائي في إحدى أجمل مباريات البطولة حتى الآن وأكثرها ندية، وصولاً الى التغلب على جنوب أفريقيا 2-1 في ربع النهائي، علماً بأن الأخيرة كانت قد أقصت مصر المضيفة من الدور السابق.

وأجرى بلماضي تغييراً وحيداً على تشكيلته تمثل بالدفع بمهدي زفان في مركز الظهير الأيمن بدلاً من يوسف عطال الذي أصيب في الكتف في ربع النهائي. في المقابل، اعتمد رور على الرباعي الضارب في خط المقدمة، والمرتكز على البكس أبووبي، والقائد أحمد موسى وصامويل شوكويزي على الجناحين، وأمامهما أوديون إيغهالو.

السنغال تقصي تونس

وفي نصف النهائي الثاني، بلغ منتخب السنغال المباراة النهائية بفوزه على تونس (1-0) بهدف بالنيران الصديقة في الدقيقة الإضافي، بعدما انتهى الوقت الأصلي بالتعادل السلبي. جاء هدف ديلان برون خطأ في مرمى منتخب بلاده تونس في الدقيقة 101 (الدقيقة 11 من الوقت الإضافي)، ليمنح منتخب السنغال (المصنف أول على مستوى القارة) بطاقة العبور الى النهائي، للمرة الأولى منذ حلوله وصيفاً للكاميرون عام 2002.

أما المنتخب التونسي، ثاني المنتخبات القارية في تصنيف الفيفا، فقد فشل في مواصلة السعي الى لقب ثان في تاريخه بعد 2004 على أرضه، علماً بأنه كان يشارك في نصف النهائي للمرة الأولى منذ ذلك التتويج. وبدأت السنغال حملتها بتواضع في البطولة مقارنة بالمتوقع من منتخب يعدّ من أبرز المرشحين، إذ أنهت الدور الأول ثانية خلف الجزائر في المجموعة الثالثة، واكتفت بالنتيجة ذاتها (1-0) في ثمن وربع النهائي، على أوغندا وبنين توالياً.

ولم تنفع معرفة مدرب تونس الفرنسي الآن جيريس بلاعبي منتخب السنغال الذي سبق له تدريبه بين عامي 2013 و2015، وهو اعتمد تغييرين مقارنة بالتشكيلة التي بدأ بها مباراة ربع النهائي أمام مدغشقر (3-0)، تمثلت في الزج بمحمد دراغر وأيمن بن محمد مكان وجدي كشريدة وغيلان الشعلالي.

وسنحت لتونس فرصة ذهبية للتقدم عبر ركلة جزاء، إثر لمسة يد على كاليدو كوليبالي، سدّدها ساسي ضعيفة على يمين الحارس غوميس الذي انقضّ عليها منقذاً فريقه (75). وما كادت تمر دقائق حتى حصل السنغاليون على ركلة جزاء إثر خطأ داخل المنطقة، سدّدها هنري سابقيه، لكن الحارس التونسي حسن أنقذها ببراعة الى ركنية لم تثمر (81). وحصلت تونس على ركلة جزاء في الدقيقة 113 بعدما ارتدت الكرة من يد إدريسا غويه داخل المنطقة، راجع على إثرها الحكم تقنية الحكم المساعد «في ايه آر»، قبل أن يتراجع عن قراره.

(أ ف ب)

تأهلت الجزائر الى المباراة النهائية للمرة الأولى منذ 29 عاماً، بفوزه على نيجيريا (2-1) بفضل هدف لقائده رياض محرز في الثواني الأخيرة (أ ف ب)

خسر مورينيو جميع رهاناته (عن الويب)

مدرّبون

الـ«سبيشل وان» فقد بريقه

الأندية تبتعد عن مورينيو و«تغني له»

قارب موسم 2019 ـ 2020 الكروي على البداية. أسابيع قليلة تفصل عن قصّ شريط الدوريات الخمسة الكبرى. تغييراتٌ عديدة قامت بها الأندية. مدربون جدد. لاعبون مستقدَمون. والبعض غيّر طاقمه الإداري. وسط هذه الزحمة في الملاعب الأوروبية، لم يغتنم جوزيه مورينيو أيّ فرصة لتسلّم منصب فني. لأنّ رياحه لم تهبّ حتى الآن. أو بالأصح، الأندية الكبيرة تجنبتها. حتى اللحظة. مورينيو لا يزال محلّلاً رياضياً

حسين فحص

في السنوات القليلة الماضية، كان جوزيه مورينيو المادة الأدسم للصحافة الرياضية. المدرب الذي اشتهر بسلاطة لسانه وأجوبته المثيرة للجدل، حوّل نفسه مع الوقت من مدرب إلى مهرج، تلاحقه الصحافة أينما ذهب. لكن اليوم تبدلت الأحوال، ولم يعد مورينيو مثيراً للاهتمام.

منذ بداية مشواره التدريبي، فرض جوزيه مورينيو نفسه رقماً صعباً في معادلات كرة القدم. الأداء السلبي من ناحية المتعة، لم يؤثر بتقييمه النهائي مدرباً، إذ وقّعت الألقاب التي حققها كجدار صلب، أمام أسهم الانتقادات المتمحورة حول إفساده للمتعة الكروية، بسبب الأسلوب الدفاعي المحكم.

في مشواره التدريبي، اعتمد مورينيو على ثلاث قواعد لبقائه في دائرة المدربين الكبار: خوض الحروب الإعلامية في المؤتمرات الصحافية، وإبعاد تداعياتها عن غرف ملابس الفريق، تكوين كتيبة تتناسب مع أفكاره الدفاعية وإقناع عناصرها بأن الغاية تبرر الوسيلة، إضافةً إلى كسب عاطفة الجماهير، التي طالما شكلت سلاحاً فتاكاً لردع أي تفكير إداري محتمل يقضي بإقالته. في المواسم القليلة الماضية، خسر مورينيو أسلحته الثلاثة، فبقي دون أيّ حماية، وهو يتلقى الضربات.

بدأت المشاكل في حقبة مورينيو الثانية برفقة فريق تشيلسي الإنكليزي (2013). رغم تحقيقه لقب الدوري الشخصي الثالث مع الفريق اللندني آنذاك، أقال مالك النادي رومان أبراموفيتش، جوزيه للمرة الثانية، بعد تخبّط الفريق في الموسم اللاحق وبقائه في منتصف جدول الترتيب. بعد ذلك، سنحت للمدرب البرتغالي فرصة ذهبية أخرى، تمثلت بتدريب مانشستر يونايتد. هناك، عُدّ مورينيو بمثابة «المخلص»، على إثر انحدار مستوى النادي، وخسارته المكانة التي كان يحظى بها مع السير أليكس فيرغسون، إلّا أنّ الوقت أظهر عكس ذلك تماماً. نتائج سيئة وتخبطات مستمرة، أنزلت من أسهم مورينيو في بورصة كبار المدربين، حتى أقيل من مانشستر يونايتد منتصف الموسم الماضي. بعد إقالته

> الإصرار على أسلوب المدرسة القديمة انعكس سلباً على مورينيو

من إنكلترا للمرة الثانية في غضون خمس سنوات، شغل مورينيو منصب المحلّل الفني لقنوات «بي إن سبورتس» القطرية، في خطوة عدّها النقاد بمثابة محطة مؤقتة للمدرب البرتغالي، بانتظار العروض التي ستُقدَّم إليه مع نهاية الموسم. انتهى الموسم، ولا يزال مورينيو محلاً! موجة تغييرات كبيرة حصلت لمدربي الفرق الأوروبية مطلع الصيف الحالي. أندية من حجم يوفنتوس، إي سي ميلان، تشيلسي وإنتر ميلانو، عيّنت مدربين جدداً في الأشهر القليلة الماضية، دون طرح الـ«سبيشل وان» اسماً محتملاً، رغم سهولة التعاقد معه. حتى ريال مدريد لم يستقدم مورينيو في منتصف الموسم الماضي، رغم أن هذا الأخير من المدربين المفضلين لدى رئيس النادي فلورينتينو بيريز، الذي فضّل إعادة المدرب الأسبق زين الدين زيدان.

تطوّرت كرة القدم في السنوات القليلة الماضية، وازداد اهتمام وسائل الإعلام بها. العائد المالي الكبير الذي يدرّه هذا القطاع، غيّر من توجهات اللعبة بما لا يتناسب مع مدربي الفرق. مع الاتجاه الجديد لكرة القدم، المتمثل بتحويل اللاعبين من رياضيين إلى أدوات لتحقيق العوائد المالية الضخمة بالدرجة الأولى، ارتفع صوت اللاعبين، بعد أن لمسوا أفضليتهم في أوساط القاعدة الجماهيرية عن باقي عناصر الأندية، فيما بات المدربون أدوات للعناية بـ«النجوم»، مع صلاحيات متفاوتة تبعاً لكل إدارة.

اليوم، أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي منبراً حقيقياً قد يُسهم بإقالة مدرب تبعاً لتفاعل الرواد. في ريال مدريد مثلاً، كان لحملة التعاطف مع إيكر كاسياس من قبل الجماهير الملكية دور بارز في انتهاء حقبة مورينيو. تكرر الأمر في إنكلترا، حين شكلت قضية طبية نادي تشيلسي السابقة إيفا كارينيرو سبباً رئيسياً لإقالة مورينيو أيضاً، دون إغفال تداعيات تسرّب المشاكل التي حصلت بين بوغبا ومورينيو إلى وسائل الإعلام، مع رافقها من انقلاب في غرف تغيير الملابس، ما أسهم بإقالة مورينيو لاحقاً في مانشستر.

مع انقلاب موازين الأهمية في كرة القدم، أبى مورينيو الرضوخ للتوجه الجديد، إن كان من ناحية تغيير أسلوبه بما يتناسب مع متطلبات الكرة العصرية، أو تعديل عقليته لتقبّل الصورة الجديدة للعبة. الإصرار على أسلوب المدرسة القديمة انعكس سلباً على مورينيو، حتى بات غير مرغوب فيه بالأندية الكبيرة. النتائج، وما ستدرّ من أموال حقوق البث والشركات الراعية، باتت هدفاً رئيسياً للإدارات، أما مورينيو، فبات بنظرهم شراً يجب الابتعاد عنه.

ويمبلدون

مباراة القرن على الأراضي الإنكليزية
ديوكوفيتش يتفوّق على فيدرر ويرفع الذهب

احتفظ الصربي نوفاك ديوكوفيتش، المصنف أول على مستوى العالم، بلقب بطولة ويمبلدون، حارماً السويسري روجيه فيدرر الثاني من إنجاز أن يصبح أكبر بطل في تاريخ الغراند سلام، وذلك بالفوز عليه بعد النهائي الأطول في تاريخ البطولة الإنكليزية 7-6 (7-5) و1-6 و7-6 (7-4) و6-4 و13-12 (7-3).

ورفع ديوكوفيتش رصيده الى 5 القاب في ويمبلدون و16 في الغراند سلام، بعدما أنقذ نقطتين في المجموعة الخامسة الحاسمة، كانتا كفيلتين بجعل فيدرر الذي يحتفل بأيلول/سبتمبر بميلاده الـ38، أكبر لاعب يتوج بلقب إحدى بطولات الغراند سلام. وأصبح ديوكوفيتش أول بطل يحتفظ بلقب البطولة الإنكليزية منذ عام 2015، حين حقق الصربي اللاعب الخاسر من هذه المواجهة حين حصل فيدرر على فرصة خلق الفارق في الشوط الخامس عشر من المجموعة الخامسة، من خلال كسر إرسال الصربي، وترجمها بنجاح متقدماً 7-8 والإرسال بحوزته لحسم اللقاء واللقب، لكنه فرّط بفرصتين لإنهاء المواجهة، وسمح لديوكوفيتش بإدراك التعادل 8-8 على إرساله بعد فوزه باربع نقاط متتالية.

> كان نهائي امس تاريخياً واستغرق 4 ساعات و57 دقيقة

وأول من يحقق 100 فوز أو أكثر (101) في البطولة الإنكليزية أو أي من البطولات الكبرى، كان فيدرر يمني النفس بتخطي رقم الأسترالي كين روزول، كأكبر بطل في تاريخ الغراند سلام (كان يبلغ 37 عاماً و62 يوماً حين توّج عام 1972 ببطولة أستراليا)، لكنه سقط أمام ديوكوفيتش للمرة الخامسة توالياً، والـ26 من أصل 48 مواجهة بينهما.

وكان نهائي أمس تاريخياً، ليس لأنه أصبح الأطول في تاريخ البطولة الإنكليزية وحسب، بعدما استغرق 4 ساعات و57 دقيقة، متفوّقاً على نهائي 2008 الذي فاز به نادال على فيدرر بالذات في 4 ساعات و48 دقيقة، بل لأنه حسم في المجموعة الخامسة بشوط فاصل بعد 24 شوطاً (12-12) للمرة الأولى على الإطلاق.

وصنف ديوكوفيتش اللقاء بانه «إذا لم يكن النهائي الأكثر إثارة في مسيرتي، فهو بالتأكيد بين أفضل اثنين أو ثلاثة في مسيرتي ضد أحد أعظم اللاعبين في التاريخ، بشخص رودجر الذي أحترمه»، مضيفاً «للأسف، في هذا النوع من المباريات، على أحد أن يخسر». وكاد يكون الصربي اللاعب الخاسر من هذه المواجهة حين حصل فيدرر على فرصة خلق الفارق في الشوط الخامس عشر من المجموعة الخامسة، من خلال كسر إرسال الصربي، وترجمها بنجاح متقدماً 7-8 والإرسال بحوزته لحسم اللقاء واللقب، لكنه فرّط بفرصتين لإنهاء المواجهة، وسمح لديوكوفيتش بإدراك التعادل 8-8 على إرساله بعد فوزه باربع نقاط متتالية.

رفع ديوكوفيتش رصيده الى 5 القاب في ويمبلدون (أ ف ب)

«الملكة» هاليب

من جهة ثانية، حبّت الصحافة الرومانية مواطنتها «الملكة» سيمونا هاليب، عقب فوزها ببطولة ويمبلدون الإنكليزية، ثالثة البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب، محققة أول ألقابها على العشب الإنكليزي في الغراند سلام، والثاني في البطولات الكبرى بعد رولان غاروس الفرنسية العام الماضي. وباتت هاليب المصنفة سابعة، أول رومانية تحرز لقب البطولة العريقة، بعد فوزها يوم السبت على سيرينا وليامس الحادية عشرة 6-2 و6-2 في 56 دقيقة، لتحرم الأميركية المتخضرمة من إحراز لقبها الكبير الرابع والعشرين، ومعادلة الرقم القياسي للأسترالية مارغريت كورت. واختارت صحيفة «غازيتا سبورتوريلور» اللغة الانكليزية للتعبير عن فخرها بإنجاز ابنة الـ27 عاماً، فعنونت على صفحتها الأولى «ملكتنا» بأحرف من ذهب. وقالت صحيفة «ليبرتاتا»، «منحتنا سيمونا الشعور ذاته من الفخر الذي شعرنا به تجاه ناديا كومانتشي عام 1976 خلال الألعاب الأولمبية في مونتريال (ثلاث ميداليات ذهبية في الجمباز)، المباراة كانت رائعة»، أما صحيفة «كليك» فعنونت، «شكراً سيمونا، لتحقيق حلمنا». وأفردت مجموعة من الصحف مساحة كبيرة على مواقعها الإلكترونية لفوز هاليب، فاحتفلت «رومانيا ليبيرا» بـ«ملكة ويمبلدون»، بينما استحضرت «أديفارول» المباراة «المثالية» للاعبة «دخلت تاريخ كرة المضرب العالمي».

فورمولا 1

هاميلتون يثبت هيمنة مرسيدس

حقق حامل اللقب البريطاني لويس هاميلتون سائق مرسيدس فوزه السادس على أرضه وبين جماهيره وانفرد بالرقم القياسي، باحتلاله المركز الأول في جائزة بريطانيا الكبرى عصر أمس الأحد، المرحلة العاشرة من بطولة العالم للفورمولا واحد، موسعاً الفارق في صدارة ترتيب السائقين.

وأكمل الفنلندي فالتيري بوتاس هيمنة فريق مرسيدس بوصوله ثانياً، أمام سائق فيراري شارل لوكلير من موناكو، فيما حل الفرنسي بيار غاسلي (ريد بول) رابعاً.

وعاد فريق مرسيدس الى نغمة الانتصارات بعد «كبوة» سباق النمسا، حيث تعرض لخسارته الأولى بعد ثمانية سباقات، بفضل سائقة هاميلتون الذي حقق فوزه السابع هذا العام، فيما ساهم زميله بوتاس بالثنائية السابعة أيضاً لفريق «الأسهم الفضية» الذي يسير بثبات نحو الفوز بلقبَي السائقين والصانعين للعام السادس توالياً، في إنجاز غير مسبوق لينفرد بالرقم القياسي لعدد الانتصارات وفك ارتباطه مع الاسكتلندي جيم كلارك والفرنسي آلن بروست (5 لكل منهما)، كما حقق فوزه الخامس في الأعوام الستة الأخيرة، علماً بأنه افتتح هذه السلسلة عام 2008 مع فريقه السابق ماكلارين ـ مرسيدس قبل أن يهيمن بين عامَي 2014 و2017 مع فريقه الحالي.

أكد المهاجم الدولي البرازيلي نيمار أنه «تعافى بنسبة 100% تقريباً» من الإصابة في كاحل قدمه اليمنى، حتى إنه لعب بعض الوقت في دورة لكرة القدم الخماسية نظّمتها مؤسسته نهاية الأسبوع الماضي قبل عودته المقررة اليوم إلى باريس. وقال نيمار في باريدا غراندي (ولاية ساو باولو) في تصريحات نقلتها غلوبوسبورت «يو أو إل»، «لقد تعافيت 100% تقريباً، لكن ينقصني فقط التدريب».

ولعب نيمار 30 دقيقة تقريباً وأدلى بتصريح مقتضب لقناة «ريد بول»، الراعي للدورة، وتفادى الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمستقبله مع نادي باريس سان جيرمان، وسط تقارير عن رغبته في العودة إلى ناديه السابق برشلونة الإسباني. وفي وقت لاحق، نشر نيمار مقطع فيديو قصيراً لأول مرة مع شعار نادي برشلونة قبل ثلاثة أيام من تاريخ عودته المتوقعة إلى باريس سان جيرمان. وفي هذا الفيديو الذي مدته أقل من عشر ثوان، نُشر على حسابه على إنستاغرام، تظهر صورة لنيمار مُثبّتة مع صورة أخرى لوالده، وبين وجهيهما شعار برشلونة على لوحة جدارية. ويُنتظر وصول نيمار اليوم إلى باريس، بعد أسبوع من الموعد المحدد لاستئناف تدريبات باريس سان جيرمان للموسم الجديد. هذا التأخير زاد من شائعات عن افتراق محتمل مع النجم البرازيلي الذي اشتراه نادي العاصمة بـ222 مليون يورو في عام 2017 من فريق برشلونة الإسباني. ووفقاً للمقربين من النجم البرازيلي، فإن غياب نيمار كان مبرمجاً في السابق حتى يتمكن من المشاركة في هذه الدورة في كرة القدم الخماسية لمصلحة مؤسسته، معهد نيمار، ومقرها في برايا غراندي. وكان المدير الرياضي لباريس سان جيرمان، النجم البرازيلي السابق ليوناردو، قد قال في التاسع من تموز/ يوليو الحالي «بإمكان نيمار ترك باريس سان جيرمان إذا كان هناك عرض يناسب الجميع».

ليغ1

نيمار يعزف على وتر برشلونة

طواف فرنسا

جوليان ألافيليب يحلّق في الصدارة

أحرز الدراج الجنوب إفريقي داريل إيمبي، فوزه الثاني في مشاركته السابعة في طواف فرنسا الدولي للدراجات الهوائية، بعدما أنهى المرحلة التاسعة التي امتدّت لمسافة 170,5 كلم بين سانت إتيان وبريود في المركز الأول. وتقدم ابن الـ34 عاماً بالسرعة النهائية على البلجيكي تيبيسج بينوت، فيما حلّ السلوفيني يان ترانيك في المركز الثالث بفارق 10 ثوان. وبقيت صدارة الترتيب العام والقميص الأصفر قبل يوم الراحة الأول، للفرنسي جان ألافيليب الذي حلّ في المركز الخامس والثلاثين بفارق 16,25 ثانية عن إيمبي، على غرار ملاحقه الإيطالي جوليو تشيكوني الذي حقق ذات التوقيت، لكنه أنهى المرحلة في المركز الثلاثين.

ولم يخسر الألفيليب الذي استعاد القميص الأصفر من تشيكوني في المرحلة الماضية، أي ثانية في صراع الصدارة، لأن الفرنسي ثيبو بينو، الثالث في الترتيب العام، حلّ في المركز السادس والثلاثين بذات التوقيت، على غرار النيوزيلندي جورج بينيت الخامس والستين، والويلزي جيرانت توماس حامل اللقب الذي حلّ في المركز الـ32 بذات التوقيت أيضاً.

وبقي الفرنسي جوليان الافيليب في المركز الأول بالترتيب العام، والإيطالي جوليو تشيكوني في المركز الثاني، أما المركز الثالث فهو من نصيب الفرنسي الآخر ثيبو بينو، ويحتل المركزين الرابع والخامس، كل من النيوزيلندي جورج بينيت، والويلزي جيرانت توماس تواليا.

(أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3208

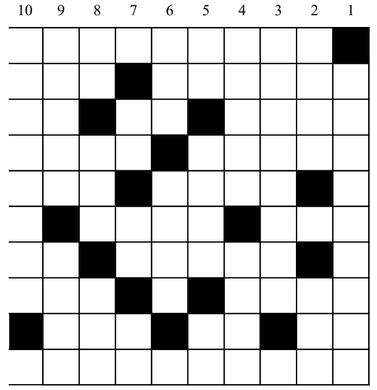

أفقيا

1- عاصمة دولة أفريقية – 2- جزيرة سعودية في البحر الأحمر – فولاذ – 3- عاصمة البيرو – مدينة إيرانية – مأوى الدجاج – 4- أطعمه – دائم وثابت على وتيرة واحدة – 5- من الألوان – مدّ قدميه – 6- نعم – كبير الهة الأشوريّين – 7- مدينة أوكرانية في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود ومنتجع سياحي معروف – نزل وهبط على سطح القمر – 8- فرضه وواجباته – ضد حلوة – 9- بحر – أصل – لقب كان يُطلق على حكام تونس فترة الحكم العثماني – 10- مخرج سينمائي مصري راحل مات مقتولاً

عمودياً

1- محافظة في العراق – 2- رشيق ولبق خاصة في إختيار الملابس – حشد أفواج من المدفعيّة تصبّ نيرانها على هدف واحد – 3- رجل من حاشية ديونيسيوس حاكم سيراكوزا دعاه الحاكم الى وليمة وعلق فوق رأسه سيفاً مربوطاً بشعرة حصان ليُبيّن له أنّ سعادة الظالم معرّضة أبداً للأخطار – 4- يُحادث في الأمر – تحرّك الغصن – 5- نوتة موسيقية – وجه من وجوه القمر – سقى – 6- سُهاد وقلة النوم – يجعله نصفيّن – 7- طعم الحنظل – للندبة – لمع وتلألأ – 8- للتفسير – ما كان من الذهب غير مضروب – تنحّى وابتعد – 9- ملكة سبأ – صفة يصل بلذع اللسان – 10- رحالة عربي طاف في أنحاء العالم المعروف واستغرقت رحلاته زهاء 29 سنة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- شارل الحلو – 2- فرنكو – مورس – 3- يد – الضرغام – 4- قندهار – وثيّ – 5- أبقونات – ري – 6- يُفاتحه – 7- ورق – رودس – 8- زو – سديم – رع – 9- اسمر – دبي – 10- نوري السعيد

عمودياً

1- شفبق الوزان – 2- أردني – روسو – 3- رن – دقيق – مر – 4- ل ك ا ه و ف – سرّي – 5- اولان اود – 6- ضرّات – يحل – 7- خُمر – تحرم – 8- لوغو – هو – دع – 9- ورائي – دربي – 10- سميرة سعيد

sudoku 3208

1						3		8
		2	6		7	4		
7			4	3		8		5
				5		9	1	3
			9			7		
2	1	5			3			
		3	7					9
	6			2			3	
5					9	1		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3207

1	2	6	7	3	8	4	9	5
7	9	8	5	4	6	3	1	2
4	3	5	2	1	9	6	8	7
5	1	4	6	9	2	8	7	3
9	7	3	8	5	4	2	6	1
8	6	2	3	7	1	5	4	9
2	4	7	1	6	5	9	3	8
3	8	9	4	2	7	1	5	6
6	5	1	9	8	3	7	2	4

مشاهير 3208

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم مصري في علوم الأرض الجيولوجية حائز على درجة الدكتوراه. رئيس لجنة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم. حاصل على جوائز تقديرية

1+2+3+4=7 = فرخ حمام ■ 6+5+9+10+11= قبل الدار ■ 8+9 = فقد عقله

حل الشبكة الماضية: **وليام رونتغن**

إعداد
نعوم مسعود

حول العالم

غريزمان يغازل ميسي

أعرب أنطوان غريزمان، المهاجم الفرنسي الجديد لنادي برشلونة الإسباني لكرة القدم، عن سعادته باللعب قريباً إلى جانب نجم بطل إسبانيا الأرجنتيني ليونيل ميسي، واصفاً شعوره بـ«سعادة لا تصدق». وقال اللاعب المتوّج بطلاً للعالم في مونديال روسيا 2018 مع منتخب بلاده: «أنا سعيد جداً، متشوق للعمل مع المجموعة والتعرف إلى زملائي الجدد»، وذلك خلال لقاء مع القناة التلفزيونية للنادي الكاتالوني.

وأعلن برشلونة هذا الأسبوع التعاقد مع غريزمان، في خطوة أدت إلى خلاف مع فريقه السابق أتلتيكو مدريد الذي اعتبر أن مبلغ 120 مليون يورو الذي دفعه النادي الكاتالوني، وهو قيمة البند الجزائي لفسخ تعاقده مع نادي العاصمة الإسبانية، غير كافٍ.

وأشار أتلتيكو في بيان إلى أنّ «من الواضح أنّ الاتفاق بين اللاعب وبرشلونة حصل قبل خفض البند الجزائي من 200 مليون يورو إلى 120 مليوناً»، فيما أشارت تقارير صحافية إسبانية إلى أن وصيف بطل الدوري الموسم المنصرم سيرفع المسألة إلى الاتحاد الدولي (فيفا). وكان غريزمان يرتبط بعقد مع أتلتيكو حتى 2023، في حين أنّ عقده الجديد من المقرر أن يبقيه في برشلونة حتى 2024.

إيكاردي يغادر معسكر إنتر

أعلن نادي إنتر ميلانو الإيطالي لكرة القدم أن مهاجمه الأرجنتيني ماورو إيكاردي غادر بالاتفاق معه، المعسكر التدريبي للفريق المقام في لوغانو السويسرية. وقال إنتر عبر حسابه على تويتر: «توصل النادي والمهاجم إلى هذا القرار باتفاق مشترك. سيتابع إيكاردي تدريبات ما قبل انطلاق الموسم الجديد خلال الأيام المقبلة، لكنه لن يشارك في الجولة التحضيرية في آسيا».

وتأتي مغادرة إيكاردي (26 عاماً) وسط تقارير عن احتمال انتقاله إلى يوفنتوس بطل الدوري الإيطالي في المواسم الثمانية الأخيرة، بعد موسم مضطرب مع الفريق اللومباردي الذي جرده من شارة القيادة لمصلحة زميله حارس المرمى السلوفيني سمير هاندانوفيتش، في ظل عدم التوصل إلى اتفاق بشأن تجديد عقده الذي من المقرر أن ينتهي عام 2021. وتُوّج المهاجم الأرجنتيني هدافاً لـ«سيري أ» موسم 2017 - 2018 برصيد 29 هدفاً، مشاركةً مع مهاجم لاتسيو تشيرو إيموبيلي، إلا أنه لم ينجح الموسم المنصرم إلا في تسجيل 11 هدفاً، بعدما أمضى 53 يوماً خارج المستطيل الأخضر بسبب نزاعه مع إنتر.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير الحسيوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

محررو فلسطين: رجال الأعمال ورجال الشرطة

جوزيف مسعد *

تُعلمنا «صفقة قرن» دونالد ترامب بأنه لن يستطيع أحد تحرير فلسطين والفلسطينيين من مأساتهم الراهنة إلا رجال الأعمال ورجال الشرطة الفلسطينيون. فكيف تحوّل نضال الفلسطينيين الذي بدأ منذ أكثر من قرن للتحرر من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني إلى نضال من أجل تمكين رجال الأعمال الفلسطينيين ورجال الشرطة الفلسطينية الذين يقومون بحمايتهم وبحماية الاحتلال الإسرائيلي؟

بداية القصة كانت في أوسلو. حيث تمثّل النصر المبين الذي حقّقته إسرائيل عندما وقّعت «معاهدة أوسلو» مع «منظمة التحرير الفلسطينية» عام 1993 بإلزام «منظمة التحرير» بنقل جميع علاقاتها المستقبلية مع إسرائيل إلى كيان جديد أسمته «السلطة الوطنية الفلسطينية». وعبر عملية النقل هذه، تم اختزال المنظمة التي كانت تمثل كل الفلسطينيين – في إسرائيل وفي المهجر وفي الضفة الغربية وغزة – إلى «السلطة الفلسطينية» التي تزعم تمثيل فلسطيني الضفة وغزة فقط (وقد منعتها إسرائيل حتى من تمثيل فلسطينيي القدس الشرقية). وقد تمّ فعلياً حلّ «منظمة التحرير» وتم استبعاد ثلثي الشعب الفلسطيني، ليصبح مختزلاً في فلسطينيي الضفة وغزة فقط. في المقابل اعترفت السلطة الفلسطينية بـ «حق إسرائيل بالوجود في سلام وأمان» وهو حق، بحسب زعم إسرائيل، يجعلها دولة كل يهود العالم. وهكذا ضاعفت إسرائيل شعبها إلى ثلاثة أضعاف بزعمها بأن كلّ يهود العالم الذين يعيشون خارج إسرائيل هم في الحقيقة إسرائيليون. وهكذا اختزل الفلسطينيون إلى ثلث عددهم الحقيقي بينما تضاعف عدد يهود إسرائيل ثلاث مرات.

إضافة إلى هذا، قامت «معاهدة أوسلو» بربط عدد كبير من فلسطينيي الضفة وغزة بعملية أوسلو على كلّ مستوى عبر تشكيلها عدة طبقات مرتبطة مالياً بشكل غير قابل للفصم بـ «عملية السلام» التي دشنتها أوسلو. وهكذا ضمنت المعاهدة بأنه لن يكون بمقدور هذه الطبقات إلا أن تساندها. فأحد أهم أهداف معاهدة أوسلو كان تسريح الشعب الفلسطيني الذي تمت تعبئته أثناء الانتفاضة الأولى من خلال وأد الانتفاضة عبر القمع تارة وعبر احتواء نشطائها ومثقفيها الأهم داخل بعض هذه الطبقات تارة أخرى. وتشمل هذه الطبقات:

1. طبقة سياسية لتسيير السلطة الفلسطينية يتكون معظمها من كوادر «منظمة التحرير» من داخل وخارج فلسطين.
2. طبقة بيروقراط لإدارة السكان تحت حكم «السلطة» تتكون من طاقم من المحليين ومن العائدين.
3. طبقة أمنية لقمع المقاومة الفلسطينية المناوئة لإسرائيل ولـ«معاهدة أوسلو» تتكون من فدائيين سابقين تحولوا إلى مرتزقة في خدمة إسرائيل تمولهم وتدربهم الولايات المتحدة والأوروبيون.
4. طبقة موظفي المنظمات غير الحكومية التي أنشأها الأميركيون والأوروبيون تتكون من النشطاء السياسيين السابقين والمثقفين الذين شاركوا في الانتفاضة الأولى.
5. وطبقة رجال الأعمال – الذين عادوا من المنفى للتربح من «عملية السلام» ومن شعبهم، إضافة إلى رجال الأعمال الذين كانوا مقيمين في الضفة وغزة وكانوا يتربحون تحت الاحتلال قبل عملية أوسلو.

وحيث أنه تم توقيع «معاهدة أوسلو» في أوج هيمنة النظام النيوليبرالي الدولي، فقد كان هدف تسهيل تربح رجال الأعمال الفلسطينيين (وهنالك عدة برامج لـ «تمكين» النساء الفلسطينيات كي يصبحن سيدات أعمال) وربط الانتلجنسيا الفلسطينية بالمنظمات غير الحكومية هو ضمان جهاز إداري هزيل نسبياً داخل السلطة وجهاز أمني سمين وممتد لقمع أي مقاومة لهذه المنظومة.

وبينما لم يقم الإسرائيليون في أوسلو بأكثر من الاعتراف بـ«المنظمة» كممثل للشعب الفلسطيني، حيث أنهم لم يعدوا البتة بالسماح للفلسطينيين بإقامة دولة أو بالانسحاب من الأراضي المحتلة أو بالتوقف عن بناء المستوطنات، ناهيك عن تفكيك المستوطنات القائمة، أو بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، فقد كان الدور المنوط بالسلطة الفلسطينية كمساعد ونائب للاحتلال هو وضع حدّ نهائي للانتفاضة وقمع أيّ مظهر من مظاهر المقاومة المستقبلية للإسرائيليين. وعلى الرغم من أن الطبقة السياسية واصلت اعتناق الأوهام بأنها ستحصل في نهاية المسار على دولة بانتوستان (كالتي أقامها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا للسود قبل سقوطه) كانوا سيتظاهرون لو حصلوا عليها بأنها دولة حقيقية كي يتمكنوا من الإيقاء على أي نفوذ قد تسمح لهم إسرائيل به، فلم يكن عند الإسرائيليين أية نية بمنحهم كياناً كهذا. فبعد أن انتهت مهمتها كسلطة انتقالية بقمع مقاومة الشعب الفلسطيني لإسرائيل عبر تنسيقها الأمني، وهي المهمة المركزية للسلطة التي وصفها محمود عباس بـ «المقدسة»، يشعر دونالد ترامب وإسرائيل اليوم بأن السلطة قد استنفدت دورها ولم يعد لها حاجة.

في هذا السياق أتتنا «صفقة القرن». لا تمنح «الصفقة» السلطة الفلسطينية سوى دور واحد، وهو الدور ذاته الذي منحته «معاهدة أوسلو» لـ«منظمة التحرير»، والذي يتلخص بضرورة قبول «السلطة» بالصفقة وتسليم سلطاتها لرجال الأعمال الفلسطينيين (والعرب والأجانب) - وإلى سيدات الأعمال وإن كان نصيبهن أقل بكثير - وأن تحلّ طبقتها السياسية وتسلّم كل سلطاتها إلى أجهزتها الأمنية. فهدف «الصفقة»، شأنه شأن هدف «معاهدة أوسلو» التي تشكل «صفقة القرن» مرحلتها الأخيرة، هو أن كل ما يحتاج له الشعب الفلسطيني في كل مكان هو رجال الأعمال ورجال الشرطة وليس إنهاء الاستعمار الاستيطاني والاحتلال الإسرائيلي.

أما الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي قامت بقتل وسجن الفلسطينيين منذ عام 1994، فقد أثبتت بأنها مدرّبة بشكل ممتاز وبأنها تحظى بثقة الأميركيين وإشادتهم. ففي تشرين الثاني/نوفمبر عام 1994، فور دخولها قطاع غزة، قامت شرطة ياسر عرفات بقتل أكثر من ثلاثة عشر متظاهراً فلسطينياً وجرح مئتين لأنهم تجرؤوا على التظاهر ضد «معاهدة أوسلو». وفي أثناء زيارته لغزة في عام 1995، أثنى نائب رئيس الجمهورية الأميركي آل غور على عرفات لتشكيل الأخير محاكم عسكرية لمحاكمة كل من تسوّل له نفسه من الفلسطينيين الاعتراض على «أوسلو».

وبينما قامت «وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية» (سي آي إيه) بتدريب أجهزة أمن السلطة سرًا في البدء، إلا أن برامج التدريب الأميركية ما لبثت أن خرجت إلى العلن فيما بعد. فقد قام الفريق كيث دايتون الذي خدم كمنسق الأمن الأميركي لدى السلطة منذ كانون الأول/ديسمبر 2005 وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2010 بالإشراف على تدريبهم وعلى الانقلاب الذي قاموا به في عام 2007 لإزاحة حكومة حماس المنتخبة - انقلاب فشل في غزة ونجح في الضفة. وقبل وصوله إلى الضفة، كان دايتون منشغلاً بالمشاركة في الحرب الأميركية على الشعب العراقي في عام 2003. وقد خلفه الفريق مايكل مولر الذي خدم حتى عام 2012 وخلفه بعد ذلك المشرف الحالي اللواء البحري بول بوشونغ. فيما قام الاتحاد الأوروبي بتمويل وتدريب شرطة السلطة لذات المهمات عبر مكتب الاتحاد الأوروبي للتنسيق الشرطي لدعم الشرطة الفلسطينية (أو ما يسمى بـ «يوبول كوبس» EUPOL COPPS) منذ 2006. وقد أثبتت شرطة «السلطة» بأنها تمثل إنجازاً إسرائيلياً باهراً وأنها تستحق نظير نجاحها في قمع معظم عمليات المقاومة الفلسطينية ضد جيش الاحتلال عبارات الامتنان الإسرائيلية. وحتى بعد أن قامت الطبقة السياسية في السلطة الفلسطينية بتعليق علاقاتها مع الولايات المتحدة في كانون الثاني/ديسمبر 2017، استمر تواصل رؤساء أمن السلطة مع وكالة الاستخبارات الأميركية كما استمرت زياراتهم إلى واشنطن. وبعد أن أوقفت الحكومة الأميركية مساعداتها المالية للطبقة السياسية والبيروقراطية في السلطة الفلسطينية في شباط/فبراير الماضي (نتيجة خوف السلطة من المقاضاة القانونية في محاكم أميركية من قبل اللوبي الصهيوني)، استمرت المحاولات الأميركية لإمداد الأجهزة الأمنية بالتمويل (الذي بلغت قيمته منذ 2007 فقط حتى الآن 850 مليون دولار).

أما طبقة رجال الأعمال، التي كان لها دور رئيس في إقناع ياسر عرفات بالتوقيع على «معاهدة أوسلو» في عام 1993، فتواصل تنسيق نشاطاتها التجارية مع الإسرائيليين. فإذا كانت طبقة رجال الأعمال والمثقفين الفلسطينيين الذين يدعمونها هم من وعد الشعب الفلسطيني بأن عملية السلام ستحوّل الأراضي المحتلة إلى سنغافورة، فإن جارد كوشنر اليوم هو من يلقي الوعود بذلك عبر صفقته. في خضم التحضير لمؤتمر «صفقة القرن» في البحرين، تم الكشف على موقع «ولا» الإسرائيلي بأن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي كان قد اجتمع قبل شهرين مع المليونير الفلسطيني بشار المصري في رام الله لمناقشة الوضع الاقتصادي الراهن في الضفة. ويحتفي الإسرائيليون بمليادير فلسطيني آخر، له استثمارات كبيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أنه اللورد «روثتشايلد» الفلسطيني.

أما رفض السلطة الفلسطينية حضور مؤتمر البحرين قبل أسبوعين فلم يكن عملاً بطولياً، بل لم يكن سوى محاولة للحفاظ على النفس. فيما أن «السلطة» تعي بأن هدف «صفقة القرن» هو إجبار «السلطة» على حلّ الطبقة السياسية التي تسيطر عليها، فقد قرر رجال «السلطة» عدم المشاركة. وحيث حضر بعض رجال الأعمال الفلسطينيين مؤتمر البحرين (قامت شرطة «السلطة» بتوقيف أحدهم هو صلاح أبو ميالة بعد عودته إلى الضفة ومن ثم أطلقت سراحه)، إلا أن أغلبيتهم فضّلت عدم المشاركة في المؤتمر تضامناً مع طبقة «السلطة» السياسية.

مع ذلك، فطبقة «السلطة» السياسية تعي جيداً بأنه في حال نجحت الولايات المتحدة وإسرائيل في فرض «صفقة القرن»، فإن رجال الأعمال وأجهزة الأمن الفلسطينية على الأغلب لن يتوانوا عن التضحية بالطبقة السياسية وبالتقدم لـ «تحرير» فلسطين عبر ملء جيوبهم بعوائد النصر وقمع باقي الشعب الفلسطيني دون هوادة.

* أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك، صدر له حديثاً كتاب «الإسلام في الليبرالية» عن جداول للنشر، بيروت (2018) وكتاب «آثار استعمارية: تشكّل الهوية الوطنية في الأردن» عن دار مدارات، القاهرة (2019)

من تظاهرة «الاتحاد العام التونسي للشغل» رفضاً لـ«صفقة القرن» (ياسين غايدي - الأناضول)

> لا تمنح «الصفقة» السلطة الفلسطينية سوى دور واحد، وهو الدور ذاته الذي منحته «معاهدة أوسلو» لـ«منظمة التحرير»

حول مستقبل لبنان ومشروع بناء الدولة

محمد علي جعفر *

يواجه لبنان عدداً من الأزمات الداخلية والتي باتت تُشكّل هموماً إضافية تقع على كاهل المواطن اللبناني. أزمات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، تُديرها نخبة حاكمة أثبتت فشلها في مقاربة هذه الملفات ضمن إطار مصلحة المواطن. وهو ما تعكسه الفجوة الموجودة بين أهل السلطة والمواطنين اللبنانيين. هذا على الصعيد الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يعيش لبنان ضمن بيئة استراتيجية تواجه تحولاً كبرى، هي أكبر من لبنان وقدراته، خصوصاً في ظل وضوح الاختلافات بين اللبنانيين، في ما يخص مقاربتهم للملفات الإقليمية. بالنتيجة، يعيش لبنان تحت وطأة نخبة حاكمة، أثبتت فشلها في إدارة مصالح لبنان الداخلية والخارجية.

رغم ذلك، يجري النقاش اليوم حول مستقبل لبنان واللبنانيين. صحيحٌ أن النقاش ليس بجديد، لكنه بات يشغل بال الجميع، خصوصاً المواطن اللبناني. وهو الأمر الذي لا يوضح فقط شعور المواطن اللبناني بالخطر على مستقبله، بل يوضح أيضاً حجم الفجوة بين خيارات المواطن والنخبة الحاكمة. لكن اختلاف الظروف اليوم، على الصعيدين الداخلي والخارجي، يُضاف إلى ذلك الخلل في بنية الدولة والنظام اللبناني والفجوة الكبيرة بين أهل السلطة والمواطن، أسبابٌ كثيرة تفرض أن يكون النقاش حول مستقبل لبنان واللبنانيين جدياً أكثر. وهو ما يفرض تقديم مقاربة جديدة. فما هي الإشكاليات التي تتعلق بالواقع اللبناني والتي باتت بحاجة لمعالجة؟ وكيف يمكن مقاربتها بالشكل الذي يتلاءم مع تحديات اليوم ويُساهم في إنقاذ لبنان؟

نموذج إدارة الدولة في لبنان والإشكاليات المطروحة

في لبنان تتعدّد المشكلات التي تتعلق بإدارة الدولة وما يعنيه ذلك من مسائل ترتبط بالعلاقة بين الدولة والمواطن وكذلك دور التيارات السياسية والأحزاب. ولأن غلبة أسلوب الإدارة السياسية على نموذج إدارة الدولة في لبنان - حيث يطغى دور التيارات والأحزاب السياسية على إدارة الدولة لأجهزتها وسلطاتها - ما يجعل للأحزاب والتيارات الدور الأساسي في مشروع بناء الدولة ومعالجة إدارة الحكم في لبنان. وهو ما يقودنا لطرح إشكاليات عدة، تنبع من أهمية دور الأحزاب السياسية لتحقيق أيّ تحولٍ يتعلق بمستقبل الدولة وبالتالي لبنان واللبنانيين. وهنا نطرح إشكاليتين أساسيتين:

أولاً: إن تقييم التجربة اللبنانية، يُثبت أن الأحزاب والتيارات السياسية وعبر ممارستها تاريخياً للعمل السياسي، دخلت في ازدواجية ولو بنسب متفاوتة، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق أغلب وعودها لا سيما الإصلاحية والتنموية وتغليبها المصالح السياسية الخاصة على المصلحة العامة. وهو ما يُعبّر عنه اليوم وبوضوح، الواقع المُزري الذي يعيشه المجتمع اللبناني بكافة مكوّناته، والذي يُعتبر نتيجة لهذا النهج المُعتمد في الحكم والذي هو ترجمة للعقل الموروث لأهل السلطة، والذي رسّخته قوى السلطة التي حكمت الدولة خلال السنوات الطويلة الماضية.

ثانياً: إذا كان التعامل مع أيّ سلطة يجب أن ينطلق من سلوكها تجاه المواطن والدولة، أي مما تفعله ومما لا تفعله، فإن ذلك يغيب عن النموذج اللبناني في ما يخص التعامل بين المواطن والسلطة اللبنانية. وهو ما يُؤكد غياب الحوكمة من جهة والمساءلة بأنواعها من جهة أخرى. وهو ما يُفقد «علاقة المواطن بالدولة» جوهرها الحقيقي القائم على الحقوق والواجبات المتبادلة. يُعتبر هذا النهج مدخلاً ضرورياً لتنظيم العلاقة بين المواطن والدولة، كما ويُعتبر المواطن محور هذه العملية.

التوجهات الاستراتيجية المطلوبة لإدارة الدولة

بناء لما تقدّم، يبدو واضحاً غياب اهتمام الأحزاب والتيارات السياسية بمسألة العلاقة بين المواطن والدولة. وهو ما يُفقد هذه الجهات قدرتها على تحقيق آمال المواطن اللبناني. الأمر الذي يبدو أن أغلب الجهات السياسية باتت تشعر اليوم بضرورة جعله الأولوية. إن أهل السلطة أنفسهم، باتوا اليوم، يشعرون بالقلق حيال ردات فعل المواطن اللبناني، والجميع أمام اختبار حقيقي لبناء الدولة. لذلك فإن المقاربة الجديدة التي يجب الانطلاق منها، لا بد أن تلحظ مسألتين:

أولاً: الدور الفعّال للتيارات والأحزاب السياسية اللبنانية وضرورة قيامها بقراءة دقيقة للتحديات التي تواجه الدولة والمواطن من أجل تطوير النظم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة اللبنانية والتي تخدم مصالح الشعب اللبناني وإيلاء ذلك الأولوية على لعبة المصالح السياسية الحاكمة.

ثانياً: تقتضي المسألة الأولى، ضرورة قيام الأحزاب والتيارات بإعادة النظر في نهجها تجاه المواطن اللبناني كمقدّمة ضرورية لمحاكاة الهمّ المعيشي للمواطن، وبالتالي تحديد الأطر السليمة للعلاقة بينه وبين الدولة.

مستقبل لبنان وأهمية المفاهيم الجامعة

إن هذه الإشكاليات والمقاربة الجديدة، تنطلق من أن القراءة الواقعية لطبيعة الدولة اللبنانية والنظام اللبناني بالإضافة إلى تقييم التجربة اللبنانية تُثبت أن المشكلة الأساسية التي نجدها تُشكل أساس أزمة إدارة الدولة في لبنان، هي: «غياب الرؤية الاستراتيجية للدولة اللبنانية». وهي المعضلة التي لا يُمكن حلّها إلا من خلال التوجه نحو خيارات تتلاءم مع مشروع النهوض لبناء الدولة اللبنانية الجامعة. ولم يغد سراً أن هذا المشروع بات المسألة الوحيدة التي يُجمع عليها المواطنون اللبنانيون اليوم، وهو ما يُشكل نقطة قوة لم تحصل عبر تاريخ لبنان الحديث.

إن المواطن اللبناني وبغضّ النظر عن انتمائه الحزبي أو المذهبي أو الطائفي أو المناطقي، بات يُعبّر اليوم، عن مطالب وحقوق كثيرة، تُشكّل إطاراً لمشروع النهوض وبناء الدولة الجامعة التي يريدها أي مواطن لبناني. فبحسب مفهوم الدولة، لا تتناقض المواطنة مع الانتماء، شرط أن يُرسّخ اللبنانيون طاقاتهم ضمن إطار مفاهيم الدولة الجامعة، وهو الأمر المقدور عليه.

إن المشكلات العميقة التي يعاني منها النظام اللبناني، والتي تُعبّر عنها تناقضات الطبقة الحاكمة، واختلافها في قراءة مصالح المواطن وأولويات إدارة الثروة الوطنية، لا يمكن أن تجتمع إلا ضمن إطار جديد يخدم مصالح اللبنانيين كافة ويُحافظ على النسيج الداخلي اللبناني وتماسك اللبنانيين وهو ما يحتاج لتأسيس عقد وميثاق وطني يشمل المفاهيم الوطنية الجامعة واللغة المشتركة والتي تدعم مفهوم الدولة وما يرتبط بها من معاني وقيم الدولة. من هنا يجب التركيز خلال المرحلة المقبلة على التالي:

أولاً: ضرورة توجه الأحزاب والتيارات لإيلاء الأهمية، للمقاربات العملية التي تعالج هموم المواطن اللبناني، بعيداً عن الشعارات. ما يحتاج لإعادة النظر في الدور المطلوب من التيارات والأحزاب السياسية اللبنانية في تطوير النظم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة اللبنانية.

ثانياً: تعزيز دور الحوكمة كمقدمة لإصلاح النظام اللبناني، واعتبارها حاجة ضرورية يفرضها الواقع البنيوي المُترهل للدولة اللبنانية وضعف الخدمات تجاه المواطن اللبناني. ما يتطلب من الأحزاب ممارسة دور الرقيب على نشاط الدولة خدمة لمصالح المواطنين.

بالنتيجة يحتاج لبنان لتحول تقوده الأحزاب والتيارات السياسية من خلال دورها الأساسي في ظل غلبة الإدارة السياسية على نموذج إدارة الدولة في لبنان. وهو توجهٌ استراتيجي تفرضه الواقعية السياسية المطلوبة في مقاربة بنية الدولة وطبيعة النظام اللبناني. لذلك، يجب أن تقود الأحزاب والتيارات السياسية، إعادة النظر في نهجها تجاه المواطن، كمقدمة لإعادة النظر في دورها لحماية مصالحه. وهو ما يُشكل نقطة عبور الجهات السياسية، من ممارسة دورها المُعتاد والذي رسّخته العقلية الموروثة لأهل السلطة والهادف لتأمين استمراريتها في الحكم عبر السير ضمن مشاريع تُعزز من الواقع المُترهل للدولة وتضرب مصالح المواطنين، نحو مشاريع تُعزز من نموذج الدولة الحديثة، الذي يحمي مصالح المواطن وبالتالي يحمي مستقبل لبنان واللبنانيين.

* باحث لبناني

> إنّ من لا يريد أن يقاوم الاعتداء على الحرّية الإنسانيّة لا يمكنه أن يحبّ الحبّ

على الغلاف

حصلت «الأخبار» على وثيقة مسرّبة تتضمّن كتاباً من الرئيسة المشتركة في الهيئة التنفيذية لما يُسمى «مجلس سوريا الديموقراطية»، إلهام أحمد، يفوّض رجل الأعمال الإسرائيلي موتي كاهانا تمثيل المجلس في جميع الأمور المتعلقة ببيع النفط السوري في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الكردية بدعم من قوات الاحتلال الأميركي

نفط الشرق السوري بيد إسرائيل!

ميسم رزق

تزداد، يوماً بعد يوم، داخل الحركة الكردية في سوريا قوة الخطّ المؤيد لخيار القيام بدور وظيفي يخدم استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. وتعزّز هذا الصعود بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أواخر العام الماضي، قرار انسحاب قوات بلاده من سوريا، الأمر الذي أثار لدى هؤلاء مخاوف الاقتراب من حائط مسدود يقضي على أي أمل للحركة الكردية في تحقيق الطموحات التي تتطلّع إليها، وفي مقدمتها إقامة دولة مستقلّة. أصحاب هذا الخط ينطلقون من اقتناع مفاده أن بقاءهم وتنفيذ مخططهم مرتبطان بالمظلة الأميركية، وأن لا سبيل للحفاظ على هذه المظلة سوى بتطوير العلاقات مع «إسرائيل»، لكون الأخيرة أقرب طريق إلى قلب واشنطن، حيث مستوى نفوذ اللوبي الصهيوني، تحديداً في مواقع القرار، عالٍ جداً. ومن يتتبع مسارات هذا الخطّ لا يواجه صعوبة في التقاط بعض المؤشرات التي تؤكّد سيره قدماً في هذا الاتجاه على حساب وحدة سوريا وشعبها وثرواتها. من بين هذه المؤشرات الجولات التي يجريها صحافيون إسرائيليون في مناطق سيطرة الأكراد، شمال شرق سوريا، حيث يعدّون تقارير صحافية مع مسؤولين في بعض الفصائل، تضاف إليها زيارات لضباط إسرائيليين.

ومن بين هذه المؤشرات، يظهر اليوم «دليل» آخر، إذا ما صحّ، فإنه يدلل على أن أصحاب هذا الخيار يعبرون البوابة الإسرائيلية لكسب الرضى الأميركي. وهو كتاب موقّع من رئيسة الهيئة التنفيذية لـ«مجلس سوريا الديمقراطية»، التابع لـ«قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، إلهام أحمد، تُرسل إلى رجل أعمال إسرائيلي، يعطيه تفويضاً ببيع نفط سوريا الذي تضع يدها عليه بحكم الأمر الواقع المفروض من قوات الاحتلال الأميركي.

يُبيّن الكتاب الذي حصلت عليه «الأخبار» أن الجهة المُرسل إليها هو رجل الأعمال الإسرائيلي، موتي كاهانا، رئيس جمعية «عماليا»، المعروف أنها كانت تستخدم الغطاء الإنساني لإعداد الأرضية اللازمة لإقامة «منطقة آمنة» في الجنوب السوري تنفيذاً لأجندة استخبارية إسرائيلية، وذلك عبر نسج علاقات ودية مع الجماعات التي كانت مسيطرة هناك. وتوسّع نشاطها في إطار «تعزيز الجسور القائمة بين إسرائيل والشعب السوري والثورة السورية» في محافظة إدلب، حيث سعت إلى إقامة مدرسة تستوعب 90 طفلاً سورياً و15 معلماً، من أجل «تغيير مفاهيم الأجيال السورية تجاه إسرائيل». سيرة «عرّاب تهريب عدد من اليهود السوريين، واستعادة القطع الأثرية اليهودية القديمة»، كما تُعرّف عنه مواقع إسرائيلية طويلة، تبدأ من تجنيده عملاء في سوريا ولبنان، ولا تنتهي عند كونه عمل في سلاح الجوّ التابع للجيش الإسرائيلي، ووثيق الصلة بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية وباللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

الكتاب الموجّه إلى كاهانا من «مجلس سوريا الديموقراطية» يُعتبر، وفق ما يرد، «رسالة رسمية تؤكّد القبول بأن تمثّل شركته المجلس في جميع الأمور المتعلّقة ببيع النفط المملوك من قبله، وذلك بموافقة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية». ويُضيف الكتاب: «إننا نقدّر إنتاج النفط بأن يُصبح بحدود 400 ألف برميل يومياً، فيما هو اليوم بمعدل 125 ألف برميل»، مع «إعطاء كاهانا حق استكشاف وتطوير النفط»، محدّداً سعر البرميل من 22 إلى 35 دولاراً.

يزداد داخل الحركة الكردية في سوريا نفوذ الخط المؤيد للتحالف مع أميركا وإسرائيل

ماذا يعني هذا الكتاب لو كان مؤكداً؟ الدلالات كثيرة، لكن أبرزها:

1- إعطاء التفويض لكاهانا يعني أن المجلس بدأ يتصرّف فعلاً بصفته جهة مستقلّة عن الدولة السورية، يعطي من دون وجه حق أعداء سوريا سلطة التصرف بنفط الدولة السورية بغطاء أميركي، إذ إن «قسد» تسيطر على ما نسبته 80% من حقول النفط السورية.

2- الحديث عن إنتاج النفط بهذه الكمية الكبيرة في ظل الأزمة التي تعاني منها سوريا ليس سوى تبديد لثروة الشعب.

3- الانخراط في مشروع التحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل يعني عدم حفظ أي خط للعودة إلى التواصل مع الشعب السوري والدولة.

4- في حسبة بسيطة لكمية الإنتاج والسعر المحدد في الوثيقة، يقدر العائد الذي سيجنيه «المجلس» من سرقة النفط السوري وبيعه بما بين 8 و14 مليون دولار يومياً، فيما لو ارتفع الانتاج إلى 400 ألف برميل يومياً (أكثر من 3 مليارات دولار سنوياً)!

خلاصة هذا الكتاب، لو ثبتت صحته، أن أصحاب الخط الأميركي ــ الإسرائيلي في الحركة الكردية السورية يعملون بالتوازي مع المشاريع الأخرى التي تحارب ضد الدولة لمنعها من استعادة سيطرتها على كامل أراضيها ومقدراتها، وهم يسعون إلى استرضاء أميركا وإسرائيل بكل الوسائل، في سبيل تنفيذ مشروعهم الانفصالي، فيما تستفيد إسرائيل منهم لتنفيذ مخطط تقسيم سوريا بعدما فشلت رهاناتها في تحقيق ما كانت تهدف إليه لضرب العمود الفقري لمحور المقاومة في المنطقة، وقد باتت أكثر تمسكاً بهذا المخطط مع تعاظم هذا المحور.

حاولت «الأخبار» الاتصال بمسؤولين في «مجلس سوريا الديموقراطية» لسؤالهم عن صحة الوثيقة المسرّبة، لكنهم لم يجيبوا، في حين أن مصادر على صلة بـ«المجلس» أكّدت حصول الاتفاق بين «المجلس» وكاهانا.

من نحن هي إلهام أحمد؟

تُعتبر الرئيسة المشتركة في الهيئة التنفيذية لما يُسمى «مجلس سوريا الديموقراطية»، إلهام أحمد، أحد أبرز الداعمين لخيار التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد ترأست منذ أشهر وفد «قسد» إلى واشنطن، في محاولة لمعرفة الموقف الأميركي الحقيقي من الانسحاب وإنشاء المنطقة الآمنة، وسبل حماية الوحدات الكردية. وقيل يومها إن لقاءً جمعها بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالمصادفة، فيما تؤكد معلومات أن اللوبي الإسرائيلي لعب دوراً كبيراً في ترتيب اللقاء. ويعرف عن أحمد، التي تجمعها بموتي كاهانا صورة تؤكد لقاءهما، أنها كانت عنصراً في حزب «الحياة الحرة» الكردي (بيجاك) الذي قاتل الدولة الإيرانية شمال غرب إيران، كما يُعرف عنها كرهها للنظام الإيراني.

يعني إعطاء التفويض لكاهانا ان المجلس بدا يتصرف بصفته جهة مستقلة عن الدولة السورية (أ ف ب)

تقرير

عملية «تخريبية» جديدة تستهدف البنية التحتية النفطية

استشهد وأصيب عدد من المدنيين، أمس، جراء سقوط عدد من القذائف الصاروخية على أحياء حلب (أ ف ب)

لم يحيّد الهدوء النسبي الذي تعيشه خطوط التماس في محيط مدينة حلب، على خلاف أرياف حماة والسلاقبة، وإدلب، أحياءها عن التصعيد، إذ استشهد وأصيب عدد من المدنيين أمس، جراء سقوط قذائف صاروخية على حيَّي حلب الجديدة ومنيان، وفي محيط القصر البلدي. ورغم أن القذائف لم تغب طوال الأسابيع الماضية عن المدينة، فإن الجبهات المحيطة بها بقيت مجمّدة، على نحو يوحي بوجود تفاهم ضمنيّ على تحييدها عن سخونة «جيب إدلب»، أقلّه في المرحلة الحالية.

القصف الصاروخي ترافق مع نشاط واسع لسلاحي الجو السوري والروسي، وفق ما يحدث عادة بعد كل هجوم تشنّه الفصائل على مناطق سيطرة القوات الحكومية، وعلى قاعدة حميميم الجوية عبر الطائرات المسيّرة. وشملت المواقع التي استهدفتها الطائرات الحربية، خلال اليومين الماضيين، مناطق تتبع أرياف إدلب وحماة وحلب واللاذقية، فيما بدا لافتاً تراجع حدّة الاشتباكات المباشرة في محيط الحماميات بريف حماة الشمالي، رغم استمرار القصف المدفعي والصاروخي المتبادل على طرفي خطوط التماس هناك.

وغابت التصريحات الرسمية من ضامنَي «اتفاق سوتشي» الخاص بالهدنة في «جيب إدلب»، الروسي والتركي، حول التصعيد الأخير، رغم دفع الجيش التركي تعزيزات عسكرية كبيرة إلى حدود الجيب مع لواء إسكندرون، ووسط الدفء بين موسكو وأنقرة، على وقع تسليم منظومة «S-400» الدفاعية، ينصبّ تركيز الأتراك على شرق الفرات، حيث يمكن استغلال الكباش مع واشنطن في غير مجال. فقد عادت وزارة الدفاع التركية ونظيرتها الأميركية إلى الحديث عن إرسال «فريق عسكري» أميركي إلى أنقرة لبحث ملف إنشاء «منطقة آمنة». وليس في هذا التطوّر أي جديد سوى ما يمكن تجييره على طاولة التفاوض الثنائية، إذ يتشارك الطرفان لجنة مسؤولة عن التواصل المستمر في شأن تنفيذ «اتفاق منبج» ونقاشات «المنطقة الآمنة».

وسط هذه الديناميات المتشابكة في الميدان والقنوات الدبلوماسية، تستمر تباعاً علامات التضييق على دمشق، ولا سيما في قطاع الطاقة. فبعد وقت قصير على العملية التخريبية التي استهدفت مصبّ بانياس النفطي البحري على أيدي مجهولين، تعرض أمس خط نقل الغاز «إيبلا» في ريف حمص الشرقي لـ«عمل إرهابي تخريبي» ما أدى إلى خروجه من الخدمة، وفق بيان رسمي. لكن من غير المتوقع أن يبقى خارج الخدمة لوقت طويل، ولا سيما مع انطلاق أعمال الصيانة مباشرة، كون الخط مسؤولاً عن نقل نحو 2,5 مليون متر مكعب من الغاز يومياً، توزَّع لاحقاً على محطات توليد الكهرباء.

الأعمال التخريبية تتساوق مع الرؤية الأميركية لخنق إمدادات سوريا النفطية؛ ففي السياق نفسه، صرّح وزير الخارجية البريطاني، جيريمي هنت، أمس، بأن بلاده ستسهّل الإفراج عن ناقلة النفط الإيرانية المحتجَزة (غريس 1) قبالة ساحل جبل طارق إذا حصلت على ضمانات بأنها لن تتوجه إلى سوريا.

(الأخبار)

مقالة

مفتاح الأزمات

إسطنبول ــ حسني محلي

بذلت أنقرة، منذ بداية الأزمة السورية حتى أواسط 2015، جهداً كبيراً لكسب حزب «الاتحاد الديموقراطي الكردستاني» السوري، و«وحدات حماية الشعب» الكردية (الذراع السورية لحزب «العمال الكردستاني» التركي، العدو الصعب للدولة التركية) إلى جانبها، وإقناعهما بالتمرد ضد دمشق، لكنها فشلت، على رغم اختيار الكردي عبد الباسط سيدا رئيساً لـ«المجلس الوطني السوري» المعارض، ومعه الكردي غسان هيتو رئيساً لحكومة المنفى التابعة للمجلس. لم تقدّر دمشق آنذاك هذا الموقف الكردي السوري الرافض للتعاون مع أنقرة، وتركت أكرادها عرضة لتجاذبات ومنافسات إقليمية ودولية دفعتهم في نهاية المطاف إلى الاستنجاد بأميركا، ومعها فرنسا وبريطانيا لتحميهم من تركيا التي تحارب «العمال الكردستاني» منذ 40 عاماً. كان هذا الاستنجاد سبباً للوجود الأميركي الحالي في شرق الفرات، بكل تعقيداته الكردية والعربية، بعدما سيطرت «وحدات الحماية» على الشارع الكردي، الذي فيه من يعترض على وجود الأميركيين، حاله حال العديد من العشائر العربية. ساهم فشل الحوار بين دمشق والأكراد ولا يزال في ترسيخ الواقع الحالي، الذي باستمراره، لن يكون سهلاً على الدولة السورية معالجة انعكاساته على أمنها الاستراتيجي؛ وخصوصاً أنها تغطي معظم احتياجاتها من البترول والغاز والقمح والمنتجات الزراعية، والأهم المياه، من هذه المنطقة، التي إن بقيت هكذا فسوف تؤدي في نهاية المطاف إلى تقسيم سوريا، مع بقاء الاحتلال الأميركي والبريطاني والفرنسي لدعم أطماع إسرائيل في مياه الفرات وغيرها.

ربما يحرّض مثل هذا الاحتمال، تركيا، التي تسيطر على منابع الفرات ودجلة وأنهار أخرى، على البقاء، غرب الفرات من جرابلس إلى عفرين على طول الحدود المشتركة بطول 350 كلم تقريباً، وذلك بالتنسيق والتعاون مع حوالى 50 إلى 60 ألفاً من عناصر مختلف الفصائل المسلحة، ومنها فصائل تركمانية. تتحدث وسائل الإعلام العربية والدولية باستمرار عن مساع تركية لـ«تتريك» هذه المنطقة من خلال تقديم مختلف الخدمات، وهو ما تفعله مع النازحين السوريين الموجودين في تركيا ليتحولوا إلى حاضنة اجتماعية لأي مشروع تركي لاحق في سوريا، التي دخل الجيش التركي إلى شمالها بضوء أخضر روسي في 24 آب 2016، أي في الذكرى الـ 500 لدخول السلطان سليم إلى سوريا بعد معركة مرج دابق التي تبعد عن جرابلس حوالى 60 كلم. كان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، يتحدث قبل ذلك باستمرار عن إحياء فكرة «الميثاق الوطني» لعام 1920، وإعادة النظر في اتفاقيتَي لوزان لعامَي 1923 و1925 اللتين رسمتا الحدود الحالية للجمهورية التركية التي ضمّ إليها أتاتورك عام 1938 منطقة هاتاي (أي لواء إسكندرون). ضمّت خريطة «الميثاق الوطني» الشمال السوري بأكمله، بما في ذلك حلب، ومعه الشمال العراقي، أي ولاية الموصل التي تشمل الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك التي يعيش فيها التركمان بكثافة. وكان الرئيس الراحل، تورغوت أوزال، قد أمر الجيش باجتياح الشمال العراقي وضمه إلى تركيا عام 1991 بعد هزيمة صدام حسين في حرب الكويت. رفض رئيس الأركان، نجيب تورومتاي، هذا الطلب، على رغم ترحيب كل من جلال طالباني ومسعود برزاني بهذه الفكرة، التي يبدو أن إردوغان يتحمّس لها، ليحقق ما فشل فيه أوزال ومن قبله أتاتورك. وقد سعى إردوغان في إحيائها مرّتين: أولاهما عندما كانت علاقات أنقرة جيدة مع زعيم «الاتحاد الديموقراطي الكردستاني» صالح مسلم؛ والآن، عبر وجوده العملي غرب الفرات، وبضوء أخضر من روسيا التي دخلت في تحالفات مصلحية معقدة مع تركيا على حساب الأمن الوطني لسوريا، التي ومن خلال أزمتها كسب الرئيس فلاديمير بوتين صداقة إردوغان.

يفسّر الوضع الحالي غرب الفرات نيات إردوغان الذي يتهرب من الالتزام بتعهداته في اتفاقيات سوتشي وأستانا، وخصوصاً في ما يتعلق بإدلب التي تسيطر عليها «جبهة النصرة» (أي «هيئة تحرير الشام») والفصائل المتحالفة معها التي وقّع إردوغان باسمها وباسم كل الفصائل الأخرى الاتفاقيات المذكورة. اعترفت هذه الاتفاقيات بشرعية الوجود التركي العسكري في الشمال السوري، وبالتالي بالدور التركي الأساسي في مجمل الصيغ السياسية الخاصة بالحل المحتمل للأزمة السورية، بما في ذلك صياغة الدستور الجديد وإجراء الانتخابات لضمان فوز أنصار إردوغان.

جاء فشل إردوغان في كسب الأكراد، على رغم كل الإغراءات التي قدّمها لهم بما في ذلك إعطاؤهم حصة الأسد في «سوريا الفدرالية الجديدة»، ليعرقل مجمل حساباته التي كادت تصل إلى نهاية النفق المظلم، لولا بوتين الذي أنقذه بعد اعتذار الأول منه في حزيران 2016 على إسقاط الطائرة الروسية في تشرين الثاني 2015. بعدها، تحدث الإعلام عن دعم روسي سريع وفعال لإردوغان خلال محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز 2016. كان هذا الاعتذار، ولقاء إردوغان ـ بوتين في آب 2016، ودخول الجيش التركي بعدها بأسبوعين جرابلس، فاتحة لعلاقات سياسية واقتصادية عسكرية واستخبارية وشخصية معقدة وواسعة جداً، انتهت الآن بوصول معدات صواريخ «إس 400» إلى قاعدة «مرتد» القريبة من أنقرة، في الوقت الذي كانت فيه الطائرة التي تقلّ السفير الأميركي الجديد، ديفيد ساترفيلد، رجب طيب إردوغان، يتحدث قبل ذلك باستمرار عن إحياء فكرة «الميثاق الوطني» لعام 1920، وإعادة النظر في اتفاقيتَي لوزان لعامَي 1923 و1925 اللتين رسمتا الحدود الحالية للجمهورية التركية التي ضمّ إليها أتاتورك عام 1938 منطقة هاتاي (أي لواء إسكندرون). ضمّت خريطة «الميثاق الوطني» الشمال السوري بأكمله، بما في ذلك حلب، ومعه الشمال العراقي، أي ولاية الموصل التي تشمل الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك التي يعيش فيها التركمان بكثافة. وكان الرئيس الراحل، تورغوت أوزال، قد أمر الجيش باجتياح الشمال العراقي وضمه إلى تركيا عام 1991 بعد هزيمة صدام حسين في حرب الكويت. رفض رئيس الأركان، نجيب توروماتي، هذا الطلب، على رغم ترحيب كل من جلال طالباني ومسعود برزاني بهذه الفكرة، التي يبدو أن إردوغان يتحمّس لها، ليحقق ما فشل فيه أوزال ومن قبله أتاتورك. وقد سعى إردوغان في إحيائها مرّتين: أولاهما عندما كانت علاقات أنقرة جيدة مع زعيم «الاتحاد الديموقراطي الكردستاني» صالح مسلم؛ والآن، عبر وجوده العملي غرب الفرات، وبضوء أخضر من روسيا التي دخلت في تحالفات مصلحية معقدة مع تركيا على حساب الأمن الوطني لسوريا، التي ومن خلال أزمتها كسب الرئيس فلاديمير بوتين صداقة إردوغان.

يفسّر الوضع الحالي غرب الفرات نيات إردوغان الذي يتهرب من الالتزام بتعهداته في اتفاقيات سوتشي وأستانا، وخصوصاً في ما يتعلق بإدلب التي تسيطر عليها «جبهة النصرة» (أي «هيئة تحرير الشام») والفصائل المتحالفة معها التي وقّع إردوغان باسمها وباسم كل الفصائل الأخرى الاتفاقيات المذكورة. اعترفت هذه الاتفاقيات بشرعية الوجود التركي العسكري في الشمال السوري، وبالتالي بالدور التركي الأساسي في مجمل الصيغ السياسية الخاصة بالحل المحتمل للأزمة السورية، بما في ذلك صياغة الدستور الجديد وإجراء الانتخابات لضمان فوز أنصار إردوغان.

جاء فشل إردوغان في كسب الأكراد، على رغم كل الإغراءات التي قدّمها لهم بما في ذلك إعطاؤهم حصة الأسد في «سوريا الفدرالية الجديدة»، ليعرقل مجمل حساباته التي كادت تصل إلى نهاية النفق المظلم، لولا بوتين الذي أنقذه بعد اعتذار الأول منه في حزيران 2016 على إسقاط الطائرة الروسية في تشرين الثاني 2015. بعدها،

أيّ مصالحة سورية ــ تركية ستكون كفيلة بفتح أبواب «المعجزات» في الملف السوري

تحدث الإعلام عن دعم روسي سريع وفعال لإردوغان خلال محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز 2016. كان هذا الاعتذار، ولقاء إردوغان ـ بوتين في آب 2016، ودخول الجيش التركي بعدها بأسبوعين جرابلس، فاتحة لعلاقات سياسية واقتصادية عسكرية واستخبارية وشخصية معقدة وواسعة جداً، انتهت الآن بوصول معدات صواريخ «إس 400» إلى قاعدة «مرتد» القريبة من أنقرة، في الوقت الذي كانت فيه الطائرة التي تقلّ السفير الأميركي الجديد، ديفيد ساترفيلد، رجب طيب إردوغان، يتحدث قبل ذلك باستمرار عن إحياء فكرة «الميثاق الوطني» لعام 1920، وإعادة النظر في اتفاقيتَي لوزان لعامَي 1923 و1925 اللتين رسمتا الحدود الحالية للجمهورية التركية التي ضمّ إليها أتاتورك عام 1938 منطقة هاتاي (أي لواء إسكندرون). ضمّت خريطة «الميثاق الوطني» الشمال السوري بأكمله، بما في ذلك حلب، ومعه الشمال العراقي، أي ولاية الموصل التي تشمل الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك التي يعيش فيها التركمان بكثافة. وكان الرئيس الراحل، تورغوت أوزال، قد أمر الجيش باجتياح الشمال العراقي وضمه إلى تركيا عام 1991 بعد هزيمة صدام حسين في حرب الكويت. رفض رئيس الأركان، نجيب توروماتي، هذا الطلب، على رغم ترحيب كل من جلال طالباني ومسعود برزاني بهذه الفكرة، التي يبدو أن إردوغان يتحمّس لها، ليحقق ما فشل فيه أوزال ومن قبله أتاتورك. وقد سعى إردوغان في إحيائها مرّتين: بسبب وضعها الضعيف الناتج من أخطائها في الرهان على التناقضات الروسية ـ التركية ـ الإيرانية، وانعكاسات ذلك على علاقات الأطراف الثلاثة مع إسرائيل، وبالتالي الأهمية البالغة التي توليها كل من موسكو وطهران لإردوغان.

كانت هذه التناقضات سبباً لفشل دمشق في حوارها مع الأكراد، الذين ارتكبوا هم أيضاً الكثير من الأخطاء، وأثبتوا أنهم لم يستخلصوا الدروس من تجارب الماضي، وخصوصاً في العلاقة مع الغرب. فقد خدعت الولايات المتحدة وكل الدول الغربية الأكراد منذ التراجع عن اتفاقية «سيفر»، حين كانت سوريا بعد ذلك الدولة الإقليمية الوحيدة التي لم تقاتل الأكراد، كما فعلت تركيا وإيران والعراق. احتضنت دمشق دائماً الحركات الكردية، العراقية والإيرانية، ولولاها لما وصل حزب «العمال الكردستاني» إلى ما وصل إليه الآن؛ إذ استقرّ زعيمه عبد الله أوجلان ومقاتلوه في سوريا وسهل البقاع اللبناني في الفترة ما بين 1980 و1998، عندما كان الحزب يقاتل تركيا. نسي أكراد سوريا «اليساريون» أن حليفتهم الحالية، الولايات المتحدة، هي التي قامت في شباط 1999 باختطاف زعيمهم عبد الله أوجلان من كينيا، وسلّمته إلى تركيا حيث هو موجود في السجن منذ ذلك التاريخ. شهدت القضية الكردية بعد ذلك تطورات مثيرة أوصلتها إلى ما هي عليه الآن في الشمال العراقي وشرق الفرات، مع ما للأمر من انعكاسات على الحسابات التركية باعتبار أن «وحدات حماية الشعب» هي الذراع السورية لـ«العمال الكردستاني» التركي الذي أثبت أخيراً أنه «مفتاح الديموقراطية» في تركيا أيضاً. فقد كان لحزب «الشعوب الديموقراطي» (الجناح السياسي لـ«العمال الكردستاني») دور أساسيّ في انتصار مرشحي المعارضة في انتخابات إسطنبول وأنقرة و20 ولاية أخرى، فيما فاز الحزب في 8 ولايات جنوب شرق تركيا. ويعرف الجميع أيضاً أن استمرار هذا التحالف الكردي مع المعارضة التركية بأطيافها كافة سوف يكون كافياً خلال المرحلة المقبلة لإسقاط حكم «العدالة والتنمية»، مع اقتراب موعد تمرد الثنائي عبد الله غول ـ علي باباجان. قد يزعج مثل هذا الاحتمال إردوغان الذي سيجد نفسه في مأزق خطير. وباستمرار الدعم الأميركي والفرنسي والبريطاني والسعودي والإماراتي لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية، فإنها إن أرادت أو أُجبرت على ترسيخ كيانها الحالي شرق الفرات، فستضع تركيا أمام تحديات خطيرة جداً، لأن معظم أكراد المنطقة يعيشون داخل حدودها (ليس أقل من 20 مليوناً)، مقابل 3 ـ 4 ملايين في سوريا، و5 ـ 6 ملايين في العراق، و7 ـ 8 ملايين في إيران. يقول البعض إن مثل هذا الاحتمال قد يحرّض إردوغان على البقاء، في غرب الفرات، وخصوصاً إذا اتفق مع الأميركيين على أن لا يشكّل الكيان الكردي في سوريا خطراً على تركيا التي ستهتم حينها بمكاسبها الحالية والمستقبلية في الشمال السوري وسوريا عموماً، بما في ذلك إقامة كيان تركماني في الشمال، وإشراك الإسلاميين في السلطة. يعرف الجميع جيداً أنه باستمرار الخلاف بين إردوغان والأسد، فإن كل الأطراف الإقليمية والدولية ستبقى مستفيدة من هذا العداء، طالما أن إيران وروسيا، الحليفتين للأسد، فشلتا حتى الآن في إنهائه. يبدو واضحاً أن أي مصالحة سورية ـ تركية ستكون كفيلة بفتح كل الأبواب لـ«المعجزات» في الملف السوري، وبأن تساهم أيضاً في التوصل إلى إنهاء الأزمة الكردية سورياً، وبالتأكيد تركياً ومن ثم عراقياً، بل وحتى إيرانياً أيضاً، لكن بعيداً من منطق التهديد والقتل والدمار، كما هي الحال منذ 70 أو 80 سنة.

السودان

المفاوضات إلى طريق مسدود
«العسكري» يراوغ بنود الاتفاق

مجدداً تتجه المفاوضات بين المجلس العسكري وقوى «إعلان الحرية والتغيير» إلى طريق مسدود، بعد مراوغة الأول في بنود الصيغة النهائية للإعلانين السياسي والدستوري. بعدما كشفت وثيقة مسرّبة عنهما بعض جوانب الخلافات. في ظل إعلان بعض مكوّنات التحالف المعارض رفض الاتفاق مع العسكر، والتزام أخرى الصمت

للمرة الخامسة على التوالي منذ الخميس الماضي، تأجّل اجتماع أعضاء المجلس العسكري وتحالف قوى «إعلان الحرية والتغيير»، للتوقيع على اتفاق حول الإعلان الدستوري والميثاق السياسي للمرحلة الانتقالية، إلى يوم الثلاثاء المقبل، كما أكدت مصادر في حديث إلى «الأخبار». ويعود ذلك إلى خلافات حول نقاط «لم تنجح

> **أعطت مسوّدة الاتفاق حصانة لـ«السيادي» وأبقت على قرارات «العسكري»**

اللجان الفنية في التوافق على صيغة موحدة لها، فتقرر نقلها إلى وفدي التفاوض من أجل النقاش حولها وحسم النقاط العالقة»، كما أعلن التحالف المعارض في بيان أول من أمس.

هذا الخلاف، حول الشقين السياسي والدستوري، يهدد «اتفاق الخرطوم» الذي رأى «الحزب الشيوعي السوداني» المنضوي في قوى «الحرية والتغيير»، أنه «يكرس الثورة المضادة»، في ظل عودة لغة التصعيد إلى الشارع، بعد مقتل مواطن وإصابة آخرين في مدينة السوكي بولاية النيل الأزرق أمس، خلال احتجاجات في مختلف أنحاء البلاد، مع ذكرى مرور 40 يوماً على فضّ الاعتصام أمام مقر القيادة العامة وسط الخرطوم، لتجدد المطالبة بـ«العدالة أولاً». والقصاص من مرتكبي مجزرة 3 حزيران/يونيو الماضي.

وبينما يقع نائب رئيس المجلس، قائد قوات «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، في دائرة الاتهام بالدرجة الأولى في هذه الجرائم، كونه كان مسؤولاً عن ملف الأمن في «العسكري» طوال تلك المدة ولا يزال، يبدو عزم «الحرية والتغيير» على محاسبته وملاحقة مرتكبي المجزرة في صلب الجدل الذي سببه تعارض بين «الاتفاق السياسي» الذي ينص على «تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في مجزرة القيادة العامة في 3 حزيران/يونيو، وغيرها من الجرائم التي ارتكبت منذ 11 نيسان/أبريل»، يوم الانقلاب على الرئيس عمر البشير، وبين ما ورد في اختصاصات «المجلس السيادي» في وثيقة مسربة لتحالف «قوى الإجماع الوطني» المنضوي في «الحرية والتغيير» (يتكون من 17 حزباً معارضاً أبرزها «الحزب الشيوعي»)، «حزب البعث العربي الاشتراكي»)، أثارت جدلاً في مواقع التواصل الاجتماعي بعد رفض «العسكري» للمسودة الأولى للإعلان الدستوري.

وتنص الوثيقة الجديدة على أن أعضاء «السيادي» يتمتعون «بحصانة في مواجهة أي إجراءات جنائية، ولا يجوز اتهامهم أو مقاضاتهم أمام أي محكمة، ولا يجوز اتخاذ أي تدابير ضبط بحقهم أو بحق ممتلكاتهم أثناء ولايتهم»، ما يعني عدم إمكانية تقديم أعضاء المجلس، ولا سيما رئيسه عبد الفتاح البرهان ونائبه «حميدتي»، إلى العدالة. وقد بدا الأخير بالفعل متخوفاً من الملاحقة، إذ جدد أمس «دبلوماسية» الطرف الثالث في عملية فضّ الاعتصام، وأن هناك «جهات ومندسين يريدون النيل من قوات الدعم السريع». ثم استدرك بالقول إن «منسوبي قوات الدعم السريع ما (هم) صحابة ولا أنبياء، هم بشر»، كاشفاً عن تدوين 31 بلاغاً في مواجهة منتحلي شخصية أفراد في «الدعم السريع».

إضافة إلى حصانة أعضاء «السيادي»، هناك ست نقاط تحدثت عنها وسائل إعلام محلية هي محل خلاف بين الطرفين في الاتفاق: الأولى تتعلق بتبعية وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، والثانية بنسب توزيع أعضاء «المجلس التشريعي» الذي ينص «الاتفاق السياسي» على تأجيل تشكيله لفترة أقصاها ثلاثة أشهر»، وهنا تتمسك قوى «الحرية والتغيير» بالنسب المتوافق عليها سابقاً، فيما يطلب «العسكري» مراجعة هذه النسب. النقطة الثالثة تتعلق بمنح صلاحيات تعيين ولاة الولايات لـ«السيادي»، والرابعة بتقييد عضوية حاملي الجنسية المزدوجة في «السيادي» والحكومة، والخامسة بعدم إدراج قضايا السلام والنازحين، والسادسة بحق تعيين رئيس الحكومة، رغم أن الاتفاق ينص على «مجلس وزراء تختار رئيسه قوى إعلان الحرية والتغيير، ويقوم رئيس الوزراء باختيار وزراء لا يتجاوز عددهم العشرين بالتشاور مع قوى إعلان التغيير».

بالتوازي مع ذلك، حددت اللجنة المركزية في «الحزب الشيوعي» أسباب رفض الاتفاق، قائلة إنه أبقى «على كل المؤسسات القمعية»، مثل ميليشيات «الدعم السريع»، وجهاز الأمن بدلاً من إعادة هيكلته، و«كتائب الظل»، وميليشيات «الدفاع الشعبي»، والوحدات الجهادية التي لعبت دوراً كبيراً في فض الاعتصام، كما «أبقى على كل اتفاقات النظام السابق، الدولية والإقليمية، التي تمس السيادة الوطنية»، منها البقاء في التحالف العربي ضد اليمن، والاتفاقات العسكرية الأخرى، و«الأفرويكوم»... إلخ. وقالت أيضاً إن من شأنه «التراجع عما تم الاتفاق حوله في المجلس التشريعي ونسبة الـ67% لقوى الحرية والتغيير»، وكذلك السير في «اتجاه جمهورية رئاسية، عبر تدخل مجلس السيادة في تعيين رئيس القضاء والنائب العام والمراجع العام حتى قيام المجلس التشريعي»، فضلاً عن أن مسودة الاتفاق أعطت «السيادي» حصانة، و«أبقت على قرارات المجلس العسكري السابقة التي اتخذها منذ 11 نيسان/أبريل حتى تاريخ الاتفاق ضمن الفترة الانتقالية، وهذا مرفوض».

وذكرت اللجنة نفسها أن «الاتفاقية بشكلها الحالي لا تساعد في الحل الشامل والعادل لقضايا المناطق الثلاث، وربما تؤدي إلى تعميق الحرب وإثارة النزعات الانفصالية في ظل مواصلة هيمنة النظام البائد وجرائمه في تلك المناطق»، كما أن الاتفاقية «لم تضع عقد المؤتمر الدستوري في جدول أعمال الفترة الانتقالية»، ما قد يؤدي إلى فراغ دستوري عند نهاية المرحلة الانتقالية. (الأخبار)

يقع «حميدتي» في دائرة الاتهام بالدرجة الأولى في جريمة فض الاعتصام (أ ف ب)

الأردن

إنذارات عدلية إلى الحكومة لإسقاط اتفاقية الغاز

في خطوة جديدة لمواجهة اتفاقية الغاز بين الأردن وإسرائيل، قدّم المئات بالتزامن إنذارات عدلية ضد الحكومة في شأن الاتفاقية التي لم تُكشف كل بنودها ولم يصدّق عليها البرلمان، مطالبةً بوقف العمل بها ومحاسبة مبرميها

عمّان ــ **اسماء عواد**

في خطوة تصعيدية جديدة، وجّه المئات من الأردنيين رسمياً إنذارات عدلية إلى حكومتهم أمس، رفضاً لاتفاقية الغاز مع إسرائيل. ووفق التصريح الصادر عن «الحملة الوطنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع العدو الصهيوني» (غاز العدو احتلال)، يستند الإنذار إلى «دفوع تفصيلية قانونية ودستورية تُثبت انعدام قانونية ودستورية الاتفاقية، خصوصاً في ظلّ عبثيتها اقتصادياً، وكارثيتها أمنياً»، وأيضاً «مخالفتها للفقرة 2 من المادة 33 من الدستور التي تنص على أن المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق الأردنيين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة، ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية».

الإنذار بمضمونه يخلص إلى مطالب موجّهة إلى رئيس الوزراء ومجلسه، تتمثل في وقف الأعمال القانونية و/ أو المادية التي تتعلّق بتنفيذ اتفاقية الغاز فوراً، بما فيها أعمال الحفر وتمديد الأنابيب و/أو أي أعمال إنشائية أو مدنية أخرى، إضافة إلى إلغاء و/أو سحب قرارات الاستملاك الصادرة لهذه الغاية، وإعادة الأراضي إلى أصحابها ومالكيها. ومن المطالب أيضاً «انصياع الحكومة للإرادة الشعبية، ولقرار مجلس النواب، ولمصالح الأردن الاستراتيجية... وبالتالي إلغاء الاتفاقية... وأخيراً إحالة كلّ من أسهم في إبرامها، و/ أو التوقيع عليها، و/أو من استمر في عهدهم تنفيذها، إلى المساءلة والمحاسبة والقضاء».

يقول محمد العبسي، وهو عضو لجنة المتابعة للحملة، إن الإنذار الرسمي وجهته أحزاب سياسية ونقابات عمالية ومهنية، ومجموعات وحراكات شعبية، ونواب، ومتقاعدون عسكريون، وفعاليات نسائية، وشخصيات وطنية، إضافة إلى مواطنين عاديين قصدوا المحاكم في العاصمة عمّان ومحافظات مثل إربد والكرك والزرقاء ومادبا وغيرها، ما خلق «حالة شعبية ضد الاتفاقية».

ويضيف: «تقديم إنذار عدلي لم يكن خطوة منفردة، بل سبقها طلب الحملة لقاءات مع الحكومة من دون إجابة، ثم خاطبنا مرتين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لوجود شبهات فساد في الاتفاقية، ولدينا الأدلة المستندة إلى الأرقام الحكومية الرسمية نفسها». وعن تراجع الأصوات المدافعة عن الإتفاقية، أشار العبسي إلى أنها «تُركت وحدها»، مجرياً مقارنة بين اتفاقية الغاز الحالية و«وادي عربة» التي تمثل كما يرى «معاهدة أضخم وحساسة أكثر... لكنها عُرضت على مجلس النواب وجرى التصويت عليها لتاخذ شرعية، وهذا لم يحدث مع اتفاقية الغاز التي جاءت إملاءً أميركياً بحتاً».

من جهته، يلفت عضو «اللجنة المركزية لحزب الشعب الديموقراطي»، محمد زرقان، إلى أنه تم توجيه الإنذار العدلي «ممارسة للحق الدستوري في حماية الأردن، خاصة في ظل «التهديدات السياسية والاقتصادية للاتفاقية، والمحاذير الأخلاقية المتعلقة بالتطبيع مع العدو». وهو المضمون نفسه الذي كرره النائب قيس زيادين، الذي يقول لـ«الأخبار» إنه قدّم الإنذار العدلي بصفته مواطناً، وإن ذلك «ممارسة لإحدى الأدوات الدستورية في التعبير عن رفض اتفاقية الغاز المسروق من فلسطين ولبنان». أما النائب خالد رمضان فيعرب، في حديثه إلى «الأخبار»، عن أنه مع الضغط عبر الأدوات الدستورية، وأنه على الصعيد الشخصي يدعم التحرك الشعبي ضد الاتفاقية، مشيراً إلى أن هذا الموضوع سيكون على جدول أعمال البرلمان «بغض النظر عن قرار المحكمة الدستورية».

في سياق متصل، وعلى إثر تصريحات النائب طارق خوري الداعمة لإسقاط الاتفاقية، تم تسجيل شكوى بحقه لدى المدعي العام بتهمة «التحريض على العمليات الإرهابية داخل الأراضي الأردنية بدعوته إلى تفجير خط الغاز الإسرائيلي»، مع أن هذه التصريحات تأتي كتعبير مجازي في سياق الرفض، لكن يبدو أن هناك من أراد إثارة قضية جانبية على هامش تقديم الإنذار العدلي ضد الحكومة، كما يرى مراقبون، خاصة أنها ليست المرة الأولى التي تُقدَّم فيها شكوى ضد خوري الذي يوصف بأنه «مقرّب من محور المقاومة».

> **يستند الإنذار إلى «دفوع تُثبت انعدام قانونية ودستورية الاتفاقية»**

حملة إسقاط الاتفاقية: صفقة الغاز جاءت إملاء أميركيا بحتا (من الويب)

العراق

«الدعوة» يجدّد «ثقته» بالمالكي: القديم على قِدَمه

بغداد ــ **الأخبار**

أخيراً، عقد «حزب الدعوة» مؤتمره العام الـ17 في مدينة كربلاء (جنوبي العاصمة بغداد)، عقب تأجيل أطاحة أكثر من مرة. نهاية الأسبوع الماضي، وفي ظروف «استثنائية» بوصف عدد من المشاركين، كُرّس جناح الأمين العام، نوري المالكي، قوة وازنة ممسكة بمفاصل الحزب. المؤتمر حضره قرابة

> **يظلّ السؤال مطروحاً حول قدرة الحزب على صناعة كوادر جدد**

350 شخصاً من العراق وخارجه، يمثلون «أعضاء المؤتمر العام» ويحقّ لهم المشاركة في انتخابات الحزب الداخلية؛ أي انتخاب «مجلس الشورى» (يضم 50 عضواً)، والأمين العام. هؤلاء «جدّدوا ثقتهم» بنوري المالكي، زعيم ائتلاف «دولة القانون» ورئيس الوزراء الأسبق. 340 صوتاً صبّت لمصلحة المالكي، في نتيجة تعكس تمسّك «الدعاة» بقائدهم، الذي يأملون أن يعيد إنتاج الحزب بعد سنوات من «الشتات». إذاً، انتخب المجتمعون أعضاء «الشورى» والأمين العام، على أن يعود الأول ويلتئم خلال الأسبوعين المقبلين لانتخاب «المجلس القيادي» (10 أعضاء إضافة إلى المالكي)، و«لجنة الانضباط الحزبي» (7 أعضاء)، قبل أن يتم انتخاب اللجان الأخرى والمكاتب الحزبية، بواقع عضو «شورى» على رأس كل لجنة/ مكتب، يعاونه عددٌ من الكوادر الشابة. ووفق عدد من المشاركين، فإن المؤتمر شهد «حركة نوعية»، مع تصويت المجتمعين على «إعادة صلاحيات الشورى بعدما سُحبت لظروف سياسية من قبل المجلس القيادي عام 2013»، وبالتالي، فإن «الشورى» سيعود لاعباً مؤثراً في قرار الحزب، إلى جانب الأمين العام الذي حاولت بعض الأجنحة، سابقاً، «تقليم» مخالبه. «الدعوة» قال، في بيانه الختامي، إنه «ناقش على مدى يومين تقارير مكاتب الاختصاص المركزية»، حيث جرى «حوارٌ معمّق حولها وتقويمها، عبر اثنتي عشرة لجنة تفرّعت عن المؤتمر العام، الذي صادق على توصياتها، وقيّم مسيرة الدعوة خلال المدة المحصورة بين المؤتمرين (2015 ـ 2019)، واتخذ القرارات بهذا الشأن»، مؤكّداً أهمية «استمرار بناء الحزب والنهوض به، كقوة إسلامية وسياسية رائدة تحملت مسؤولية التصدي الشجاع للنظام الديكتاتوري، وبناء العراق الجديد، ووضع أسس نظامه السياسي الديموقراطي». كذلك، شدّد البيان على «ضرورة التعاون بين القوى السياسية لدفع العملية السياسية إلى الإمام، ومعالجة الخلل في بعض مساراتها، وتسديد الحكومة الوطنية وإعانتها للقيام بواجباتها على أكمل وجه... والاستجابة للمطالب الشعبية في مجال الخدمات، ومعالجة ظاهرة البطالة وسط الشباب».

العبادي: على «الدعوة» إعادة إنتاج نفسه (أ ف ب)

رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، حلّ في المرتبة الأخيرة في قائمة الفائزين في «أعضاء الشورى»، فيما نال القيادي عبد الحليم الزهيري المرتبة الـ33، أما طارق نجم وعلي الأديب، وغيرهما من الأسماء «التاريخية»، فكان لهم حضور متواضع في القائمة. وبحسب مصادر «الأخبار»، فإن العبادي والزهيري عمدا، بعدما وجدا أن 40 عضواً من «الشورى» محسوبون على المالكي، إلى إحداث بلبلة تسبّبت في تأخير عملية انتخاب الأمين العام، وكادت تطيح المؤتمر، لولا جهود بُذلت في ربع ساعة الأخير. وبالأقل أيضاً أن القيادي والنائب السابق علي العلّاق خرج من «شورى» الحزب، في ما ربطه البعض بكونه محسوباً على فريق العبادي.

المقرّبون من الأمين العام يرون في نتيجة المؤتمر «انتصاراً» لجناحهم، وترجمة لحاجة الحزب إلى «شخصية قوية» كالمالكي، وهم يأملون أن تشهد المرحلة المقبلة إعادة بناء الحزب وترتيب صفوفه. لكن في المقابل، ثمة من يرى في عودة المالكي مقدمة لـ«تطهير» الحزب من بعض التوجهات «الانشقاقية». وأياً يكن، فإن السؤال يظلّ مطروحاً حول قدرة الحزب على صناعة كوادر جدد؛ فـ«الشورى» حوى فقط 3 وجوه شابة من أصل 50، وهو ما تقرأه مصادر الحزب على أنه «خطوة أولى على طريق الإصلاح»، في حين علّق عليه العبادي بالدعوة إلى أن «يعيد الحزب إنتاج نفسه بما يناسب تاريخه العريق والمهام الوطنية الكبرى».

فلسطين

بعد الاعتذار... العدو لا يردّ على صواريخ غزة

بعد يومين على ارتفاع حدّة التوتر في قطاع غزة، وعلوّ نبرة التهديد بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي، إثر استشهاد أحد عناصر «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، محمود الأدهم، كادت جولة تصعيد جديدة تندلع، خاصة إثر تهديد «الكتائب» بالرد، لكن «اعتذار» الجيش الإسرائيلي، وحديثه عن «سوء فهم» أدى إلى اغتيال المقاوم، وتحرّك الوفد الأمني المصري على خط تل أبيب ـ غزة لتهدئة الأوضاع وتثبيت الهدنة، كلها عوامل نجحت في منع المواجهة حالياً، على رغم إطلاق صاروخين ليل الجمعة ـ السبت من غزة. ولم يردّ جيش العدو على الصاروخين خوفاً من مواجهة جديدة قبل الانتخابات المقرر إجراؤها بعد نحو شهرين، وهو ما أشارت إليه صحيفة «هآرتس» التي قالت إن «إسرائيل امتنعت عن الرد على إطلاق الصواريخ... كما كان يحدث في كل حادث مماثل، لمحاولة منع تصعيد أكبر على جبهة غزة».

في سياق متصل، كشف موقع «والا» العبري أن العدو سيقدّم مجموعة من التسهيلات مقابل الهدوء، تشمل إدخال الأموال القطرية لإنشاء منطقة صناعية لتشغيل خمسة آلاف عامل فلسطيني، والاستمرار في العمل على حلّ مشكلة الكهرباء، والموافقة على إدخال المساعدات الطبية، إضافة إلى إعادة قوارب الصيد سبق أن صادرها، وإدخال قوارب جديدة، إلى جانب إدخال مواد خام إضافية وتقديم إعفاءات ضريبية. وقال الموقع إن «هدف هذه التسهيلات إبعاد شبح التصعيد عن الجنوب، والحفاظ على حالة من الهدوء» على حدود القطاع.

وفي هذا الإطار، أعلن مسؤولون في «حماس» أن وفوداً قطرية وأممية ستزور غزة في الأيام المقبلة لمتابعة تنفيذ بنود تفاهمات التهدئة. وقال المتحدث باسم الحركة، عبد اللطيف القانوع، إن «الوفود القطرية والأممية ستتابع ملف تمديد خط كهرباء 161 من إسرائيل للقطاع، والبنية التحتية للمياه، وملف بناء مستشفى ميداني ضخم في محافظة الشمال». وهي مشاريع ترغب تل أبيب «في المضيّ قدماً فيها، طالما تم الحفاظ على التهدئة»، وفق ما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في تقرير أمس، لافتة إلى أن إسرائيل و«حماس» تحاولان العودة إلى مسار التهدئة تحت رعاية مصر وقطر والأمم المتحدة.

والجدير ذكره، هنا، أن وزراء «المجلس الأمني المصغر» (الكابنيت) تلقوا، أمس، إشعاراً بإلغاء جلسة كانت مقررة بعد غد (الأربعاء) لبحث الأوضاع في غزة. ونقلت قناة «ريشت كان» أن الوزراء ورئيس الأركان وأعضاء «الكابنيت» كافة أُبلغوا بإلغاء الجلسة التي كانت ستبحث التطورات الميدانية الأخيرة ومآلات التفاهمات مع «حماس».

من جهة أخرى، قال رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إن العلاقات المقطوعة مع الإدارة الأميركية الحالية «لن تُستأنف إلا إذا اعترفت هذه الإدارة بمرجعيات السلام والقرارات الأممية، وتراجعت عن ضم القدس لإسرائيل، والتزمت حل الدولتين»، وذلك خلال اختتام المجلس الاستشاري لحركة «فتح» دورته العادية الثانية أمس، حيث أشاد بـ«النجاح الذي تحقق في إفشال ورشة المنامة الاقتصادية».

(الناطور)

(الأخبار)

إيران

روحاني لواشنطن: لا محادثات قبل رفع العقوبات

أطلق الأوروبيون صرخة عجز جديدة تحذر من خطر انهيار الاتفاق النووي. وفيما بدت أزمة لندن وطهران في طريقها إلى الحل، لا تزال المراوحة طاغية على صميد الحملة الأميركية

تراجع منسوب التوتر بين إيران وبريطانيا بعد اتصال بين وزيري خارجية البلدين، محمد جواد ظريف وجيريمي هنت. التصعيد الذي تصدر المشهد وأنذر بعمليات انتقام إيرانية، خفّت بعد تصريح هنت أن بلاده ستسهل الإفراج عن ناقلة النفط الإيرانية المحتجزة (غريس 1) إن حصلت

بيان الترويكا الأوروبية: الوقت حان لوقف تصعيد التوتر واستئناف الحوار

على ضمانات بأنها لن تتوجه إلى سوريا، علماً بأن طهران نفت أن يكون ميناء باتياس وجهة السفينة المحتجزة لدى سلطات جبل طارق. وفي إطار مؤشرات حلحلة الأزمة، أعلنت شرطة جبل طارق أنها أفرجت بكفالة عن أربعة من أفراد طاقم الناقلة، بينهم القبطان وكبير ضباطها، من دون توجيه اتهامات، لكنها قالت إن «التحقيقات جارية».

في الأثناء، لا يزال الجمود يسيطر على التوتر بين طهران وواشنطن، إذ جدد الرئيس الإيراني حسن روحاني، أمس، إبداء استعداد بلاده إجراء محادثات مع الولايات المتحدة بشروط. وقال روحاني: «نؤمن دائماً بالمحادثات... إذا رفعوا العقوبات وأنهوا الضغوط الاقتصادية المفروضة وعادوا إلى الاتفاق، فنحن مستعدون لإجراء محادثات مع أميركا اليوم والآن وفي أي مكان». وجاء هذا الموقف رغم إصرار نظيره الأميركي، دونالد ترامب، على مواقفه المتشددة، بعدما توعّد الأسبوع الماضي بأن العقوبات على طهران «ستزيد قريباً وكثيراً».

وإذ تراجعت واشنطن عن وضع وزير الخارجية الإيراني على «اللائحة السوداء»، كما لمحت قبل مدة، وصل ظريف أمس إلى نيويورك للمشاركة في اجتماع اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية للأمم المتحدة، وهو الاجتماع الذي تراه الدبلوماسية الإيرانية فرصة أخرى للتنديد بسياسة العقوبات الأميركية، وفق ما أفادت به «وكالة الأنباء الإيرانية».

بالعودة إلى الضفة الأوروبية، برز أمس بيان الترويكا، بريطانيا وألمانيا وفرنسا، حول الاتفاق النووي، وقد تضمن تحذيراً جديداً من انهيار الاتفاق، مركّزاً على المحاولة الفرنسية بعد تصعيد إيران النووي بهدف إنقاذ الاتفاق، أي الدعوة إلى الحوار بين واشنطن وطهران. البيان بدا إقراراً بالعجز عبر التحذير من احتمال انهيار الاتفاق، وكرر دعوة طهران إلى التوقف عن إجراءاتها. وجاء فيه: «المخاطر تستدعي من كل الأطراف التوقف للنظر في التداعيات المحتملة للإجراءات التي اتخذتها... نؤمن بأن الوقت حانٍ للتصرف بمسؤولية والبحث عن سبل لوقف تصعيد التوتر واستئناف الحوار».

(الأخبار، رويترز)

روحاني: إذا رفعوا العقوبات وعادوا إلى الاتفاق فنحن مستعدون لإجراء محادثات (أ ف ب)

تركيا

«بلومبرغ»: واشنطن ستعاقب أنقرة

تبدو إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عازمة على معاقبة تركيا، رداً على شراء أنقرة منظومة «إس 400» الروسية. العقوبات التي تنتظر موافقة الرئيس، ستتراوح بين الخفيفة والمشدّدة بموجب «قانون مواجهة خصوم أميركا من خلال العقوبات»

كشفت وكالة «بلومبرغ» الأميركية أن إدارة دونالد ترامب استقرّت على حزمة عقوبات ضدّ تركيا ستعلنها خلال الأيام القليلة المقبلة، وذلك على خلفية وصول طلائع منظومة «إس 400» الروسية إلى أنقرة.

وعلى رغم التحذيرات الأميركية، أعلنت وزارة الدفاع التركية أن التسليم، الذي تواصل يوم أمس، «يتم كما هو مقرّر»، على أن تتسلّم أنقرة كامل منظومة «إس 400» بحلول نيسان/ أبريل المقبل.

وأفادت الوكالة، نقلاً عن مسؤولين لم تحدّد هويتهم، بأن الإدارة الأميركية اختارت لتركيا واحدة من ثلاث مجموعات أوصي بها لإيقاع أضرار بدرجات متفاوتة، بموجب «قانون مواجهة خصوم أميركا من خلال العقوبات»، في حين لا تزال الخطة تنتظر موافقة ترامب.

أحد المسؤولين الذين تحدّثوا إلى

تنتظر إدارة ترامب مرور ذكرى محاولة الانقلاب للإعلان عن العقوبات

«بلومبرغ»، أشار إلى أن الإدارة تعتزم الإعلان عن العقوبات في أواخر الأسبوع المقبل، بعد مضيّ الذكرى الثالثة لمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، والتي تصادف اليوم الاثنين، سعياً لتفادي إثارة المزيد عن احتمال وقوف الولايات المتحدة وراء تلك المحاولة الانقلابية. وبحسب القانون، سيختار ترامب خمساً من مجموع 12 من العقوبات التي تتراوح بين الخفيفة والمشدّدة.

وبينما رفضت وزارة الخارجية الأميركية التعليق على مسألة العقوبات، بيّنت «بلومبرغ» أن الخطة وضعت بعد أيام من النقاشات بين مسؤولين في وزارتَي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي.

وكان ترامب، خلافاً لفريقه للأمن القومي، قد أعطى أكثر من إشارة إلى عدم رغبته في فرض عقوبات على أنقرة. وتجلّى ذلك خصوصاً في لقاء جمعه بالرئيس رجب طيب إردوغان على هامش قمة «مجموعة العشرين»، حين وعده بالبحث عن صيغة تعفي بلاده من العقوبات، محمّلاً المسؤولية للرئيس السابق، باراك أوباما، الذي عرقل تزويد أنقرة بمنظومة «باتريوت». وفي هذا السياق، أشار إردوغان إلى أن نظيره الأميركي يملك سلطة الإحجام عن فرض عقوبات ضدّ تركيا، وأن عليه إيجاد «حل وسط» في هذا الخلاف، واصفاً الصفقة بأنها «أهم اتفاقية في تاريخ تركيا».

(الأخبار)

تقرير

متظاهرو هونغ كونغ لترامب: من فضلك حرّرنا!

أخذت تظاهرات هونغ كونغ في الاتساع من حيث النطاقين الجغرافي والمطلبي، واستهدفت هذه المرة منطقة يرتادها متسوّقون من البرّ الرئيس. للاحتجاج على السوق الموازية

يأبى غضب محتجّي هونغ كونغ أن يهدأ، مع تجاوزهم مسألة معالجة الحكومة لملف مشروع قانون تسليم المشتبه فيهم إلى بكين، إلى مطالب اتخذت، يوم أمس، شكلاً مختلفاً، مثل دعوة الرئيس الأميركي إلى التدخل في الإقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي، والدفاع عن مكتسباته التي حازها بموجب اتفاق عودة المستعمرة البريطانية السابقة إلى الصين عام 1997.

وعلى مدى اليومين الماضيين، خرجت التظاهرات من نطاق وسط المدينة، واتجهت نحو بلدة شونغ شوي قرب الحدود مع البرّ الصيني الرئيس، للاحتجاج على «وجود تجار صينيين» «يمارسون التجارة الموازية» في هونغ كونغ. كذلك، اتخذت هذه التظاهرات منحىً أكثر عنفاً، مع إقدام بعض المحتجين على إغلاق عدد من الطرق بحواجز معدنية، ورشق شرطة مكافحة الشغب بالمظلات والخوذ، ما أدّى إلى اندلاع مواجهات بين الطرفين. وتنتشر في بلدة شونغ شوي عشرات الصيدليات ومتاجر مستحضرات التجميل الرائجة، ويقصدها تجارٌ من البر الرئيس لشراء سلع لا تخضع للضرائب، وإعادة بيعها على الجانب الآخر. لكن معظم هذه المتاجر أغلقت أبوابها قبيل التظاهرات، فيما أجبر المتظاهرون المحال القليلة التي كانت لا تزال مفتوحة على الإغلاق، بحسب صور بثّتها وسائل إعلام محلية. وتحوّل تركيز التظاهرات التي بدأت قبل أسابيع، من الاعتراض على مشروع قانون التسليم الذي ألغته حكومة الإقليم، إلى رفع لافتات خلال تظاهرات يوم أمس، تطالب الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالتدخّل، من قبيل: «من فضلك حرّر هونغ كونغ» و«دافع عن دستورنا»، فيما لوّح بعض المحتجّين بالعلَمين البريطاني والأميركي، وحمل آخرون لافتات تدعو إلى «استقلال» الإقليم.

(الأخبار، رويترز)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب محمد هيثم علي الموسوي لمورث موكلته فاروق الياس الدروبي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 2974 راس بعلبك الشرقي.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري المعاون

مايا شريف

.....

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب حسين محمد شاويش لمورث موكله سعيد حسين أيوب والمعروف أيضاً سعيد حسين محمد سعيد أيوب سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 12، 17، 151، 159، 187، 237، 309، 310، 312، 1072، 10، 11، 613، 659، 253، 261، 274، 308، 697، 698، 397، 402، 546، 609، 827، 831، 664، 675، 686، 692، 1036، 1038، 711، 712، 810، 819، 1227، 1241، 838، 916، 988، 998، 1291، 1302، 1309، 1054، 1211، 1219، 1310، 1317، 1325، 1337، 1385، 1242، 1391، 210 يحفوفا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري المعاون

مايا شريف

.....

إعلان عن إعادة مناقصة عمومية

في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/7/24 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تقديم قرطاسية ولوازم مكتبية للعام 2019" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.

يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول – من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض، ويعفى من دفع هذا المبلغ كل من سبق وسدده.

تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.

رئيس مجلس الادارة

المدير العام

المهندس جان جبران

التكليف 1145

.....

إعلان عن اعادة اجراء مناقصة عمومية

تجري مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك في أحد مكاتبها الكائنة في محطة مار مخايل - طريق النهر إعادة مناقصة عمومية لنقل كميّة من البحص من منطقة ماسا في البقاع الى محطة رياق وذلك في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع في 2019/8/6.

على الراغبين بالاشتراك في المناقصة العمومية الحصول على نسخة عن دفتر الشروط من قلم اللوازم في المحطة مقابل /150000/ل.ل. (مئة وخمسون الف ليرة لبنانية) على ان تسلّم العروض مباشرة باليد إلى أمانة سرّ المصلحة الكائنة في المحطة المذكورة وذلك قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدّد لإعادة إجراء المناقصة.

يهمل حكماً كل عرض يرسل بغير هذه الطريقة او يصل بعد انتهاء المهلة.

رئيس مجلس الادارة

المدير العام

زياد نصر

التكليف 1144

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لشراء علب وصل وعلب طرف 66 و 150 ك.ف.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000/ 100/ل.ل.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12" - المبنى المركزي (غرفة 1223).

علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2019/8/9 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

بيروت في 11 تموز 2019

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس حازم عاشور

التكليف 1150

.....

إعلان عن مناقصة عمومية

في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/8/7 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"شراء قساطل من نوع بوليتيلين مع القطع واللوازم التابعة لها للعام 2019" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.

يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول – من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض.

تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.

رئيس مجلس الادارة

المدير العام

المهندس جان جبران

التكليف 1146

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت طلب عبد المجيد علي الاغر بوكالته عن خليل سليم قصقص بصفته احد ورثة زينب محي الدين بدوي سند تمليك بدل عن ضائع عن حصة مورثته/ زينب محي الدين البدوي بالعقار 4770 مزرعة.

للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

◄ مطلوب ►

مطلوب لمدرسة أمجاد الشويفات معلمي لغة فرنسية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، شهادة الاختصاص ضرورية.

ت: 03/775213

◄ للبيع ►

للجادين فقط: شقة للبيع في منطقة بئر حسن - الجناح - شارع السفارات ط أول، مساحة 325 م². بالإضافة إلى موقف سيارتين.

هاتف: 03/721155

" A market leading construction company are seeking applications for the position of " **Operations Manager** ", based in Oman, to create a culture of business improvement and recognize the company's vision for growth.
The ideal candidate shall have a BSc. In Engineering or equivalent (Masters degree preferable).
Should be suitably accredited by a related professional body or chartered institute.
10+ years relevant experience in a Project Management, Earthworks. Civil role.
Solid experience of managing large scale construction projects and thorough knowledge of construction contract requirements and Health & Safety best practice.
Full job details and application contact details can be found on

http://opusrecruit-me.com/job/operations-manager-oman/

Application submissions shall close by 31 st july 2019 "

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التدقيق الميداني في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ لصق LIPANPOST
فاستنت FASTNET (سماح علي العوطة)	266226	RR180530489LB	2019/05/21	2019/06/14
GLASS MIRROR (شادي نجيب حاتم)	977702	RR180530458LB	2019/05/22	2019/06/18
عباس علي حسين مكتبي	2949200	RR180530475LB	2019/05/24	2019/06/14
سعدالله شبارو	2965269	RR180530501LB	2019/05/27	2019/06/17
شركة عبدالله للتجارة العامة (زياد و محمد سامي عبد الله و شركاهم ت.ب)	1854939	RR180531073LB	2019/06/07	2019/06/25

التكليف 1135

◄ وفيات ►

زوجها أنطوان حنا مخايل
أبناؤها المهندس جان مخايل (نائب رئيس مجلس الجنوب) زوجته ريموندا أنطون وعائلتهما
المقدم المتقاعد جورج مخايل زوجته ميراي عون وعائلتهما
الدكتور إيلي مخايل زوجته الدكتورة جانين مناسا وعائلتهما
ابنتها الإعلامية والشاعرة إيناس مخايل
أشقاؤها عائلة المرحوم جرجس نهرا ناصيف
عائلة المرحوم طانيوس نهرا ناصيف
شقيقاتها عائلة المرحومة أميرة أرملة المرحوم خليل الخوري
عائلة المرحومة سميرة أرملة المرحوم إبراهيم الياس خليل منيرة
وعموم عائلات مخايل، ناصيف، أنطون، مناسا، عون، الخوري، خليل، الحايك، عواد، أبي نجم، عبود، صوايا، عازار وعموم عائلات بلدة جرنايا وأنسباؤهم
ينعون فقيدتهم المرحومة
كاترينا نهرا ناصيف
(زوجة أنطوان حنا مخايل)
تقبل التعازي اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء 15 و16 تموز في صالون كنيسة قلب يسوع، بدارو ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى السادسة مساءً.

بسم الله الرحمن الرحيم
بمناسبة وفاة المأسوف عليه المرحوم
الأستاذ همدان محمد رشيد دندش
يستمرّ شقيقه علي (عضو مجلس الإنماء والإعمار سابقاً)
بتقبّل التعازي في بيروت، في منزله الكائن في منطقة رأس النبع .دونا ماريا .بناية البارك، ط 7، يوم الأربعاء في 17/7/2019، اعتباراً من الساعة الثالثة بعد الظهر.

ننعى اليكم فقيد الشباب المرحوم
السيد فراس السيد موسى شرف الدين
والدته رباب فضل جبيلي
عمّاه السادة محمد وعلي السيد جعفر شرف الدين
أخواله عدنان ، غسان ورامي جبيلي
شقيقته محمد
شقيقته دانا زوجة السيد وسام هاشم

جمعيّة أصدقاء المعاقين، مركز إعداد تنعى إليكم فقيد الشباب المرحوم
السيد فراس السيد موسى شرف الدين

الأخبار
للإعلانات الرسمية والوفيات
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة بامبو ش م م	2863	RR198384296LB
شركة لطيف للتجارة العامة جان لطيف وشركاه	46521	RR198380997LB
مركز الفني العربي للمصنوعات الشرقية	57488	RR198381051LB
مؤسسة صلاح نصر التجارية	73302	RR198384512LB
جورج انطوان الغريب	110808	RR198380317LB
اس.ع سرفيس ماريتيم ش م م	123825	RR198370297LB
سبعلي اخوان اوتوماشن باور اند كونترول(اي بي سي)ش م م	145552	RR198380507LB
مؤسسة فادي عطوي للموبيليا والديكور	164670	RR198380042LB
شركة سوبدان للاستشارات والدراسات الهندسية	170442	RR198383830LB
شركة كاديتك ش م م	189356	RR198379614LB
تكنيكو للانشاءات المعدنية (لصاحبتها ليلى محمود البوبو)	201226	RR198380952LB
دار الفنون ش م ل	202389	RR198379945LB
شركة اناتا ش ت ب	260383	RR198379557LB
دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع/ محمد خالد احمد اكرم الطباع	307912	RR198379340LB
تراند غروب بلاس (دجو نشات اندراوس)	448275	RR198374135LB
GEM STATIONARY (جوزف روكز الجميل)	472948	RR198384530LB
سليم نقولا صدقة (محطة صدقة للمحروقات)	574463	RR198381989LB
ثري هندرد سكستي ديفريز ش م م	939996	RR198380396LB
وورلد ديراكت ش م ل.	1265858	RR198385671LB
IMPACT VISION S.A.R.L	1275833	RR198383300LB
BEYAZ CO محمد وعصام صبيدين وشركاهما	1292795	RR198385708LB
ساوا غروب ش م م.	1473897	RR198381697LB
شركة ج . د . ي . ش م م. الكشف والتصوير الجيولوجي	1508892	RR198386575LB
تيا غراف ش م م.	1552531	RR198381856LB
نبيل فايز الشوملي داري	1577391	RR198381873LB
SOFT PLUS SYSTEMS نادين عاصي وشركائها	1586224	RR198367806LB
بيم بوس ش م م.	1617503	RR198382030LB
جورج جوزيف داغر	1624156	RR198382057LB
الاعمال التجارية(محمد عبدالله حمود)	1628335	RR198382074LB
شركة ام تراند ش م م	1644009	RR198382128LB
LAFABRIQUA S.A.R.L	1668242	RR198382159LB
شركة يونايتد جنرال كونتراكتينغ ش م م.	1703025	RR198381533LB
اي اتش تي للتجارة العامة والمعادن	1716397	RR198382233LB
غلوبس تراينغ ش م م	1726687	RR198382247LB
NARCHA (وسام موسى نرشه)	1732152	RR198383517LB
شركة ملك الياباني سائر قدوح وشركاه	1750405	RR198381799LB
كيو بي اس (مرسال جرجي القصير)	1765266	RR198383653LB
C.W.C. SAL	1769743	RR198383675LB
روليكو ش م م.	1789479	RR198383715LB
شركة كزا فكرا ش م ل	1792357	RR198383724LB
عبد الله محمد دبب الرفاعي	1799343	RR198383313LB
شركة براند سل ش م ل	1832054	RR198383888LB
شركة QUALIMED ش م م	1855099	RR198383931LB
ابرث اند بيوند ش م ل	1899700	RR198384027LB
شركة بروفيسيونال برينتينج سرفيس ش م م	1900029	RR198384035LB
شركة كادو راما ش م م	1927306	RR198384089LB
جوزيف ميشال كفوري	1931257	RR198386685LB
ريم محمد عدنان الحمصي	1933574	RR198384132LB
شركة حسن مكتبي ش م ل	1934472	RR198384146LB
آن.ارجي ش م م	1939941	RR198384177LB
شركة اف اس.اف.ش.م.م.	2092555	RR198385005LB
سوليد غروب للهندسة والتعهدات ش م م	2108154	RR198385036LB
فادي جرجي لطوف	2110008	RR198385075LB
شركة لطيف للتجارة والصناعة	2110561	RR198382746LB
شركة لطيف للتجارة والصناعة	2110561	RR198385084LB
اكستريم المنيوم ارشيتكت ش م م	2118885	RR198382777LB
اكستريم المنيوم ارشيتكت ش م م	2118885	RR198385115LB
عاهد لتجارة الحديد والخرضوات والمعادن	2127471	RR198385169LB
ليال محفوظ بصبوص	2132589	RR198382785LB
انرجي كونتراكتنغ اند تريدينغ ش م م (اي كات)	2134043	RR198378826LB
FIVE STARS CARS امال عجاج وشركاؤها	2141364	RR198378830LB
شركة كوترايد كومبني ش م م	2142235	RR198385230LB
مؤسسة حلال للدهانات والخرضوات (محمد حسن حلال)	2156222	RR198385265LB
كارينا فود ش م م	2166403	RR198385328LB
حمزي فرحات	2168654	RR198385359LB
عباس شرف الدين	2168929	RR198385393LB
بست هوم براد BEST HOME - BRAND فاطمة حسن مزهر	2175562	RR198385447LB
كوول اكسبرتس ش م م	2179997	RR198385521LB
باور اند ترانسفر سولوشنز بي.تي.اس.ش.م.ل	2181142	RR198385552LB
فود بالاس ش.م.ل	2181907	RR198385566LB
شركة سوبتش غروب ش م م	2190007	RR198385597LB
R.S للتجارة العامة(رفعت شكيب الريشاني)	2193639	RR198385787LB
GERMANIA (بسام محمود نحله)	2195573	RR198385795LB
سبرينغ كونستراكشن ش.م.م.	2196171	RR198385800LB
شادي طارق العاصي	2220050	RR198382879LB
محمد سليم زيباره	2226638	RR198382919LB
بلال ونضال الجردي	2228950	RR198386221LB
ALYAS - محمد عبد الغني حمود	2237633	RR198386297LB
شركة مام & شيفز ش م ل	2249154	RR198386371LB
برو ديوس ش م م .	2250426	RR198386399LB
ZAKI TRADING CO S.A.R.L	2258671	RR198386425LB
CHHOURY COMPANY SARL	2263688	RR198383070LB
CHHOURY COMPANY SARL	2263688	RR198386703LB
عواد كوم ترديدنغ	2267861	RR198383110LB
ارت ميتال ش.م.ل.	2300933	RR198383168LB
ارت ميتال ش.م.ل.	2300933	RR198384693LB
محمود عمر العمر	2340125	RR198384755LB
شركة جي.اي.اي ش.م.م	2340177	RR198384764LB
نصار بوك شوب	2358015	RR198384818LB
شركة السيد للسيارات ش.م.م	2360674	RR198384821LB
ديروتي كونتركتور ش.م.م.	2368423	RR198383477LB
شركة فدك انترناشيونال تريدينغ كومباني ش م م	2368515	RR198384835LB
زاهر بغدادي	2381175	RR198386796LB
شركة ميديتكس لوجستكس ش. م. ل.	2385607	RR198384340LB
صيدلية وايت	2452883	RR198384645LB
رمزي احمد طه الجندي و شركاه (شركة رمزي الجندي) - توصية بسيطة	2494711	RR198385977LB
شركة نيو تك كونستراكشن اند انجينيرينغ ش م م	2509129	RR198378021LB
ديب مصباح علاوي	2568077	RR198377180LB
جويا للتجارة العامة	2573600	RR198381927LB
عبد الرضا محمد طويل	2581089	RR198378401LB
شركة سهيل فخران فوبز ش.م.ل	2717077	RR198385932LB
شركة تكنيكل بلدرز سوليوشن ش.م.م	3029547	RR198380966LB
ترايد كونسالت ش.م.ل	3071063	RR198380793LB
طربية غروب ش.م.م.	3091909	RR198380714LB
شركة Universal Tiles ش.م.م	3101674	RR198380731LB
S & H for general trading	3218230	RR198379469LB
Names Matter sarl	3256004	RR198378993LB
SAL 2 SHINTO	3286245	RR198378945LB
اجيك فورد ش.م.م	3318551	RR198375201LB
TECH - K6	3329533	RR198378959LB
شركة ذو لاند غروب ش.م.م	3359253	RR198386561LB

التكليف 1132

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
محطة شريف مشرفية	35945	RR193144149LB
افترا - بزنيس اوتومايسن سيستمز	69707	RR198352381LB
كاليري بوازل لصاحبها هراتش ديكران زارزاوتجيان	90399	RR198363591LB
نيترو ش م م	2798542	RR198364019LB
شركة الكس ش.م.م.	2807530	RR198364036LB
النشرة كوم ش.م.م	2771869	RR198364098LB
فيو كاري ش.م.م	2775122	RR198364107LB
بيار بولس الخوري	2781169	RR198364115LB
الاتحاد الخليجي اللبناني للتجارة والمقاولات (توصية بسيطة)	2826118	RR198364274LB
صيدلية جوانا (جوانا رتيب عبد)	2826502	RR198364291LB
Face Shine	3337337	RR198364504LB
X-PERTS Providers SAL	3341	RR198364858LB
شركة مجوهرات وزني ش.م.م	7008	RR198365181LB
الشركة اللبنانية للتعهدات العامة ش.م.م	11829	RR198365677LB
اوسيان ش.م.م.OCEANE S.A.R.L	190831	RR198366068LB
شركة ديا سبورا ليمتد ش.م.م	189728	RR198366139LB
مجوهرات كارو	183044	RR198366275LB
HOUSE OF OLIVES لصاحبها نجيب منير دمشقية	240001	RR198366301LB
محمد علي مصطفى	539844	RR198366329LB
بسام يوسف دقدوق	540949	RR198366332LB
فالية سيرفيسز ش.م.م	2145654	RR198366394LB
محطة محروقات سائلة وزيوت	43259	RR198366743LB
الشركة العامة للتجارة و الهندسة و المقاولات ش.م.م	794063	RR198367386LB
نيجيريا للسفر والسياحة ش.م.م.	2999703	RR198367593LB
شركة مجوهرات صيدون الجديدة (ت.ب)	79151	RR198367868LB
اوتوموتيف كنسلتنغ غروب هولدنغ ش.م.ل	3270548	RR198368656LB
مستشفى سامي بيضون	85835	RR198368713LB
انطونيوس ضوميط طنوس	84638	RR198368744LB
شركة توفيق طانيوس المر واولاده ش.م.م	8869	RR198368801LB
اصادور وارتكس سرابيان	99792	RR198369501LB
top electronics التجارية لصاحبها باسم محمد المبس	2640245	RR198369585LB
شركة نيو ستار للإلكترونيات ش.م.م	3106086	RR198369625LB
شركة الشعار للتجارة	1359565	RR198369648LB
تجارة واستثمار وتوظيف ش.م.ل	7418	RR198369943LB
كومتاك COMTEK	102234	RR198370080LB
صن سيتي العالمية	105026	RR198370133LB
شركة كسوردبال للاستيراد والتصدير	106799	RR198370164LB
مرزا فوم	110342	RR198370195LB
سامي اديب سكاف	128526	RR198370337LB
السعادة للتجارة	3149238	RR198370385LB
شركة ابو ناصر للتجارة العامة ش.م.م	2893014	RR198370399LB
شركة برايم سبراميك ش.م.م	3106099	RR198370408LB
مؤسسة حسين محمد سليمان	139778	RR198370487LB
مخزن التموين العائلي	156940	RR198370561LB
شركة ترحيني للتجارة العامة	84329	RR198370663LB
كاليري بوازل لصاحبها هراتش ديكران زارزاوتجيان	90399	RR198370796LB
تكنيكو للانشاءات المعدنية (لصاحبتها ليلى محمود البوبو)	201226	RR198370853LB
شركة ليدر ش.م.م	203888	RR198370915LB
جوزاف شليطا عبود	182273	RR198371037LB
مؤسسة محمد قاسم غدار التجارية	188348	RR198371099LB
اوسيان ش.م.م.OCEANE S.A.R.L	190831	RR198371244LB
مؤسسة فادي عطوي للموبيليا والديكور	164670	RR198371425LB
شركة ايكولاين سرفسز ش.م.ل	810745	RR198371575LB
اوروبا والشرق الاوسط للطباعة والتجارة	100921	RR198371712LB
شركة ستيم للتجارة والصناعة ش.م.م STEAM COMPANY S.A.R.L	306179	RR198371757LB
بن-اب انترناشونال غروب ش.م.م	1769279	RR198371805LB
رايز اند رونز ش.م.م	1771549	RR198371814LB
الكترو تاتش تراينغ كومباني ش.م.م	1833294	RR198371828LB
واكيم تراينغ ش.م.م.	216391	RR198371978LB
حسين مهدي زين	216457	RR198371981LB
ثري اف - مفروشات فرج للمستقبل	217731	RR198372032LB
محل فيصل القعسماني	158201	RR198372179LB
شركة غستيريليا ديزاين ش.م.م	159117	RR198372182LB
HIGH PRODUCTS & SOLUTIONS	163269	RR198372240LB
RACHELLE	163502	RR198372253LB
قدموس التجارية (لصاحبها علي الحسيني)	233379	RR198372284LB
راسكو انترناشيونال ش.م.م	234860	RR198372315LB
مؤسسة الخنسا نورهان (حسن احمد الخنسا)	235717	RR198372341LB
رجا الزهيري	235783	RR198372369LB
GLOBAL COSMETICS	229688	RR198372426LB
Cheese Way	231296	RR198372465LB
شركة بيوكوزما الشرق الاوسط ش.م.م	231885	RR198372491LB
لاسيرين LA SIRENE	233196	RR198372528LB
مؤسسة انطوان عبدو خليل	220459	RR198372562LB
ثري اف ليبانون ش.م.ل	220520	RR198372576LB
فودز آرت ش.م.م FOODS ART limited	221141	RR198372602LB
معرض مونتانا للازهار	222736	RR198372620LB
مؤسسة سكرابك (حسين طهماز)	225825	RR198372718LB
ميلاد قسطنطين رزق	226912	RR198372721LB
شركة اونتي ليبانون ش.م.م	229115	RR198372810LB
علي حسن فقيه	200464	RR198372899LB
غارو جورج شاهينيان	238501	RR198372939LB
Berner auto sales &used spare parts	2469512	RR198372956LB
شركة عبد الرزاق سحار ومحمد الصيرفي	2104645	RR198373086LB
اماكس سنتر للإلكترونيات ش.م.م.	2201476	RR198373090LB
HOME CITY	2606683	RR198373205LB
سيتي كومرشل للتصدير	265977	RR198373449LB
سمير جورج خياط	266252	RR198373452LB
هوشي للتبريد ش.م.م	277409	RR198373523LB
سحاق بوازين بسته جبان	277922	RR198373554LB
جوزيف الياس سابا	285342	RR198373585LB
بير فاكس (طوني ابراهيم حنا)	289216	RR198373608LB
مؤسسة علي حرب التجارية	291042	RR198373611LB
بترولينك ليمتد ش.م.م	293158	RR198373642LB
شركة غيفت لاين ش.م.م Gift line s.a.r.l	296822	RR198373687LB
ميتكو ش.م.م	314190	RR198373735LB
غولدن تاير-عجاج وشركاه	311130	RR198373775LB
بروفشيونال اسوسياتد غروب فور انجينيرنغ ش.م.م	305473	RR198373792LB
عريس للتصميم والديكور ش.م.م.	331304	RR198373948LB
بانو بلاس ش.م.م Panô-Plus S.A.R.L	315623	RR198373965LB
مؤسسة رضا خريس التجارية - رضا عباس خريس	1118131	RR198374081LB
روجيكو التجارية (جان خليل مقبل)	419080	RR198374095LB
الشركة العالمية للاغذية ش.م.م	433619	RR198374118LB
شركة قيصر كونترولز ش م م	2799056	RR198374197LB
Les P tits Bourgeons	2701386	RR198374648LB
شيرين لتأجير السيارات CHIRIN RENT CAR	1964013	RR198374665LB
سيرين تورز (سيرين يوسف ابو حيدر)	2130376	RR198375008LB
صيدلية دانا	3343116	RR198375095LB
صيدلية الربيع (بلال جمعة)	233739	RR198375135LB
GLORA	3417781	RR198375144LB
Wide Destinations	3364717	RR198375189LB
ترانس ترید ش.م.م	104187	RR198375215LB
ابراهيم حسن جوني	543396	RR198375325LB
الوكالة المتحدة للاعلان ش.م.م	235659	RR198375382LB
GLOBAL COSMETICS	229688	RR198375498LB
سي.بي.في العقارية ش.م.ل	229681	RR198375507LB
ثري اف - مفروشات فرج للمستقبل	217731	RR198375541LB
شركة ليدر ش.م.م	203888	RR198375569LB
الشركة العربية للتنقيط - لبنان ش.م.ل	1221756	RR198375691LB
علي محمد حمادي	920061	RR198376269LB
مروان الطويل وعصام الحمصي	699059	RR198376326LB
حسن سامي حاج	797310	RR198376533LB
البكون ش.م.م.	3026931	RR198376895LB
بانكروب سيلايز& سيرفيسز ش.م.م	3016593	RR198376927LB
لوبارفيه للتجارة والمقاولات	2493941	RR198376975LB

التكليف 1127

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة مركز تسويق الصناعات ش.م.ل	9552	RR197634077LB
شركة مرمر اوريجينال للتجارة والمقاولات العامة	12050	RR197634620LB
جبيلي للصناعات المعدنية (جيمكو) ش.م.م	13012	RR197636055LB
مؤسسة عبد الله رشيدي	163341	RR197638048LB
الشركة العالمية للتجارة العامة	191389	RR197635069LB
شركة السنابل الخضراء للتجارة العامة والنقل ش.م.م	248718	RR197634871LB
سلطانة ابراهيم البرجي	287860	RR197633964LB
بانيفوار - اكتمال ابو حيدر (اكتمال محمد علي عبد الرضى)	298032	RR197633978LB
حسام وفيق صانع	460240	RR197633995LB
موبلديكور ش م م meubledecor sarl	580602	RR197632439LB
نيوستار للتجارة العامة	1200272	RR197633451LB
مؤسسة موسى حجيج للمحروقات	1366549	RR197635055LB
شركة كاكس ش.م.م	1606722	RR197634338LB
ساميا النجار وشركاؤها THE STRANGER'S AUCTION	1661912	RR197633788LB
انتر كازا ش م ل	1938429	RR197636064LB
مؤسسة نور للتجارة (بسام امين مراد)	1974064	RR197636095LB
شركة ناشونال للاطارات والبطاريات ش م م	1996611	RR197635452LB
شركة BUILDINGS &BUILDERS ش.م.م.	2022539	RR198382600LB
SECAND HAND CHOICE	2050200	RR193152383LB
R.M.SERVICING S.A.R.L	2132198	RR198384472LB
أ. ب. س. س. - ليبانون ش.م.م.	2180896	RR198385549LB
فايبر كوم (جوزف فريز ملحم)	2190496	RR197637776LB
وسيم علي الجيم	2216453	RR197635523LB
فريدي جوزف الصديق	2301590	RR197638082LB
شركة سوفت ليجر ش م م	2391369	RR197634695LB
شركة بيلدز ش م م	2416740	RR197634837LB
شركة ج اس اس غروب للتجارة والخدمات ش م م	2432047	RR197634908LB
برووال ليبانون ش.م.م.	2443261	RR197633350LB
ج g m g ج - م - ج ش.م.م	2445340	RR197631209LB
ج g m g ج - م - ج ش.م.م	2445340	RR197634165LB
شركة لابرودوكسيون ش م م	2456663	RR197634236LB
شركة سرفيسز اند مور ش م م	2502589	RR197632306LB
الهاديكو للتجارة العامة	2518357	RR197635885LB
بلاتفورم ش م ل	2525864	RR197637691LB
كيتشن بلاس ش.م.م	2533514	RR197632725LB
لاباج ترايدينغ ش.م.م.	2534762	RR198377922LB
شركة شهيل للتجارة العامة ش م م	2541413	RR197632853LB
L'ATELIER DU MIEL SARL	2554541	RR197637586LB
ميديا لانس ش.م.م	2565667	RR197637643LB
ميشال جان رحال	2575483	RR197637475LB
الماس ش.م.م	2585632	RR197637422LB
بارع غروب ش.م.م	2590225	RR197637382LB
مارك بطرس البواري	2596680	RR197637351LB
دليس اند ديلات ش.م.ل	2604806	RR197633139LB
اكوب هوسب جيلنكريان	2608230	RR197637317LB
لشركة ب - 1 ش.م.ل (هولدنغ)	2627699	RR197633235LB
ايمن محمد علي عيتاني	2641564	RR197637161LB
Aluminium & Glass s a r l (A&G	2643473	RR197637127LB
ماركت سوليوشنز ش.م.م	2648302	RR197638198LB
جينا جميل الشماس	2649188	RR197637095LB
امبكس للصناعة والتجارة ش.م.م.	2653104	RR197635585LB
هاغ بلاس ش.م.م.	2653912	RR197637060LB
نيو اكسبرس تشيكن ش.م.م	2656281	RR197636078LB
نيو اكسبرس تشيكن ش.م.م	2656281	RR197637025LB
روبير ميلاد حنا	2663119	RR197636991LB
تكني تولز ش.م.م	2663285	RR197636988LB
اينرجي سبلايز & كونترولز ESC ش.م.ل	2670798	RR197636965LB
المحترفون للمقاولات ش.م.م	2673815	RR197636930LB
فودكلت ش.م.ل	2676242	RR197636909LB
شركة ايانا ش.م.م.	2681581	RR197634783LB
سميره رئيف رئيف ابي نادر	2685074	RR197636824LB
كونسوليديتد تكنولوجي اند سترز ش.م.م. ث ت اي-بزنيس	2690612	RR197636648LB
ام في بروجكت ش.م.ل	2693038	RR197635832LB
أمبروزيا ش.م.ل	2699971	RR197636722LB
دورسل يونيتد ش.م.ل.	2720401	RR197636682LB
jimy beirut	2725689	RR197636625LB
ا- فرح	2752279	RR197636532LB
كيب بروبيرتي ش.م.ل	2769129	RR197636475LB
بوتيك هيلث كلوب ش م ل	2770059	RR197636458LB
توب تولز - Top Tools	2771162	RR197636444LB
ملحم علي الشوباصي	2772134	RR197636427LB
شركة مروان عجاج و شركاه للتجارة	2774946	RR197636395LB
العاصي رويال فود التجارية ش م ل	2780651	RR197636360LB
ميكانيكال كونتراكتينغ كومباني MCCش م ل	2784766	RR197636356LB
ميدل ايست انترناشيونال ادجسترز ش م م	2786841	RR197636342LB
شركة فيكسيت(وليد عسيران وشريكته) ت.ب	2800189	RR197636121LB
شركة ايليا للتجارة العامة - ش.م.م	2809209	RR197635775LB
شامي غروب ش.م.م	2814300	RR197636271LB
غرافيكو غروب ش.م.ل	2819995	RR197636254LB
كلينتكس ش م ل	2827011	RR197636210LB
عصام ابراهيم الكردي	2866518	RR197635789LB
سناك بار ش.م.ل	2872878	RR197635687LB
بسام عمر القطان	2904215	RR197633709LB
ذي درانكن داك ش.م.م	2981665	RR197635700LB
ستار ترانسبورت إنترناشيونال	2992186	RR197635727LB
يوبيك اينوفايشنز ش.م.ل. Ubiq Innovations S.A.L	2993811	RR197635656LB
فان كابيتال ش.م.ل	3015740	RR197635735LB
سفن سيز برينتنغ كومباني ش.م.م	3022866	RR197635695LB
ياسمين ش.م.م.	3138589	RR198380586LB
عماد محمد خير سويرة	3374029	RR197635903LB
نيكول انطوان تابت	3379812	RR197632031LB

التكليف 1130

إياد نظار في الشريط

سينما

بالنسبة إلى كثيرين قد لا يكون «الممر» (كتابة وإخراج شريف عرفة ــ 129 د ــ 2019) اسماً مناسباً لفيلم شريف عرفة الجديد. قد يفضلون اسماً آخر، إلا إن كان ممراص نكسة 1967 الى نكسات الحاضر على انواعها، بعدما توجت الثورة المصرية بانتكاسة حاسمة. تمثلت في صعود العسكر مقابل تراجع الحريات وأحلام المساواة. عبر سيرة «بطل» في الحرب، ربما يحاول الشريط الذي طرح اخيراً في الصالات اللبنانية، التأكيد على وجود بطل واحد في المجتمع المصري هو الجيش

فيلم عن عبد الناصر من دون عبد الناصر

«الممرّ»... من نكسة الماضي إلى نكسات الحاضر

يوسف أصفر

لا يحتاج المشاهد لأن يكون سينيفيلياً إلى درجة كبيرة لمشاهدة «الممرّ». مجرد الإعلان عن أنه يتناول هزيمة 1967 وحرب الاستنزاف، سيجعله حدثاً يستدعي الاهتمام بالنسبة إلى كثيرين، لا سيما أننا في زمن الصداقات الجديدة. سرعان ما سيكتشف المشاهد أن الفيلم يلتف على السردية التي أنتجت اسم الحدث نفسه: النكسة. بمعنى أنها كانت «عابرة»، وعلينا التذكّر أن المسؤولية ليست على الجيش، إنما على «أفراد في الجيش». من خلال «نور»، الضابط الذي يلعب دوره الممثل أحمد عز، سيجد المشاهد نفسه أمام محاولة هشّة لصناعة بطل، أو محاولة لإيجاد أبطال من داخل الهزيمة، للتعويل عليهم. سيجد نفسه أمام تنظيف مضاعف لصورة العسكري التي تلوثت بالهزيمة أو بأي حدث آخر، أكثر من تلميع صورة الحرب ونتيجتها. الضابط البطل مثل الجيش تماماً. صورة منه وعنه: الأب والملهم والقائد.

ثمة نقطة أساسية. لا يمكن أن يكون الفيلم ذكورياً وأبوياً أكثر مما هو عليه. وليس صحيحاً أن الأفلام انعكاس طبيعي عن المجتمعات. الأفلام هي ما يمكن قوله، وما يمكن الاعتراض عليه. ما يمكن المساهمة في تصويبه، وما يمكن التعمية عليه. المرأة الحاضرة في الفيلم دائماً تابعة، بالمعنى البطريركي المريع. ثمة مشاهد مجانية، لولا وظيفتها لتأكيد الطابع الذكوري لمنظومة الهيمنة في المجتمع. الضابط يعود إلى زوجته ويتركها من أجل الحرب، لكنها تقنعه بتغيير رأيه والبقاء معها، وزميله يفعل الأمر نفسه مع خطيبته. وهذا ليس كل شيء: تتوسل إليه أن يبقى معها؛ تفوق الرجل في علاقات القوة، كما يظهر، هو نفسه تفوق الجيش في المجتمع. بعتذر «نور» عندما يخطئ، و«يغطيه» الجيش. والجيش يحظى بتغطية من المجتمع عندما يخطئ بدوره. أخطاء تجرّ أخطاء، وهيمنة الأقوى على قاعدة أبوية. في الفيلم، يصير «نور» شخصاً آخر مختلفاً تماماً بعد الهزيمة، ولا ينسحب هذا على مصر، إنما على الجيش. وهو الجيش الذي عاد وظهر أخيراً، وصارت صورته، برأي كثيرين، بحاجة إلى ترميم.

من نافل القول التذكير بأنّ سيرة المصريين الطيّبين، في 1967، وفي يناير المعاصر، أو أي زمن، جنوداً وعاديين، لا تحتاج إلى تلميع. لكن السلطة بحاجة إلى الكثير. وفي السياسة، يبدو أن الفيلم على طريق صفقة ترامب وحلفائه العرب: «أدى الجيش قسطه للعُلى». يحاول أنصار الصفقة تسميتها بصفقة القرن، وتلقى التسمية الفارغة قبولاً ساذجاً في الإعلام العربي، وكذلك يحاول الفيلم ابتذال المسؤولية والتاريخ بالأكثر السهل واستهلاك العاطفة. وهذا ليس مسلبياً بالضرورة، بل مجرد عرض بغاية التشويق واكتشاف التقنيات. هناك محاولة «سينمائية» لتقليد «إنقاذ العريف راين»، أو «دنكريك»، أو حتى «فيوري». وهي كلها أفلام يعرف منتجوها ومخرجوها غالباً أنها غير محبوكة وأنهم اتكلوا على الجمالية البصرية لنجاحها. وإذا احتسبنا أن التقنيات لمصلحة العرض والتشويق، فالفيلم يبقى عالقاً في نوعين من الكليشيهات، الأول سينمائي صرف يتمثل بضعف الحبكة، والثاني أخطر وأسوأ، يتمظهر في الميل الواضح إلى تعزيز الأبوية، وسلطة الأب في المجتمع، وتحديد دور الزوجة ودور الابن، واحترام الهرميات المفروضة على الناس من دون نقاش، عبر حماية هذه الهرميات من آثار الهزيمة.

لسنا أمام سردية بديلة، وإنما عن قصة ضابط شجاع، بكل تأكيد كان موجوداً في الجيش المصري خلال تلك الحرب، وما زال موجوداً اليوم. المشكلة ليست مع وجود هذه الشخصية، بل مع تنزيهها كمدخل لتنزيه المؤسسة. ثمة إصرار على ضرورة التصالح مع الهرميات، بدلاً من الدعوة للانتفاض عليها. بمعنى ما، يبدو «الممر» فيلماً أقل من الهزيمة بكثير، أقل من هذا الحدث التأسيسي في تاريخنا المعاصر. ذلك أنها لم تكن مجرد هزيمة عسكرية، والتعامل معها على هذا النحو دائماً، هو ما يدفع دائماً باتجاه استمرارها. وليس الفيلم وحده هو الذي يحاول تقديس السلاح على حساب أي شيء آخر، بل هذا تقليد توتاليتاري مشترك، حتى عند الحركات التي تستلهم أفكارها وانتصاراتها من مصادر أخرى. في الفيلم، هناك حديث عن القانون المدني والقانون العسكري، والإيحاء كما لو أن ثمة قانوناً يسري على الجميع. وثمة نقاش عن «الحاخام الأكبر» وعن «عشم ابليس في الجنة»، وهو تسطيح للبعد الديني. التاريخي للحرب، الذي عرف تفوقاً كبيراً للمصريين. لا أحد يفهم لماذا يستبدل بكليشيهات شعبوية. وعلى سيرة التسطيح، هناك صوت فلسطيني واحد في الحرب. صوت الممثل إياد نصار الذي يمثّل الضابط الإسرائيلي. في هذا التمثيل نوع من الاختزال يحمل التباسات مختلفة. أولاً تمثيل العدو في شخصية واحدة هي الضابط. ثانياً، تمثيل الضابط الإسرائيلي في صورة متخيّلة دائماً عن المستعرب. ثالثاً، حشر اللهجة الفلسطينية في موقع غير موقعها، بغير ظهورها مع حليفها المصري، كما لو أن موقع هذه اللهجة هو «هناك»، في تلك الضفة من الحرب، حيث يجب على أصحابها «التعايش» مع هذا الواقع. أليس هو مغزى الصفقة السياسية أصلاً؟

إلى ذلك، يظهر جمال عبد الناصر في الفيلم بصورة رئيسية مرتين اثنتين. في الواقع، تقوم السردية الليبرالية ضدّ عبد الناصر على اجتماع وشائج عدة، تبدأ بتسطيح الأزمة التي ورثها عن الكولونيالية، وتشتد عند الحديث عن الطابع الديكتاتوري لحكمه. وعند الحديث عن خلفيته العسكرية وأثرها في الحكم، تكتسب هذه السردية زخماً مضاعفاً من الليبراليين، يكاد يتبخر عند الحديث عن الرؤساء الآخرين. يظهر عبد الناصر في «الممر» على صورة، يشمت فيها الإسرائيلي، ويلصق بالرئيس المصري تعليق لا سامي، ثم يعاود الظهور في حديث الضابط نفسه مع الأسرى المصريين: «اعترف بنفسه بسبب الهزيمة، وعمل لصالحنا». التصديق ليس إلزامياً للمناسبة. كذلك، ليس صحيحاً أن دور المشير عبد الحكيم عامر مجهول في الفيلم. هناك تشديد على رغبة «نور» بالقتال، وعلى أن الهزيمة سببها «أوامر المشير». ولكن ليس الفيلم ولا مراجعته مكاناً كافياً لإعادة قراءة دور المشير، وهذا دور المؤرخين. ما هو مؤكد، سيجد المؤرخون أبطالاً في الجيش المصري، وهذا ليس منة من أحد. لكن العثور على أبطال في الماضي لا يجعل من ورثتهم أبطالاً في الحاضر.

فيلم «الممرّ» حالياً في الصالات اللبنانية

أحمد عزفي الفيلم

> محاولة «سينمائية» لتقليد «إنقاذ العريف راين»، أو «دنكريك»، أو حتى «فيوري»

ستريمينغ

«بيت الورق»... حين يجادل الفنّ نظام اللاشيء

في 19 تموز (يوليو) الحالي، ينطلق بثّ الموسم الثالث من المسلسل الإسباني. في ظل الهيمنة الهوليوودية على الشاشة الفضية، يصبح التعرف إلى إنتاج مختلف حظوة. فماذا لو كان عملاً متقناً ينافس المنتج الأميركي، بل صرخة لطبقة البروليتار في وجه الرأسمالية؟ على أمل أن يحافظ العمل في موسمه الجديد على لونه كمحاذة فنية هادفة

علي العلوي *

مع الإطلاق المرتقب في 19 تموز (يوليو) للموسم الثالث من المسلسل الإسباني La Casa De Papel، يجدر التذكير بأن لاستحواذ شركة الترفيه الأميركية «نتفليكس» على المسلسل الإسباني، الفضل في حصول موسميه الأول والثاني على نسبة ضخمة من المشاهدات، إذ أعلنت بأنه تفوق في مشاهداته على أي مسلسل آخر غير ناطق بالإنكليزية تمّ بثه على المنصة من قبل.

غيّرت نتفليكس اسم المسلسل إلى «المال» money heist. عنوان يوحي بأن المسلسل ليس أكثر من مسلسل آخر من مسلسلات الجريمة والإثارة، يحكي عن قصة أعظم سرقة في التاريخ، يقوم فيها اللصوص بسرقة مصنع طباعة العملات والطوابع في إسبانيا، ليغنموا بعد خمسة أشهر من التخطيط واحد عشر يوماً من التنفيذ، ثروة تبلغ 2,4 مليار يورو.

على خلاف ذلك، العنوان الإسباني La Casa De Papel الذي يعني «بيت الورق» يقدم معنى أكثر وضوحاً للفكرة وراء العمل، والتي حرص كتّاب النص على أن يأتوا بها على لسان العقل المدبر للعملية، «البروفيسور» حيث يؤكد أكثر من مرة لفريقه بأنهم: «لا يسرقون مال أحد».

جمع «البروفيسور» عصابته، في المنزل الذي تواروا فيه عن الأنظار، وقف أمامهم كالمعلم يشرح التفاصيل الدقيقة للعملية، وأنهم في الحقيقة لا يسرقون من أحد. قال لهم إنّ سر نجاح مهمتهم هو الرهائن الذين سيختطفونهم، وضمان سلامتهم هو وِدّ الناس الذي سيكسبونه. غير أن البرفيسور الذي تكاد تشك من فرط ذكائه أنه قطع الشعرة الفاصلة بين الدهاء والجنون، لا يستطيع، مثلما على الأغلب، لن يستطيع أحد أن يضبط سلوك كائنات معقدة مثل البشر. فرغم صعوبة المهمة الذين هم في صدد إنجازها، وحجم الجائزة التي سيحصلون عليها، طغت التفاعلات العاطفية المختلفة على التزام الفريق بتعليمات البروفيسور، وشابت خطتهم تقلبات وأخطاء أضافت إلى العمل نكهة درامية وقربته إلى الواقعية التي يسهل أن تنفر منها عادة مسلسلات الجريمة والإثارة.

تجدر الإشارة إلى أن الاشتغال المتقن على الحبكة الدرامية بين الشخصيات، كان تركيزاً مقصوداً من قبل فريق العمل. إذ قالت واحدة من منتجاته وهي مارتينز لوباتو في تصريح صحافي: «لا نستطيع منافسة الموارد التي تتمتع بها الصناعة الأميركية، لذلك قررنا التركيز على الشخصيات». وتضيف: «بدأنا القصة بأشخاص منبوذين، غير أسوياء، قد يعتبرهم بعضهم قذارات المجتمع وحولناهم إلى شخصيات إيجابية».

ولكن كيف يتحول اللصوص إلى شخصيات إيجابية؟ الإجابة جاءت مرة أخرى على لسان البروفيسور حين قال للمحققة راكيل مريلو التي وقع في حبها، فاشلاً هو الآخر في اختبار المثالية: «قام المصرف المركزي الأوروبي بطبع 171 مليار يورو في 2011، و 185 مليار يورو عام 2012 و145 مليار يورو في عام 2013، هل

> إذا كان من حق البنوك طباعة أوراق العملة لإنقاذ الاقتصاد، لماذا لا يحق للبشر القيام بالمثل؟

تعرفين أين ذهب كل المال؟ إلى البنوك.. من المصنع مباشرة إلى الأثرياء، هل قال أحد إن البنك الأوروبي لصّ؟».

عند لحظة ما، فاوض اللصوص من أجل فرصة الظهور في الإعلام، كان بإمكانهم المفاوضة على فك الشرطة للحصار الذي فرضته على المكان، أو على تأمين وسيلة هروب. غير أنهم فاوضوا من أجل الفرصة التي تمكّنهم من تقديم أنفسهم للرأي العام على أنهم أناس عاديون، ليسوا وحوشاً، ولا قتلة. أناس سحقتهم الحياة ويحتاجون للمزيد من المال، فقرروا أن يقوموا باستعارة الات طباعة العملة ليطبعوا بها ما يحتاجون. تماماً، مثلما كان والد البروفيسور، الشخص الذي لمعت الفكرة في ذهنه أولاً، يريد أن يقوم بهذه العملية ليوفر المال لعلاج ولده المريض، قبل أن تقتله الشرطة عند باب أحد البنوك، في محاولة سرقة فاشلة. في سياق المصارحة بين البروفيسور وراكيل، يلتقط المتلقي المجادلة التي يقدمها «بيت الورق». إذا كان من حق البنوك المركزية طباعة المزيد من أوراق العملة لإنقاذ الاقتصادات من الانهيار، لماذا لا يحق للبشر القيام بالمثل، لينقذوا حياتهم من الانهيار. بلوّح البروفيسور بورقة مالية أمام راكيل قائلاً: «ما هذا.. لاشيء. هذا ورق.. ألا ترين؟». في ظل الهيمنة الهوليوودية على الشاشة الفضية، يصبح التعرف إلى إنتاج مختلف حظوة، فماذا لو كان عملاً متقناً ينافس المنتج الأميركي، بل صرخة لطبقة البوليتار الكادحة في وجه الرأسمالية التي تموضع أدواتها في سبيل حفظ ثروات الأغنياء على حساب عثرات المثقلة ظهورهم بالأعباء المالية. على ذلك، نعقد الأمل كمعجبين أن يحافظ العمل في موسمه الجديد على لونه كمادة فنية هادفة، ولا تتحول كالعديد من الأعمال الأميركية التي بدأت مذهلة وانتهت إلى ضرع بقرة حلوب، يمطه المنتجون ويشوّهونه لحلب آخر دولار ممكن.

* كاتب من البحرين

فاوضوا من أجل فرصة لتقديم أنفسهم للرأي العام على أنهم أناس عاديون، ليسوا وحوشاً، ولا قتلة

كلاكيت

«الضيف» في بيروت

تستعد شركة «**فينيسيا بيكتشرز**» (المنتج أمير فوّاز) لطرح فيلم «**الضيف**» (سيناريو **إبراهيم عيسى** وإخراج **هادي الباجوري** ـ إنتاج شركة iprodu-tions لأحمد فهمي) في الصالات اللبنانية. وقد بدأت الشركة المنتجة التي دخلت عالم التوزيع قبل سنوات طويلة، التحضير لاستقبال أبطال العمل السينمائي على رأسهم المصري **خالد الصاوي** الذي سيحضر إلى بيروت خصيصاً للافتتاح. كذلك من المتوقع أن يكون من بين الحضور باقة من أبطال الفيلم الذي حظي بشهرة عند طرحه في الصالات المصرية قبل أشهر قليلة، وهم: **شيرين رضا، أحمد مالك، جميلة عوض** وغيرهم. ويدور العمل حول خفايا المجتمع المصري ومشاكله الاجتماعية والدينية من خلال قصة شاب ينزل ضيفاً على العشاء لدى أسرة الدكتور يحيى حسين التيجاني (الصاوي) بعد علاقة حب تجمعه بابنة الدكتور. لكن ذلك الضيف لن يكون عادياً، إذ يتحول العشاء إلى نقاش مثير بين الضيف والأب.

نسخة جديدة «انظر من يتكلّم»

بعد ثلاثين عاماً على طرحه في الصالات، تستعدّ شركة «سوني للإنتاج الفني» لإعادة إنتاج الفيلم الرومانسي الشهير «**انظر من يتكلّم**» للنجم **جون ترافولتا** الذي صدر في ثلاث نسخ وحقق نجاحاً تجارياً واسعاً. وأشارت مواقع عدة إلى أنّ المشروع قيد التنفيذ مع والإخراج. وعلى رغم أنّ غيرليك ما زال في بداية العملية، إلا أنّه يتوق لتقديم نسخة تحوي تنوّعاً في الممثلين. علماً أنّ الفيلم بجزئه الأول قارب موضوع الأمهات العازبات في أميركا في قالب كوميدي، من خلال قصة مولي (**كريستي ألي**) التي تنجب طفلاً من رجل متزوّج، سرعان ما يتركها، فيما يؤدي جون ترافولتا دور سائق التاكسي «جيمس» الذي سيستحيل عشيقاً للأم وأباً للصغير ميكي. لدى طرحه عام 1989، حقّق الشريط حفاوة شعبية وإيرادات وصلت إلى 300 مليون دولار حول العالم. وفي التسعينيات، قدمت نسخة ثانية منه، تلتها أخرى عام 1993 مع الإبقاء على ترافولتا وألي. وقال المخرج جيريمي غيرليك إنّه يتوق لتقديم نسخة جديدة تعيد أمجاد الماضي. وتابع لموقع «ديدلاين» إنّ التحدي الأكبر يكمن اليوم في تقديم نسخة عصرية تخاطب العصر.

كريستوف والتز: عودة «بلوفيلد»

بعد طول انتظار، تأكّدت أخيراً مشاركة **كريستوف والتز** في الجزء الجديد من سلسلة الجاسوسية «**بوند**». ونقلت مجلة «**فارايتي**» أنّ والتز سيشارك بدوره المعروف «**بلوفيلد**» العدو اللدود للعميل السري البريطاني في فيلم «**بوند 25**». وكان والتز قد ظهر في آخر إنتاجات السلسلة Spectre عام 2015 مجسداً شخصية «بلوفيلد». والفيلم الذي يخرجه **كاري جوجي فوكوناغا**، يصوّر حالياً في لندن، بمشاركة نجوم شاركوا في الجزء السابق أمثال **دانيال كريغ** (بوند) و**رالف فينيس**، **وليا سيدو**، **وناعومي هاريس**. علماً أنّ الممثل المصري الأميركي **رامي مالك** يشارك في العمل بدور شرير أيضاً، بعدما نال جائزة أوسكار عن تجسيده الرائع لشخصية فريدي ميركوري في فيلم «بوهيميان رابسودي» العام الماضي. يذكر أنّ الفيلم يطرح في الصالات في نيسان (أبريل) 2020.

كمال الجعفري: بحثاً عن يافا

عند السابعة من مساء، 17 تموز (يوليو) الحالي، يقدّم «**مركز مينا للصورة**» (المرفأ ـ بيروت) عرض فيلم «**استعادة**» (2015) لـ**كمال الجعفري** (الصورة). الشريط كناية عن رحلة بصرية حول يافا حيث تلعب الصورة دور البطولة من خلال عشرات الأفلام الروائية الإسرائيلية التي صوّرت في مدينة يافا في ستينات وسبعينات وثمانينات القرن الماضي، ومعظمها كان ذا نفس هوليوودي. عبر هذا العمل، يقدم الجعفري سردية مضادة للسردية الإسرائيلية، بعدما مسح صور الممثلين الإسرائيليين والأميركيين أبطال الأفلام، وأبقى على صور الأماكن التي صورت فيها وعلى صور سكان في المدينة كانوا يظهرون في خلفيات الأفلام. هكذا، يأخذ المخرج المشاهدين في رحلة تمتد 70 دقيقة في أحياء وأزقة وميناء، مدينة يافا التي لم يبق منها الكثير بعدما حلت مبان شاهقة مكان الحارات والأبنية القديمة التي كانت تشكل المدينة الساحلية ذات التاريخ العريق. وكان المخرج الفلسطيني قد صرّح لوكالة «رويترز» إنّ الصدفة هي التي قادته لإنجاز هذا الفيلم بعدما شاهد عشرات الأفلام الروائية الإسرائيلية التي أُنتجت في ستينات وسبعينات وثمانينات القرن الماضي. وأضاف الجعفري الذي تربطه علاقة وثيقة في مدينة يافا مسقط رأس والدته أن «الفيلم عبارة عن محاولة لبناء رواية جديدة، وفيلم جديد من هذه المواد وكله انشغل عبر الكمبيوتر، ما صوّرت شيء». ويتابع الفيلم للمشاهدين التعرف إلى العديد من أحياء بلدة يافا التي لم تعد قائمة حيث حلت مكانها أبراج سكنية حديثة. محو الجعفري الشخصيات الرئيسية من اللقطات الأصلية، بينما يبقي على الشخصيات الهامشية ليغدو ما كان في السابق المركز التجاري والثقافي لفلسطين ساحة فارغة تغيرت معالمها بالكامل بعد حرب الـ 1948. إن هذه التقنية المبتكرة لصناعة الأفلام تحول الذكريات المفقودة إلى شعر سينمائي. يذكر أنّ الجعفري مخرج فلسطيني ولد في الرملة في فلسطين سنة 1972. درس في أكاديمية الفنون في مدينة كولونيا وهو يعيش حالياً في برلين. حصل سنة 2009 على منحة زمالة لسنة في «جامعة هارفرد». كما عمل كأستاذ جامعي في مجال صناعة الأفلام في نيويورك، ثم انتقل في 2011 إلى برلين ليعمل كمحاضر جامعي. من أفلامه «ميناء الذاكرة» (2009)، و«السطح» (2006). للاستعلام: 81/281670

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 15 تموز 2019 العدد 3807

صورة وخبر

يحتضن متحف «لا بلازا» في لوس أنجليس حالياً معرضاً جديداً لليندا فاليجو (1951) بعنوان Linda Vallejo: Brown Belongings. يستمر لغاية 13 كانون الثاني (يناير) 2020. يمنح الحدث الزوّار فرصة للتعرّف إلى مجموعة من الأعمال الحديثة للفنانة المكسيكية ــ الأميركية التي تتّخذ من كاليفورنيا مقرّاً لها وتملك مسيرة مهنية عمرها أكثر من أربعين عاماً. منذ ما يقرب من عقد من الزمن، تحرص فاليجو في أعمالها على استكشاف هويتها العرقية في إطار الفن الأميركي والبوب آرت (أوغوستان بولييه ـ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

تَرشيدُ الدّمع

يا أيّها الناسُ الحزانى
لا تُسرِفوا في البكاء!
اِدَّخِروا دموعَكمُ البيضاءَ الغاليةْ
لأيامٍ أراها آتيةً لا ريبَ فيها...
أيّامٍ أَشَدَّ سواداً، وأكثرَ هَولاً،
وأَحوَجَ إلى المُداواةِ بالدمع،
وَ... أَظْلَمْ.

2018/1/25

هدايا الدمع

مِن عيوبي، عيوبي التي أتباهى بها، أنني أُحِبّ أنْ أُهدَى.
..
كعلامةٍ أكيدةٍ على سخائِهِ ومحبّتِه:
صديقي الحنون، في موسمِ ازدهارِ الجنازاتِ والمآتِم، لا يدعوني إلّا إلى مواكبِ التشييع، ومحافِلِ التعزية، ومآدبِ لُقَيماتِ الرحمة (تلك هي طريقتُهُ في أنْ يكونَ مُحِبّاً وكريماً).
ومِن فضائلِهِ أيضاً أنه، كلّما التَقاني، يُعانقُني (يعانقني بمنتهى الشوق وخالِصِ المحبّةْ) وتدمعُ عيناهُ الوَفِيَّتان من فيضِ الحنانِ وشدّةِ اللّهفة.
لا ألومه.
هي، شئنا أم أبينا، طريقةٌ في الحبّ/ طريقةُ مَن يَصعبُ عليه أن يُعطي ما هو أكثر مِن الـ «حبّ»/ طريقةُ مَنْ يَصعبُ عليهِ أنْ يُعطي.
بالتأكيد، لا ألومه.
وبالتأكيد، لا بدّ مِن «شكراً!».
«شكراً» على أنهُ تَحَنَّنَ عليّ وأهداني...
أهداني دموعاً.

2018/1/25

ساندي وسيّد درويش ... «التحفجية»

في مناسبة الذكرى السابعة والأربعين لاستشهاد الكاتب والمناضل الفلسطيني غسّان كنفاني (1936 - 1972/ الصورة) والتي صادفت في 8 تموز (يوليو) الحالي، يدعو نادي القراءة في «مخيّم البداوي» (طرابلس ـ شمال لبنان) يوم السبت المقبل إلى مناقشة رواية «ما تبقى لكم» (1966). إنّها تجربة كنفاني الثانية في كتابة الرواية بعد «رجال في الشمس»، وتحاول التعبير عن إرادة الخروج من الذات إلى الفعل، ومن الهموم الشخصية التي تأخذ دلالات عامة إلى الهموم الشخصية التي هي جزء من الهم العام.

مناقشة رواية «ما تبقى لكم»: السبت 20 تموز ـ الساعة الثالثة بعد الظهر ـ «مكتبة غسّان كنفاني» في البداوي (طرابلس ـ شمال لبنان). للاستعلام: 70/407520

ديب أبو شالة يحنّ لبيروت القديمة

تحت عنوان «حنين لبيروت القديمة»، تحتضن مكتبة بلدية بيروت العامة في منطقة الباشورة يوم الخميس المقبل نشاطاً مميّزاً يأتي في سياق مواعيدها الثقافية المنوّعة. الأمسية التي ألّفها وأعدّها الفنان ديب أبو شالة (الصورة)، تتضمّن عرض صور نادرة للعاصمة اللبنانية، بالإضافة إلى زجليات عن بيروت القديمة. الدعوة عامة وموجّهة إلى كل مَنْ «يحن إلى تلك الأيام ومن يريد التعرف أكثر عليها».

«حنين لبيروت القديمة»: الخميس 18 تموز (يوليو) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ مكتبة بلدية بيروت العامة (بناية الدفاع المدني ـ الباشورة/ ط 3). الدعوة عامة. للاستعلام: 01/667701 أو bachoura.Library@assabil.com

الحركة الثقافيّة: الشعر جنوباً

تقيم «الحركة الثقافيّة في لبنان» يوم الجمعة المقبل «مهرجان صريفا الشعري السنوي الثالث» في بلدة صريفا (جنوب لبنان)، وتتخلله قصائد لكلّ من الشعراء: عماد الدين طه (سوريا)، وشفيقة وعيل (الجزائر)، واللبنانيّان فاروق شويخ وسارة الزين (الصورة)، يرافقهم على العود الفنان أحمد نظام، وبالريشة الفنان وسام كمال الدين، على أن يتولّى الشاعر الفلسطيني جهاد الحنفي مهمّة التقديم.

«مهرجان صريفا الشعري السنوي الثالث»: الجمعة 19 تموز (يوليو) 2019 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ ملعب الكرة الطائرة مقابل حسينية الرجال في بلدة صريفا (جنوب لبنان). للاستعلام: 03/385257

الإثنين 15 تموز 2019 العدد 65
Lundi 15 Juillet 2019 no65

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
فيفيان عقيقي
ممّ تخاف المصارف؟

04
إياد الخليل
عن موازنات التقشّف الفاشلة

05
علي هاشم
تحويلات المهاجرين لم تعد كافية!

06
بول ماسون
حان الوقت لمرحلة ما بعد الرأسمالية

08
غسان ديبة
هندسة مالية vs هندسة مالية

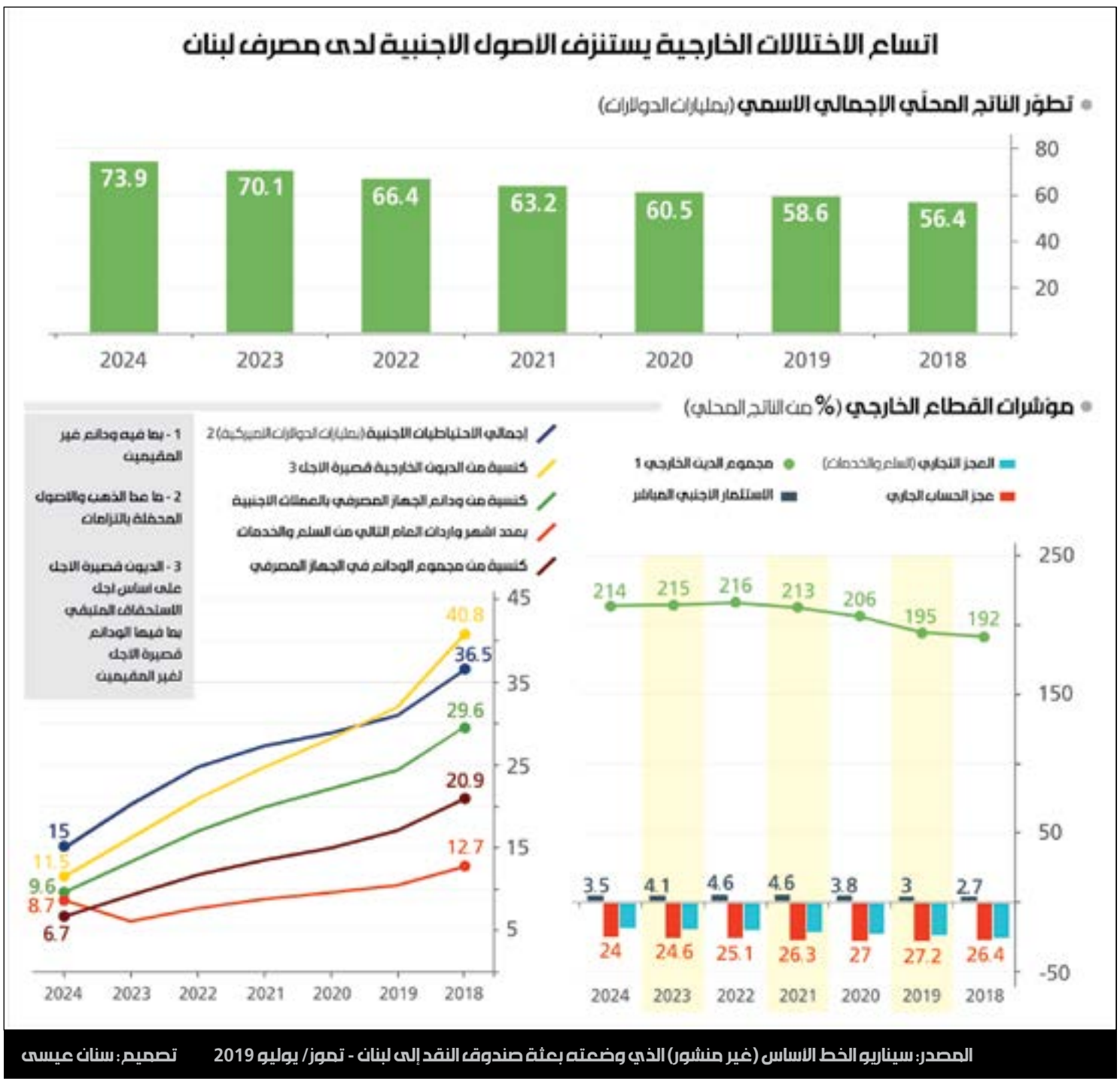

المصدر: سيناريو الخط الأساس (غير منشور) الذي وضعته بعثة صندوق النقد إلى لبنان - تموز/ يوليو 2019 تصميم: سناء عيسى

نزيف «الدولارات» المتواصل يضغط على سعر الصرف

يتوقّع خبراء صندوق النقد الدولي أن تتهاوى موجودات النقد الأجنبي (الاحتياطات الأجنبية) لدى مصرف لبنان من 36.5 مليار دولار في عام 2018 إلى 15 مليار دولار في عام 2024 (باستثناء الذهب والأصول المحمّلة بالتزامات). ووفق سيناريو «خط الأساس» الذي وضعته بعثة المادة الرابعة الأخيرة، ستتراجع تغطية هذه الموجودات لفاتورة الاستيراد من 12.7 شهر في العام الماضي إلى 6.1 شهر في عام 2023. ولن تغطّي بعد 5 سنوات سوى 11.5% من الديون الخارجية قصيرة الأجل و9.6% من الودائع بالعملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي

تُعرّف احتياطات العملات الأجنبية، أنها «الأصول الخارجية المُتاحة تحت تصرّف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها، والتي تلبّي احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخّل في سوق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو المحافظة على الثقة بالعملة المحلّية وتشكيل أساس يُستند إليه في الاقتراض الخارجي» (صندوق النقد الدولي - الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية - 2013).

لا يعني هذا التعريف أن مفهوم الاحتياطات الأجنبية صار واضحاً ومحدّداً. ففي الواقع، توجد اختلافات في تفسير عبارتَي «المُتاحة تحت التصرّف» و«الخاضعة للسيطرة». ولذلك تركّز النظرية الشائعة على ضرورة توفّر شرطين لاعتبار موجودات بلد ما بالعملات الأجنبية بمثابة «احتياطات أجنبية»، وهما «أن تكون الأصول الخارجية تحت سيطرة السلطات النقدية الفعلية، وأن تكون هناك إمكانية حقيقية لاستخدام هذه الأصول في الوقت المناسب وعلى المدى القصير». وبالتالي، فإن الاحتياطات بالعملات الأجنبية يجب أن تكون «أصولاً سائلة، تتمّ تسويتها بالنقد الأجنبي، وتخضع لتصرّف السلطات النقدية»، أو بمعنى أبسط، الأموال والأصول التي يحتفظ بها البنك المركزي، ويمكن استعمالها لتسديد التزامات الدولة بالعملات الأجنبية، متى كان ذلك واجباً».

يتوسّع مصرف لبنان بهذا التعريف، ويضمّ في موجوداته بالعملات الأجنبية أصولاً وودائعَ وأوراقاً ومشتقّات مالية وسندات دَيْن طويلة الأجل، بعضها دفتري، ويعتبرها جزءاً من احتياطاته المُعلنة، على الرغم من عدم استيفاء شرطَي «السيطرة الفعلية» و«الإمكانية الحقيقية للاستخدام». فعلى سبيل المثال، يحتسب مصرف لبنان سندات دَيْن الحكومة بالعملات الأجنبية، التي يكتتب بها، ضمن صافي أصوله الأجنبية، وهو ما يتعارض كلّياً مع المنهجية المُعتمدة في معظم دول العالم.

المعروف أن مصرف لبنان يرفض الكشف عن احتياطاته الصافية بالعملات الأجنبية، أي الأصول الخارجية التي يمتلكها بالفعل بعد حسم التزاماته بالعملات الأجنبية تجاه الغير، إلّا أن المحلّلين يعلمون أن «الاحتياطي الصافي» بات سلبياً منذ وقت طويل، ويقدّرون «العجز» بمليارات عدّة من الدولارات. ما يعني أن البنك المركزي اللبناني لا يملك أي احتياطات صافية خاصّة به، وبالتالي فإن المطلوبات عليه بالعملات الأجنبية، ولا سيّما إزاء المصارف التجارية المحلّية، هي أعلى بكثير من موجوداته بالعملات الأجنبية. وهذا يعدّ مصدر قلق رئيس من احتمال فقدانه السيطرة على هذه الموجودات، وفقدانه إمكانية استخدامها في مواجهة تنامي عجز ميزان المدفوعات وتغطية الطلب على العملات الأجنبية.

في ظل سياسة سعر الصرف الثابت، التي ينتهجها لبنان، يتعيّن على البنك المركزي تكوين احتياطات أجنبية كافية للحفاظ على سعر صرف الليرة ومستوى الثقة بها. ولذلك تحظى المؤشّرات التي تربط هذه الاحتياطات بمتغيّرات القطاع الخارجي باهتمام خاصّ من قِبَل المؤسّسات المالية ووكالات التصنيف الائتماني. يقول البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان إنه «على الرغم من مهارة مصرف لبنان في الحفاظ على الاستقرار النقدي لسنوات عدّة، في ظل ظروف عصيبة، فقد زادت التحدّيات التي يواجهها في قيامه بهذه المهمّة». ووفق سيناريو «خطّ الأساس» (غير منشور)، الذي وضعته البعثة بناءً على المؤشّرات القائمة والآثار المتوقّعة لإجراءات الحكومة، سيبلغ العجز التجاري في هذا العام نحو 22,9% من الناتج المحلّي الإجمالي، وسيرتفع عجز الحساب الجاري (صافي التعاملات بين المقيمين وغير المقيمين) إلى 27,2% من الناتج، كما سيرتفع مجموع الدَّيْن الخارجي (بما فيه ودائع غير المقيمين) إلى 195% من الناتج. وتأتي هذه التقديرات في ظلّ نموّ منخفض للصادرات وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بشكل كبير، وتراجع صافي تحويلات العاملين اللبنانيين في الخارج، وتوقّف تدفّقات الودائع الداخلة فعلياً إلى لبنان، وانخفاض الإقراض المصرفي للقطاع الخاص، وارتفاع القروض المتعثّرة وزيادة دولرة الودائع إلى أكثر من 70%.

ساهمت كلّ هذه العوامل بزيادة الضغوط النقدية. ووفق بيان البعثة الختامي، انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى مصرف لبنان (ما عدا الذهب والأصول المحمّلة بالتزامات) بنحو 6 مليار دولار منذ أوائل عام 2018، «على الرغم من استمرار العمليات النقدية التي يقوم بها المصرف المركزي»، أو ما يُعرف باسم الهندسات المالية. ووفق توقّعات سيناريو «الخط الأساس» (الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه)، فإن ما يقوم به البنك المركزي وما تقوم به الحكومة لن يكونا كافيين لوقف استنزاف «الأصول الأجنبية» التي تضع السلطة النقدية يدها عليها، وبالتالي ستتهاوى تغطية هذه الموجودات لفاتورة الاستيراد والدَّيْن الخارجي والودائع بالعملات الأجنبية... بمعنى أوضح، يعتبر خبراء صندوق النقد الدولي أن هذا «السيناريو السيئ»، في حال تحقّق، لن يسمح باستمرار سياسة سعر الصرف الثابت، وبالتالي سيضطر البنك المركزي عاجلاً أم آجلاً إلى التخلّي عن هذه السياسة، أو ستضطر الحكومة إلى المزيد من التقشّف والسياسات الانكماشية وتخفيض القدرات الشرائية لليرة للحدّ من النزف.

تحقيق

يتردّد بين المصارف وداخل مصرف لبنان أن وكالة Standard & Poor's تتّجه إلى تخفيض تصنيف لبنان الائتماني، أي نقله من مرتبة «المخاطر العالية» إلى مرتبة «المخاطر الكبيرة»، والتي تكون فيها الشكوك مرتفعة حول قدرة بلد ما على تسديد ديونه، ولا يفصلها عن «مرتبة التخلّف عن السداد» سوى مرتبة واحدة فقط. هذه الخطوة سبقتها إليها، مطلع هذا العام، وكالة Moody's عندما خفّضت التصنيف الائتماني للبنان إلى المستوى نفسه، وهو ما قد يدفع وكالة Fitch إلى حذو حذوهما

تخفيض التصنيف الائتماني للبنان
ممّ تخاف المصارف؟

فيضيات عقيقي

ينظر المصرفيون والاقتصاديون إلى احتمال تخفيض التصنيف الائتماني للبنان بوصفه تحوّلاً مفصلياً في الأزمة التي يعاني منها، سيؤثّر حكماً في قدرته على تمويل حاجات اقتصاده المحلّي من العملات الصعبة واستقطاب الأموال من الخارج. وهو ما يشكّل، وفق الخبراء، مفصلاً خطيراً قد يصعب الخروج منه دون خسائر، كون لبنان يعتمد بشكل رئيسي على التمويل الخارجي لتمويل اقتصاده، وأكثر من ذلك، فهو يعاني من نزف مستمرّ في الدولارات المُتاحة محلّياً لسدّ هذه الحاجات، وهذا ما يعبّر عنه العجز المستمرّ والمتمادي في ميزان المدفوعات، أي صافي الأموال الخارجة من لبنان والداخلة إليه، والذي سجّل خلال

> **ناصر السعيدي: إذا لم يحدث أي إصلاح مالي ضخم وجذري، نحن ذاهبون إلى أزمة مالية كبيرة قد تبدأ بوقف التحويل بين الليرة والدولار ووقف التحويلات من لبنان، وصولاً إلى إجراءات تقضي بتخفيض قيمة الدَّيْن**

الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام مستوى قياسياً بقيمة 5,2 مليار دولار، وهو أكبر من العجز المُسجّل طوال السنة الماضية (4,8 مليار دولار).

ماذا يعني تخفيض التصنيف الائتماني لبلد مثل لبنان؟ ما هي التداعيات التي ستترتّب عنه؟ وما الإجراءات المفترض القيام بها لمواجهة هذه التداعيات؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لا بدّ بداية من تعريف التصنيف الائتماني. وفقاً لموسوعة Investopedia الاقتصادية، «التصنيف الائتماني هو تقييم للجدارة الائتمانية للمقترضين حيال ديونهم والتزاماتهم المالية. وفي هذا السياق، تعدّ الدول من المقترضين الذين تعمد وكالات التصنيف العالمية إلى تقديم معلومات للمستثمرين حول قدرتهم على سداد ديونهم، ومدى احتمال سداد مدفوعات الفائدة في الوقت المُحدّد أو التخلّف عن السداد. فكلّما ارتفع التصنيف الائتماني للدولة، عبّر ذلك عن قدرتها العالية على تسديد ديونها وسهولة حصولها على القروض لتمويل حاجاتها، والعكس صحيح، ما يعني أنه كلّما اقتربت دولة ما من درجة تصنيف منخفضة، كلّما أحجم المستثمرون عن إقراضها، لتُترك للحكومات خيارات أقل لإنقاذ اقتصاداتها.

من هنا، يعدّ التصنيف الائتماني ذا أهمّية نظراً لتأثيره على قدرة البلدان على اقتراض الأموال، وكلفة هذا الاقتراض».

في لبنان، كما في كلّ البلدان، يتأثّر تصنيف المصارف بتصنيف الدولة الائتماني، لا بل أكثر من ذلك، يعدّ نتيجة حتميّة له، كون المصارف اللبنانية باتت منكشفة على دَيْن الدولة بنسبة 69% من موجوداتها وفقاً لصندوق النقد الدولي (14% في الدَّيْن الحكومي و55% في دَيْن مصرف لبنان)، وهذا الانكشاف يعادل أكثر من 8 أضعاف رأس المال الأساسي للمصارف).

يعتبر وزير الاقتصاد الأسبق ونائب سابق لحاكم مصرف لبنان ناصر السعيدي تخفيض التصنيف الائتماني للبنان بمثابة «إعلان عن تراجع قدرة لبنان على الالتزام بتسديد ديونه، أو ارتفاع المخاطر حيال قدرته على الالتزام بالسداد».

في حين يراه الباحث في جامعة «هارفرد» والمدير السابق لبنك Standard Chartered دان قرّي بمثابة «تحذير من ارتفاع مخاطر خسارة المودعين لأموالهم باعتبار أن الدولة لن تتخلّف عن دفع مستحقّات الدائنين الخارجيين الذين بالأساس لا يحملون سوى نسبة قليلة من سندات دَيْن الخزينة، بل قد تتخلّف تجاه المصارف التي اشترت سندات الخزينة بأموال المودعين، وقد تتخلّف أيضاً تجاه مصرف لبنان الذي يحمل سندات خزينة، والذي بدوره قد يتخلّف عن إعادة الودائع الموجودة إليه إلى المودعين كونه يستعملها في تمويل عجز الدولة والعجز في ميزان المدفوعات».

أمام هذا الواقع، ما هي الإجراءات الوقائية لمواجهة الأزمة؟

عادة، عند تخفيض التصنيف الائتماني لبلد ما، وصولاً إلى مستويات منخفضة مماثلة للدرجات التي يحلّ فيها لبنان، يتمّ اللجوء إلى تعزيز رساميل المصارف لمواجهة أي مخاطر مُحتملة ناتجة عن التخلّف في تسديد الديون. ووفقاً لمدير تنفيذي في واحد من أكبر المصارف اللبنانية (طلب عدم ذكر اسمه): «إذا تمّ تخفيض التصنيف الائتماني، وهو أمر مُقبل عليه، عندها يُفترض بالمصارف القيام بمجموعة من الإجراءات الاحترازية: 1- أن تأخذ مؤونات إضافية تجاه قيمة الديون التي من المحتمل أن تشهد تخلّفاً في السداد، وهو ما يتطلّب حسم قيمة هذه المؤونات من رساميل المصارف. 2- بما أن المصارف تعمل على إقراض زبائنها من الودائع الموجودة لديها، فإن خفض التصنيف يفترض أيضاً القيام بتثقيل الموجودات المصرفية، أي زيادة رأس المال بنسبة 12% من قيمة الموجودات المحفوفة بمخاطر وفقاً للمعايير العالمية».

ويتابع المدير نفسه: «لكن إذا انخفضت كفاية الرساميل نتيجة هذه الإجراءات عن النسبة المُحدّدة وفقاً للمعايير الدولية (بازل)، يفترض عندها القيام بإعادة تكوين رساميل المصرف، إمّا من خلال وقف توزيع الأرباح لصالح تكوين رساميل جديدة، أو عبر عرض أسهم في المصرف للبيع لتغطية قيمة المؤونات، وصولاً إلى بيع موجوداته كحلّ أخير وهو ما قد يؤثّر على الثقة بالمصرف، وبالتالي على قدرته على استقطاب ودائع جديدة أو المحافظة على الودائع الموجودة لديه. أو قد يلجأ إلى تحرير رأس المال لديه، أي بيع الموجودات المثقلة بتصنيف عاطل (سندات الخزينة مثلاً)، ما يعفيه من ضرورة تكوين رساميل في مقابلها، إلّا أنه قد يواجه مشكلة في ذلك في حال لم يرغب أحد بشراء هذه السندات في ظلّ هذه الظروف الصعبة. من هنا، يمكن الاستخلاص بأن هذه الإجراءات تتطلّب وقتاً، وهناك مصارف ستضرّر أكثر من غيرها وفقاً لحجم رساميلها».

ما هي التداعيات المُحتملة؟

في الواقع، يبني الخبراء مخاوفهم استناداً إلى النتائج التي قد تترتّب على تخفيض التصنيف الائتماني للبنان، وهي نتائج سبق أن شهدها لبنان في أعقاب تخفيض التصنيف الائتماني في آذار/ مايو 2019، وتتمثّل بخروج رؤوس أموال من المصارف، وارتفاع أسعار الفائدة على الدولار، وتراجع أسعار السندات، وارتفاع كلفة التمويل على الدولة والمصارف، وتراجع التصنيف الائتماني للمصارف، وارتفاع كلفة التأمين على الديون.

69%
من موجودات المصارف اللبنانية باتت منكشفة على دَيْن الدولة وفقاً لصندوق النقد الدولي
14% في الدَّيْن الحكومي
و55% في دَيْن مصرف لبنان
وهذا الانكشاف يعادل أكثر من 8 أضعاف رأس المال الأساسي للمصارف

درجات التصنيف: أين يقع لبنان حالياً؟

	S&P	Moody's	Fitch
ممتاز	AAA	Aaa	AAA
درجة عالية	+AA	Aa1	+AA
	AA	Aa2	AA
	-AA	Aa3	-AA
درجة متوسطة عليا	+A	A1	+A
	A	A2	A
	-A	A3	-A
درجة متوسطة منخفضة	+BBB	Baa1	+BBB
	BBB	Baa2	BBB
	-BBB	Baa3	-BBB
درجة غير مشجعة على الاستثمار	+BB	Ba1	+BB
	BB	Ba2	BB
	-BB	Ba3	-BB
درجة مخاطر عالية	+B	B1	+B
	B	B2	B
	-B	B3	-B
درجة مخاطر كبيرة	+CCC	Caa1	CCC
درجة مخاطر مرتفعة جدّاً	CCC	Caa2	
في حالة تخلّف عن السداد مع حظوظ متدنية بإمكانية معاودة السداد	-CCC	Caa3	
	CC	Ca	
	C	c	
في حالة تخلّف عن السداد	D		DDD
			DD
			D

هناك ثلاث وكالات تصنيف رئيسية في العالم (Standard & Poor's وMoody's وFitch)، تعمل على تزويد المستثمرين بمعلومات حول قدرة الشركات والبلدان على سداد ديونها، أي مدى احتمال سداد مدفوعات الفائدة في الوقت المحدّد، أو التخلّف عن السداد. ولهذه الغاية تقوم هذه الشركات بتوزيع الديون على درجات مختلفة من «ممتاز» إلى «في حالة تخلّف عن السداد»، كوسيلة لتقييم مدى قدرة كلّ طرف على السداد ولإعلام المستثمرين في الديون (زبائن الوكالات) بمدى احتمال استعادة ديونهم.

تعدّ درجة AAA ممتازة ودليلاً على أن المدين قادر على تسديد ديونه، وهو يبقى كذلك متى بقي تصنيفه أعلى من BBB- بالنسبة لـS&P وFitch وBaa1 بالنسبة لـMoody's. لكن بعد ذلك تبدأ الشكوك حيال قدرة المقترض على الالتزام بتسديد ديونه. وكلّما انخفض التصنيف عن هذا الحدّ كان ذلك بمثابة إشارة إلى تراجع قدرته على تسديد ديونه وصولاً إلى تخلّفه عن السداد.

تصنّف Moody's لبنان في مرتبة Caa1 أي في خانة المخاطر الكبيرة حيال قدرته على الاستمرار في تسديد مستحقّات ديونه، وهو يحلّ قبل مرتبة واحدة من خانة التخلّف عن السداد. علماً أنه يتشارك هذه الخانة مع بلدان اقتصاداتها ضعيفة جدّاً مثل العراق والكونغو وأوكرانيا وباربادوس. أمّا Standard & Poor's وFitch فتصنّفان لبنان في مرتبة B- حيث تكون هذه المخاطر عالية، وهو يتشارك هذه المرتبة مع بلدان مثل الإكوادور وأنغولا وباكستان وزامبيا وطاجكستان... وحالياً يتمّ التداول بإمكان تخفيض التصنيف إلى CCC، لتتساوى مع Moody's في النظرة نفسها حيال قدرة الدولة اللبنانية على التسديد.

تصنيف لبنان

نحن ندفع نيابة عن المساهمين

في بداية هذا الشهر، تمّ تناقل رسالة إلكترونية يعرض فيها أكبر مصرف في لبنان فائدة بمعدّل 14,3% سنوياً في مقابل كلّ 20 مليون دولار تأتي من الخارج ويتمّ إيداعها لديه لمدّة ثلاث سنوات. وللمفارقة، أنه بعد يوم واحد من تناقل هذه الرسالة، أصدر مصرف لبنان تعميماً (التعميم رقم 519)، يسمح فيه للمصارف بتسجيل الأرباح الناتجة عن توظيف ودائع الدولار الموجودة لديها في مصرف لبنان، فوراً وقبل تحقيقها، ولكن بشرط أن يكون مصدر الأموال الموظّفة في هذه العمليات محوّلة من الخارج وأن لا يجري توزيعها على المساهمين بل إضافتها إلى رأس مال المصرف. اللافت أن هذين التدبيرين يأتيان بالتوازي مع ما يتردّد عن توجّه وكالات التصنيف العالمية إلى خفض التصنيف الائتماني للبنان، وهو ما سيُلزم المصارف باقتطاع جزء من رساميلها لتشكيل مؤونات وتثقيل موجوداتها لتجنّب أي خسائر في حساباتها قد تنتج عن مخاطر تخلّف الدولة اللبنانية عن سداد ديونها.

يربط خبراء هذه الأحداث ببعضها بوصفها أحداثاً خطيرة ولا يمكن تجاهلها، لا سيّما أن في أيار/ مايو الماضي، اضطر مصرف لبنان أن يتخلّى عن 1,1 مليار دولار من موجوداته بالعملات الأجنبية لتسديد مستحقّات سندات اليوروبوندز للمصارف اللبنانية، التي لم يجر استبدالها كما جرت العادة، أي إعادة إقراضها للدولة اللبنانية. وهو ما يفسّره الخبراء بوجود نقص في سيولة المصارف، ما أجبر المصرف المركزي على التخلّي عن جزء من موجوداته لمنع تعريض أي مصرف للخطر. من هنا، يرى خبراء أن التعميم الأخير رقم 519 هو رسالة واضحة من المصرف المركزي إلى المصارف، يقول فيها بصراحة: الوضع ليس جيّداً ولكنني سأقوم بإعادة تكوين رساميلكم من المال العام، وليس من أموالكم الخاصّة، لكي أمنع الإفلاس عن أي منكم.

في الواقع، ما يفعله المصرف المركزي هو التالي: إنه يطلب من المصارف جلب الدولارات من الخارج مقابل فائدة لا تقلّ عن 14,3% لقاء تجميدها لثلاث سنوات. أي بارتفاع بنحو 5% عن معدّل الفائدة في حزيران/ يونيو الماضي. على أن تقوم المصارف كما جرت العادة، بإيداع هذه الأموال لدى مصرف لبنان مقابل الحصول على فائدة أعلى، لا تقل عن 17-18%، لمدّة ثلاث سنوات. أمّا الفارق من الفائدة والذي يشكّل ربح المصرف الصافي فيمكن تسجيل القيمة المتأتية منه عن السنوات الثلاث المقبلة في حساب أرباح السنة الحالية فوراً، أي قبل تحقيق هذه الأرباح فعلياً، وذلك لنفخ رساميل المصارف، خصوصاً أننا أمام خطر تخفيض التصنيف الائتماني للبنان، والمصارف ستكون ملزمة بحسم نسب معيّنة من رساميلها لتكوين مؤونات مقابل الخسائر المحتملة، بالإضافة إلى تجميل حساباتها والإيحاء بأن أوضاعها جيّدة لتتمكّن من استقطاب ودائع جديدة. عملياً، ما يفعله المصرف المركزي هو ضخّ الأرباح في المصارف لتكوين المؤونات وإطفاء الخسائر من دون الاضطرار إلى الاقتطاع من حصص أرباح المساهمين. إلّا أن ما يقوم به مصرف لبنان بكلّ بساطة ومن دون أي رادع، كان موضع جدل في البلدان الأوروبية والولايات المتحدّة إبّان الأزمة العالمية في عام 2008. وفق ناصر السعيدي، وتطلّب الكثير من التشريعات والقوانين للموافقة على نقل الأموال العائمة لدعم رساميل المصارف بدلاً من استخدام أموالها الخاصّة لإنقاذ نفسها.

> **دان قرّي: تخفيض التصنيف هو تحذير من ارتفاع مخاطر خسارة المودعين لأموالهم، فمستحقّات الدائنين الخارجيين قليلة، والدولة قد تتخلّف تجاه المصارف ومصرف لبنان اللذين يستخدمان أموال المودعين في عملياتهما**

> **مدير مصرفي: العديد من المصارف المراسلة أنهت تعاملها معنا، وبالتالي خفض التصنيف الائتماني سيدفع المصارف التي لا تزال تتعامل معنا إلى اشتراط وضع ضمانات مفتوحة للتعامل مع المصارف اللبنانية**

على المصارف اللبنانية نتيجة تخفيض الائتماني، ومن خلالها على الاقتصاد ككلّ، لا سيّما أنها نتائج مفتوحة على سيناريوهات مختلفة، المشترك بينها هو مرّها. يقول المدير المصرفي بأن «هذه المرحلة تتطلّب إدارة دقيقة. الوضع صعب ولكنّنا لم نصل إلى مرحلة كارثية بعد، وبالتالي يُفترض العمل لمنع اهتزاز الثقة بالمصارف، وانسحاب الودائع منها وانهيارها».

فهل وصلنا فعلاً إلى ساعة الحسم؟ وفقاً للسعيدي «كلّ أزمة تمرّ بمراحل متتالية، وبالتالي تخفيض التصنيف الائتماني للبنان قد يسرّع بعض هذه المراحل، إذ سيؤدّي إلى تخفيض قيمة الدَّيْن في الأسواق، وسيؤثّر في الوقت نفسه على أسعار السندات التي أصدرتها المصارف وعلى قيمة أسهمها. وهي نتائج ستظهر في ميزانيات المصارف وستكون معلومة بالنسبة إلى المصارف الخارجية التي ستفرض شروطاً أقسى للتعامل مع المصارف اللبنانية، ما سيؤدّي إلى رفع أسعار الفائدة التي تقترض بها». وهذا ما يؤكّده المدير المصرفي مشيراً إلى أن «العديد من المصارف المراسلة أنهت تعاملها مع المصارف اللبنانية، وبالتالي خفض التصنيف الائتماني سيدفع المصارف التي لا تزال تتعامل معنا إلى اشتراط وضع ضمانات مفتوحة للإبقاء على تعاملها، بمعنى إذا أراد أحد المستوردين اللبنانيين شراء سلع من الخارج عليه تسديد قيمتها كاملة قبل تصديرها إذ لن يعود متاحاً أمامه شراءها بالأمانة. ما يعني أن عليه فتح اعتماد مفتوح في مصرفه اللبناني لتحويل قيمة السلع التي يرغب باستيرادها كاملة إلى حساب التاجر الأجنبي في المصرف الخارجي. وهو ما سيجعل الاستيراد أصعب خصوصاً أن المبالغ النقدية ليست حاضرة دائماً».

يتوافق قرّي مع السعيدي والمدير المصرفي في تحليلهما للنتائج، مشيراً إلى أن «تخفيض الائتمان سيؤدّي إلى ارتفاع أسعار الفائدة للحفاظ على قدرة استقطاب الدولارات من الخارج، وبالتالي ارتفاع كلفة تمويل الاقتصاد اللبناني وزيادة صعوبة الحصول على هذا التمويل، فضلاً عن التأثير على القدرة على الاستيراد. وعلى الرغم من أن ذلك سيؤدّي إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات، إنّما ستكون له آثار انكماشية قد يصعب الخروج منها والنهوض بالاقتصاد بسهولة». إلى ذلك، يرى السعيدي «إن الإجراءات التي قد تتخذها المصارف، أي الرسملة وتكوين المؤونات، لن تؤثّر فقط في القدرة على التمويل الذي يصبح أصعب نتيجة ارتفاع المخاطر، بل أيضاً على التحويلات المالية إلى لبنان التي ستنخفض نتيجة تجنّب المستثمرين القيام بأي استثمار فيه. وهو ما سيكون له أثر على استقطاب الودائع أو المحافظة على الودائع الموجودة أصلاً، وسيدفع حكماً إلى رفع الفجوة بين الدولار محلياً، وهو ما بدأ فعلاً». ويختم السعيدي «المخاطر كلّها باتت اليوم مرتبطة بالدولة ومصرف لبنان، وبالتالي إذا لم يحدث أي إصلاح مالي ضخم وجذري، نحن ذاهبون إلى أزمة مالية كبيرة قد تبدأ بوقف التحويل بين الليرة والدولار ووقف التحويلات من لبنان إلى الخارج، وصولاً إلى إجراءات تقضي بتخفيض قيمة الدَّيْن».

اقتصاد السوء

عن الليرة: هاجس شبه وحيد

محمد زبيب

يعتقد العديد من الاقتصاديين أن الدفاع عن «نظام سعر الصرف الثابت»، في ظروف الاقتصاد اللبناني الراهنة والمُنتظرة، بات بمثابة خيار سياسي متهوّر، باهظ الكلفة وغير مضمون النتائج. إلّا أن أحداً لا يجرؤ على مساندة دعوة صندوق النقد الدولي المُتكرّرة إلى تخفيض سعر الليرة والعودة إلى نظام سعر الصرف «المرن» أو «المُدار»، الذي كان معتمَداً في لبنان قبل عام 1998. فمثل هذه الدعوة دونها شروط كثيرة وصعبة، غير متحقّقة، ولا يبدو أن خبراء الصندوق يعيرونها أي أهمّية في سياق دعوتهم إلى إجراء، مثل هذا التعديل المالي الكبير والموجع.

قبل أي شيء، تحتاج عملية تخفيض سعر الصرف إلى إدارة سياسية واعية، تتمتّع بالحدّ الأدنى من الكفاءة والأهلية والتصميم. كما تحتاج إلى «توافق جديد» يعيد توزيع الخسائر والأرباح. ويعوّض الخاسرين من حساب الفائزين. وهذان الشرطان الرئيسان هما أكثر ما نفتقده في مواجهة هذه الظروف الحرجة والخطيرة. فالثقة بأطراف السلطة الانتقالية معدومة، وهي، بالفرز وبالجملة، لا تملك برنامجاً مغايراً لما جرّبناه حتّى الآن. وفي مواجهتها، لا يوجد أي برنامج بديل، قادر على استقطاب قاعدة اجتماعية واسعة أو بناء قوّة ضغط مؤثّرة. في ظلّ ذلك، تزداد هيمنة المصالح المالية والعقارية والتجارية، التي استأثرت سابقاً بالأرباح والمكاسب والامتيازات، وتحاول الآن أن تستأثر بالحماية والدعم وتفادي الخسائر ونقلها إلى كلّ المجتمع، ولا سيّما الفئات الأضعف فيه.

على الرغم من أن سعر الصرف هو مجرّد أداة اقتصادية، أي أنه ليس هدفاً لذاته وإنّما وسيلة لتحقيق أهداف السياسيين والفاعلين الاقتصاديين وكبار المودعين والدائنين، إلّا أن تخفيض سعر أي عملة ينطوي على إعادة توزيع ضخمة للثروة والدخل والنفوذ. ويقال إنه الطريقة الأسرع والأكثر فعالية لتغيير أي مجتمع وإخضاعه لإعادة هندسة وفق المصالح المُهيمنة. فانخفاض سعر العملة المحلّية سيكون بمثابة ضريبة فورية مرتفعة، غير عادلة بطبيعتها، تقضم مباشرة جزءاً من الدخل المُحرّر بهذه العملة، الذي يتألّف غالباً من أجور وتعويضات ومدخّرات العمّال والمهنيين وصغار الكسبة، ممن لا يتمتّعون بالمرونة الكافية في تحديد قيمة أجورهم ويُصعب عليهم تعويض الخسائر في قدراتهم الشرائيّة في الوقت المناسب. كما أنه يقوم بعمليات نقل واسعة للثروة بين المتحكّمين برأس المال، بفعل عوامل كثيرة من ضمنها المضاربات والإفلاسات وتآكل الديون المُحرّرة بالعملة المحلّية وارتفاع أسعار الفائدة والقيود التي يمكن أن تُفرض على حركة رأس المال عبر الحدود وحجم السيولة النقدية وعرض النقود وسحب الودائع والتحويل بين العملات... إلخ.

في الحالة اللبنانية، مثّل ثبات سعر صرف الليرة الهاجس المحلّي شبه الوحيد منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. وهذا موقف مُستغرَب في ظلّ اقتصاد مدولر بنسبة تفوق الـ70% من الودائع والتسليفات والتعاملات التجارية والرساميل، وفي ظلّ بنية استهلاك مُفرطة في اتّكالها على الاستيراد لتلبية حاجات الأسر إلى السلع والخدمات، ومُدمنة على تحويلات اللبنانيين المهاجرين لتمويل استهلاك هذه الأسر. لقد لعبت السياسات المالية والنقدية أدواراً بارزة ومختلفة في إرساء هذا النموذج، وبالتالي حوّلت ثبات سعر الصرف إلى شرط رئيس من شروط استمراره.

بتبسيط شديد، قامت الآلية المُعتمَدة بعد الحرب بعكس الأهداف التي تسعى لتحقيقها سياسات إعادة الإعمار، فجرى تشجيع اللبنانيين على الهجرة بدلاً من استقطاب المهاجرين السابقين، طمعاً بزيادة تحويلاتهم إلى أسرهم المقيمة في لبنان والمساهمة بتمويل عجز الحساب الجاري (صافي التعاملات مع الخارج). بهذا المعنى جرى استبدال نظرية الاعتماد على صادرات السلع والخدمات بنظرية الاعتماد على تحويلات اللبنانيين المهاجرين، وذلك لتوفير شرط من شروط تثبيت سعر صرف الليرة إزاء الدولار، وهو الحصول على تدفّقات خارجية كافية بالعملات الأجنبية ومراكمة أصول أجنبية تسمح بتسديد المدفوعات إلى الخارج، ولا سيّما فاتورة الاستيراد والفوائد للمقيمين وغير المقيمين وعوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كذلك جرى تخفيض الضرائب المباشرة على الأرباح، في ظلّ إنفاق توسّعي في عقد التسعينيات، أسفر عن عجز مالي كبير، تعمد الحكومة إلى تمويله عبر الدَّيْن، وشيئاً فشيئاً تحوّل هذا الدَّيْن، ولا سيّما الدَّيْن بالعملات الأجنبية، إلى بديل عن الإنتاج كشرط آخر من شروط تثبيت سعر الصرف. في الحصيلة، أصبحت القدرة على مواصلة تثبيت سعر صرف الليرة مرهونة بهذين العاملين: الحصول على تدفّقات خارجية كافية باستمرار، وتحمّل كلفة خدمة دَيْن خارجي متعاظمة.

أدّت هذه الآلية إلى تكديس أصول في المصارف المحلّية، معظمها ودائع للزبائن، باتت تساوي قيمتها نحو أربع مرّات ونصف المرّة مجمل الناتج المحلّي، وفق الجداول غير المنشورة، المرفقة بالبيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي الأخيرة. وأدّت أيضاً إلى مراكمة دَيْن خارجي، بما فيه ودائع غير المقيمين، تساوي قيمته مرّتين مجمل الناتج المحلّي، وبالتالي باتت الفوائد المدفوعة عبر المصارف وسندات الدَّيْن تقتطع الجزء الأكبر من فائض القيمة المُنتج في الاقتصاد المحلّي على حساب نموّ الأرباح والأجور معاً، وبات جزءاً مهمّاً من هذه الفوائد يتسرّب إلى الخارج كعوائد تجارية وأرباح من توظيف العملات الأجنبية في الودائع المصرفية ومديونية الدولة. يقدّر العجز في الحساب الجاري حالياً بأكثر من ربع مجمل الناتج المحلّي السنوي، أي إن الاقتصاد اللبناني مضطر هذه السنة إلى اقتطاع نحو 16 مليار دولار من الدخل المُتاح لتسكير حسابات مع الخارج، وإلّا سيكون متوقفاً عن الدفع.

ما نواجهه اليوم، أن شروط مواصلة تثبيت سعر صرف الليرة باتت مُختلّة كلّياً، فالودائع تنخفض، وصافي تحويلات العاملين في الخارج يتراجع، والصادرات الضئيلة أصلاً تزداد ضآلة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة شبه معدومة، ولا سيّما في ظلّ أزمة العقارات التي كانت المقصد الأساسي لهذه الاستثمارات، وقد خرج من لبنان نحو 18,5 مليار دولار أكثر ممّا دخل إليه من عام 2011 حتى أيار/ مايو 2019، وهذا يعني أن التدفّقات المالية التي يحصل عليها لبنان من الخارج، على شكل تحويلات وديون خارجية واستثمارات أجنبية، لم تعد تكفي لتغطية الالتزامات على لبنان لمصلحة الخارج، وبات تمويل هذه الفجوة يستنزف موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وهي بمعظمها ودائع للزبائن مَعرّضة للخسارة في حال استمر هذا الاستنزاف. في المقابل، ترتفع الفوائد في الخارج وتتباطأ حركة رأس المال وتتضخّم فاتورة الاستيراد وتزداد المديونية وتتقلّص فرص الهجرة وتتدهور القيمة الشرائية للأجور والظروف المعيشية وبيئة الأعمال.

لا توجد خيارات كثيرة في مثل هذه الظروف، يقول الاقتصاديون، فعاجلاً أم آجلاً ستضطر الأطراف الحاكمة إلى مواجهة هذه الحقيقة. وهذا سيحصل عبر طريقتين: إمّا أن يُترك النظام النقدي القائم لينهار تحت وطأة الضغوط ويُترك الناس لمصيرهم الأسود، وإمّا أن تبدأ هذه الأطراف بالتفكير في إدارة عملية الانتقال إلى نظام نقدي جديد، يعيد الاعتبار للأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

نحن الآن نعيش هذه اللحظة بالذات، ويستولي علينا التشاؤم.

موازنات التقشّف الفاشلة من اليونان إلى لبنان

الموازنة ليست صكّاً محاسبياً لدكّان او شركة. وبالتأكيد ليست مباراة في الرياضيات بين الوزراء كما يتخيّلها البعض. بل تجسّد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فهي أداة مالية واقتصادية رئيسية تمكّنها من استنهاض الموارد المالية وخلقها وضخّها في مشاريع حيوية وضرورية لبناء اقتصاد منتج ومستدام وتوفير حاجات المجتمع. فمن خلال الموازنة تحدّد الدولة ماهية النظام الضريبي وعدالته، وتموّل الخدمات العامّة الأساسية للمواطنين وتنفق على الحماية الاجتماعية الضرورية المكفولة ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحدّث البنية التحتية وتستثمر في الأبحاث والتكنولوجيا والتعليم لبناء اقتصاد قادر على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب القوى العاملة بما يحدّ من هجرة الطاقات الشابّة والأدمغة

إياد الخليك
أستاذ جامعي
باحث في الاقتصاد السياسي

معظم النقاشات الدائرة في لبنان تنظر إلى الموازنة من منظار محاسبي ضيّق، بدلاً من النظر إلى تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، والتي يجب أن تعطى الأولوية. بحيث تتناقض الموازنة التقشفية التي تطرحها السلطة مع أبسط قواعد علم الاقتصاد «الكينزي» الحديث، الذي يقول بزيادة الإنفاق الحكومي (وليس التقشف)، في ظلّ المشاكل المتعدّدة الأبعاد التي يعاني منها لبنان، من ركود اقتصادي إلى بطالة مستفحلة، وتراجع الخدمات العامة الأساسية واهتراء البنية التحتية... فضلاً عن أنّها تضرب العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه شرعية الدولة الديموقراطية الحديثة، عبر المساس بالحقوق المُكتسبة للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين. ومن المرجّح أن الموازنات التقشفية التي وعدت السلطة بانتهاجها خلال السنوات المقبلة، ستفاقم التدهور الاقتصادي والاجتماعي، استناداً إلى ما تبيّنه تجارب الغير.

1- فشل اقتصاد السوق، ثورة «كينز» وصعود الدولة

لا بدّ، بداية، من إلقاء نظرة موجزة إلى الفشل الكبير لاقتصاد السوق في عام 1929 في توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، الذي أدّى إلى نشوء علم الاقتصاد الكينزي الحديث، إذ ضرب الانهيار الاقتصادي الكبير في عام 1929 الاقتصادات الصناعية المتقدّمة كالولايات المتحدة وإنكلترا وألمانيا، وأسهم في صعود نجم النازية في ألمانيا، إلى حدّ ما. فانخفض الناتج المحلّي الحقيقي في الولايات المتحدة بنحو 30% بين عامي 1929 و1933، وانهار نحو 7 آلاف مصرف وفق ما يفيد موقع الاحتياطي الفدرالي. ووصلت البطالة إلى معدلات مرتفعة جدّاً تقارب 25% من القوى العاملة، وأصبح عدد العاطلين عن العمل يقارب 12 مليون و830 ألف عامل، وانخفضت أجور الذين حافظوا على وظائفهم بنسبة 43%. وبات الكثير من الأميركيين يعانون من الفقر والجوع وارتفع معدّل الانتحار.

• ثورة كينز تطيح الاقتصاد الكلاسيكي

في ضوء هذا الواقع، أتت ثورة الاقتصادي الأهمّ في القرن العشرين جون ماينارد كينز، لتطيح النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الضيّقة والبعيدة من الواقع، والتي تتوهّم أن الأسواق قادرة على التصحيح الذاتي، ليقول إن الأسواق غالباً ما تفشل في تحقيق النموّ الاقتصادي القادر على توفير العمل للجميع، وإن الكساد الاقتصادي والبطالة المرتفعة يمكن أن يستمرّا لسنوات طويلة نتيجة قصور الطلب الإجمالي في الاقتصاد من دون أن تستطيع قوى السوق تصحيحه، فضلاً عن أن ارتفاع معدّلات البطالة وتراجع مداخيل العمّال يفاقمان مشكلة قصور الطلب، فتتراجع أرباح أصحاب العمل وتتكاثر خسائرهم ويتوقّف الاستثمار نتيجة الخسائر والتوقّعات السيئة، ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من الركود الطويل.

رأى كينز أنه لا بديل حينذاك من تدخّل الدولة عبر زيادة إنفاقها للتعويض عن الهبوط الكبير في طلب العمل والعائلات وتراجع الاستثمار، وذلك من أجل تحفيز الطلب وإعادة تشغيل دورة الإنتاج وخفض معدّلات البطالة، فتبدأ مداخيل العمّال بالارتفاع، ويزداد طلبهم على السلع والخدمات، وتزداد أرباح أصحاب العمل وتتحسّن التوقعات، الأمر الذي من شأنه أن يعيد الثقة إلى أصحاب رأس المال للاستثمار، فيدخل الاقتصاد في حلقة من النموّ الاقتصادي ناجمة عن ازدياد إنفاق الدولة والعمّال.

ويكون كينز بذلك قد أطاح النظرية الكلاسيكية والنيوليبرالية الضيّقة التي تعتبر الدولة والعمّال عائقاً أمام أرباح أصحاب رأس المال، مشيراً إلى أن الدولة والعمّال عبر إنفاقهم على مختلف السلع والخدمات هم المحرّك الأساسي لربحية أصحاب العمل والنموّ الاقتصادي المستدام.

• سياسات «الأنفاق الجديد» كأوّل تطبيق للاقتصاد الكينزي

انتُخب الرئيس الأميركي فرانكلن روزفلت عام 1933، في أعقاب الانهيار الاقتصادي الكبير، واتخذ سلسلة من الإجراءات الجذرية تحاكي توصيات كينز لناحية دور الدولة، إذ اعتبر في خطاب تسلّمه الرئاسة أنّ أولى مهمّاته هي القضاء على البطالة وإنعاش الاقتصاد.

أعلن روزفلت خطّة طوارئ للإنعاش الاقتصادي، فأنشأ إدارة الأشغال العامّة التي رصدت مبلغ 3,3 مليارات دولار للمرحلة الأولى فقط من خطة الإنعاش الاقتصادي الممتدّة بين عامي 1933 و1935، فيما وصل إنفاقها إلى 7 مليارات دولار حتى عام 1939 استفاد منها أكثر من 34 ألف مشروع، علماً بأن الإنفاق الحكومي في الولايات المتّحدة لم يكن يتجاوز 4,6 مليارات دولار وفق «الإحصاءات التاريخية» الصادرة عن مكتب الإدارة والموازنة التابع للبيت الأبيض، فجاءت هذه الخطّة بمثابة تطبيق عملي لسياسات كينز التي تدعو إلى زيادة الإنفاق العام في حالات الانهيار الاقتصادي، وأدّت إلى تحقيق إنجازات مهمة على صعيد البنية التحتية، حيث تمّ إيصال التيار الكهربائي إلى نحو 90% من المنازل في الريف في عام 1939، بعد أن كان التيار الكهربائي لا يغطّي سوى 10% منها. كما جرى تشييد ما يقارب 572 ألف ميل من الطرقات و78 ألف جسر و24 ألف ميل من مجاري الصرف الصحّي، وتمّ بناء 780 مستشفى و480 مطاراً، وأكثر من 15 ألف مدرسة ومحكمة ومبنى حكومي.

أدّى الإنفاق على المشاريع العامّة إلى خلق فرص عمل مهمّة في القطاعين العام والخاص، نتيجة ما يعرف بالأثر المضاعف (multiplier effect). فلم تقتصر فرص العمل على التوظيف المباشر في الدولة، بل ارتفع الطلب على صناعات القطاع الخاص، مثل الباطون والحديد ووسائل النقل التي تحتاج إليها تلك الأعمال. وكان لذلك انعكاس إيجابي نتج عن زيادة مداخيل العمّال، وبالتالي الطلب على السلع والخدمات النهائية. في المحصلة، انخفضت البطالة من 25% في عام 1933، إلى أقل من 15% في عام 1937. وارتفع الناتج المحلّي الحقيقي بنحو 40% خلال الفترة نفسها.

> «الفكرة المركزية هي ان السياسة المالية للحكومة، من جهة الانفاق وفرض الضرائب، او من جهة الاقتراض وتسديد القروض، او من جهة عملية إصدار الاموال او سحبها يجب ان تُقرّر في ضوء نتائج تلك الإجراءات على الاقتصاد، وليس وفقاً لقواعد تقليدية حول ما هو سليم او غير سليم»
>
> **آبا لرنر**

2- فشل المصارف وسياسات التقشّف في الأزمة المالية العالمية

شكّلت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 دليلاً إضافياً على مدى هشاشة اقتصاد السوق من دون رقابة الدولة ورعايتها، إذ انهارت على إثرها كبرى المصارف العالمية مثل جاي بي مورغن، وليهمان بروذرز وغولدمان ساكس، ما دفع حكومات الدول الأوروبية وأميركا إلى التدخّل بمئات المليارات من الدولارات لإنقاذ القطاع المصرفي من الانهيار الكامل، تجنّباً لأي عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع. وقد أدّت عملية الإنقاذ إلى ازدياد عجز المالية العامة.

من هنا، تعدّ الكلفة المرتفعة التي رتّبتها المصارف على الدول، المُسبّب الأوّل لازدياد العجز وأزمة المالية العامة في دول اليورو. وهو ما يمكن تشبيهه بالوضع في لبنان، لناحية استيلاء المصارف على قسم كبير من المال العام عبر الكلفة الباهظة لخدمة الدَّيْن العام. كذلك أدّى الانهيار في الأسواق المالية والمصارف إلى انهيار الاستثمار في القطاع الخاص، نتيجة ضيق التمويل وازدياد المخاطر والتوقّعات السلبية للمستثمرين، فانعكس ذلك بمعدّلات نمو سلبية وفترة ركود طويلة لعدد كبير من دول منطقة اليورو، ولا سيّما اليونان وإسبانيا والبرتغال التي شهدت ارتفاعات كبيرة في معدّلات البطالة.

• سياسة التقشّف في دول اليورو

بدلاً من أن تلجأ هذه الدول إلى السياسات المالية وزيادة الإنفاق الحكومي للتعويض عن انهيار الاستثمار الخاص وتراجع الطلب، كوسيلة للخروج من حالة الانكماش الاقتصادي، تبعاً للقواعد الكينزية، أحجمت الحكومات عن الإنفاق واعتمدت سياسة التقشّف، التزاماً بالشروط القاسية التي تفرضها مؤسّسات الاتحاد الأوروبي على منطقة اليورو لتخفيض عجز الموازنة والدَّيْن العام نسبة إلى الناتج المحلّي. وهي شروط مماثلة لتلك التي تضعها الدول المانحة على لبنان.

وكما جرت العادة، أتت السياسات على حساب الأطراف المُستضعَفين، أي العاملين في القطاع العام والمستفيدين من خدمات الدولة وتقديماتها الاجتماعية، بينما لم تبخل مؤسّسات الاتحاد الأوروبي والحكومات في إغداق مليارات الدولارات لإنقاذ المصارف، الأمر الذي شكّل الأساس لارتفاع العجز في المالية العامة وانفجار الدَّيْن الحكومي. أمّا السبب الرئيسي لاعتماد سياسات التقشّف، فهو أن الأولوية غالباً ما تكون لتسديد ديون أصحاب رؤوس الأموال والمصارف على حساب العمّال وذوي الدخل المحدود. وهو ما يحصل في لبنان أيضاً.

بدأت إجراءات التقشّف القاسية في عام 2010 في أوروبا، وطاولت اليونان وإسبانيا والبرتغال التي تعدّ من أكثر الدول تضرراً من الأزمة. وكانت إجراءات التقشّف أكثر قساوة في اليونان، إذ خفّضت الأجور بنسبة وصلت إلى 30%، وكذلك خُفّضت تعويضات البطالة والتوظيف، وبات يتمّ توظيف شخص واحد في مقابل كل خمسة أشخاص يخرجون إلى التقاعد. أمّا في إسبانيا، فقد أوقف التوظيف في القطاع العام وخُفّضت الأجور بنسبة 5%. وكذلك جمّدت البرتغال الأجور في القطاع العام وخُفّضت التوظيف، وبات يتمّ توظيف شخص واحد في مقابل كل شخصين يخرجان إلى التقاعد، وانتج ذلك بخفض الإنفاق الاجتماعي وبدلات البطالة. وقامت اليونان وإسبانيا والبرتغال بخفض الحدّ الأدنى لمالياتها العامّة من 15%، و11% و9,8%، على التوالي في عام 2009، إلى 5,6%، و5%، و4,4% في عام 2015.

• سياسة التقشّف تفاقم المأساة الاقتصادية والاجتماعية

جاءت نتائج سياسات التقشّف كارثية، بحيث فاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مشكلة الدَّيْن الحكومي التي وضعت سياسات التقشّف بحجّة حلّها؛ ويعود ذلك إلى ضيق أفق السياسات النيوليبرالية. وتبيّن قاعدة البيانات والإحصاءات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تفاقم الانكماش الاقتصادي بعد إجراءات التقشّف في عام 2010، وارتفاع معدّلات البطالة إلى مستويات خطيرة.

انخفض الناتج المحلّي الحقيقي في اليونان بنحو 10% منذ بداية الأزمة في عام 2007 حتّى عام 2010، وبنسبة 19% بين عامي 2010 و2013. أيضاً انخفض الناتج المحلّي الحقيقي في إسبانيا بين عامي 2007 و2010 بنحو 2,5%، وبنسبة 5,5% بين عامي 2010 و2013، فيما انخفض الناتج المحلّي الحقيقي في البرتغال بين عامي 2007 و2010 بنحو 1%، قبل أن ينخفض بنسبة 7% بين عامي 2010 و2013.

إلى ذلك، بلغت معدّلات البطالة أوجها في عام 2013، ووصلت في اليونان وإسبانيا إلى 27,5% و26%، على التوالي، وهو المعدّل نفسه الذي وصلته الولايات المتحدة بعد الانهيار الكبير في عام 1929! وبلغت 16,5% في البرتغال. أمّا البطالة عند الشباب فقد بلغت نحو 58% في اليونان و55% في إسبانيا، و38% في البرتغال في عام 2013.

كذلك انخفض الدخل الفردي الحقيقي في اليونان وإسبانيا إلى أدنى مستوياته في عام 2013، بما يقارب 26% في اليونان و11% في إسبانيا و7% في البرتغال. وازدادت نسبة الأشخاص المعرّضين للفقر والتهميش الاجتماعي من مجموع السكّان في اليونان، من 28% في بداية الأزمة إلى 36% في عام 2014. وارتفع هذا العدد في إسبانيا خلال الفترة نفسها بأكثر من ثلاثة ملايين شخص.

يقول الاقتصادي المعروف جوزف ستيغلتز إنّ «اليونان انحدرت إلى مستوى الانهيار الاقتصادي، ليس لأنها لم تطبّق سياسات التقشّف التي فرضتها مؤسّسات الاتحاد الأوروبي، بل لأنها طبّقتها».

• هل يفاقم التقشّف مشكلة الدَّيْن العام؟

المفاجأة الكبرى كانت بأنّ سياسة التقشّف فشلت حتّى في تحقيق هدفها المُعلن، أي خفض الدَّيْن الحكومي نسبة إلى الناتج المحلّي. ويعود ذلك، إلى حدّ ما، إلى الكلفة المرتفعة لإنقاذ القطاع المصرفي من الانهيار، وإلى الانكماش الاقتصادي الذي فاقمته سياسات التقشّف، وقد يكون السبب الأهم.

يؤدي الانكماش الاقتصادي إلى تراجع الأرباح ومداخيل العمّال، فينخفض إنفاق الأسر وكذلك الإيرادات الضريبة ويزداد العجز. ومن جهة أخرى، يؤدّي انكماش الناتج المحلي والأسعار إلى ازدياد الدَّيْن الحكومي نسبة إلى الناتج المحلّي.

في الواقع، انخفض الناتج المحلّي الحقيقي في اليونان بين عامي 2007 و2013 بنسبة 27%. وأكثر من ذلك، ارتفع الدَّيْن الحكومي نسبة إلى الناتج المحلّي من 103% إلى 180% بين عامي 2007 و2018؛ وأيضاً ارتفع الدَّيْن الحكومي في كلّ من إسبانيا والبرتغال من 35,6% و68,4% على التوالي في عام 2007، إلى 97% و122% في عام 2018!

الخلاصة

لا تبدو نتائج سياسات التقشّف مشجّعة على الإطلاق، بل نستطيع أن نقول إنها فاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً الدَّيْن العام. فهل كان ذلك يستأهل كل هذه المأساة الاجتماعية والمعيشية التي أفقرت الناس وجعلتهم من دون عمل، ولا سيّما الشباب منهم؟ يقول الاقتصادي آبا لارنر، إنّ الموازنة والسياسة المالية للدولة ليستا هدفين بحدّ ذاتهما، بل هما وسيلة لبناء اقتصاد منتج ومتنوّع قادر على تأمين فرص العمل للجميع وضمان الاستقرار والازدهار الاقتصادي بدلاً من الكساد، وكذلك توفير الخدمات العامّة والحماية الاجتماعية لضمان العيش الكريم للمواطنين. ولعلّ العدد الخاص الصادر عن «مجلّة كامبردج للاقتصاد» لتقييم سياسات التقشّف في ضوء التجربة الأوروبية الأخيرة يلخّص نتائج هذه السياسات، إذ يعتبر أنّ «التقشف يشكّل تهديداً للمجتمع بأسره، ويخلق انقسامات اجتماعية حادّة. ويهدّد أيضاً ركائز المؤسّسات الديموقراطية والازدهار الاقتصادي. ومن الواضح أنّ من يتحمّل العبء الأكبر للتقشّف هم العاملون في القطاع العام والناس الذين يعتمدون على الخدمات العامّة والتقديمات الاجتماعية... في المحصلة، إن السبيل الوحيد لتسديد الديون المترتبة على الاقتصاد، يكمن في تحفيز القدرة الإنتاجية للغالبية لزيادة الإنتاج... إذ لا يمكن سداد الديون عبر تخفيض الإنفاق بشكل متوحش، وبالتالي زيادة البطالة ووقف النمو الاقتصادي وإفقار شرائح واسعة من السكّان».

> **جاءت نتائج سياسات التقشّف كارثية، بحيث فاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الدَّيْن العام الذي وُضعت أساساً بحجّة حلّه**

هل يستأهل التقشّف كل هذه المآسي؟ دعونا لا ننسى أنّ «المفوض السامي الاقتصادي» على لبنان حالياً، هو ابن المؤسّسات النيوليبرالية نفسها التي فرضت التقشّف في دول منطقة اليورو، علماً بأنّه لم يصلنا شيء بعد من المساعدات الموعودة في مؤتمر «سيدر» منذ أكثر من سنة، كما أن التجربة مع مؤتمرات باريس 1 و2 و3 لا تشجّع على ذلك كثيراً. فهل المطلوب هو مغفرة الحرمان قبل وصول تلك المساعدات؟

هذه ليست دعوة إلى رفض المساعدات عبر مؤتمر «سيدر»، علماً بأنها ليست إلّا ديناً على لبنان في ذمّة المجتمع الدولي، بل هي دعوة إلى عدم الانجرار والتباري في خفض العجز تلبية لطلبات مفوّض سام جديد. إنها دعوة إلى حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية للشعب اللبناني كأولوية، وحماية الدولة ومؤسّساتها من محاولات التصفية التي قد تأتي على شكل خطّة اقتصادية ومالية، إلّا إذا كان الوقت قد حان لخصخصة المرافق العامة لتبسط الأوليغارشية السياسية والمذهبية والمالية سيطرتها الكاملة على ما تبقّى من الدولة ومؤسّساتها.

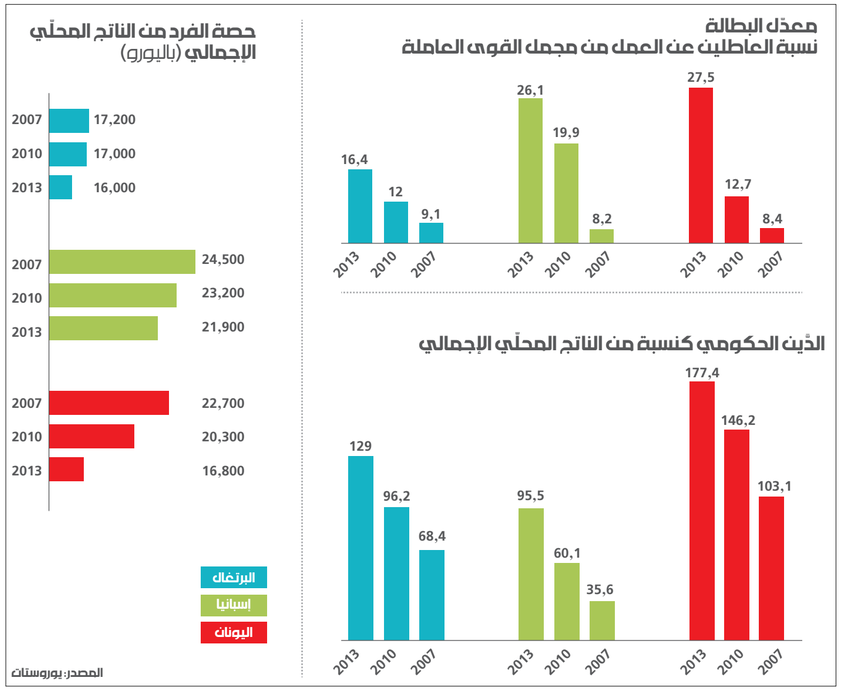

مؤشر

تحويلات المهاجرين لم تعد كافية!

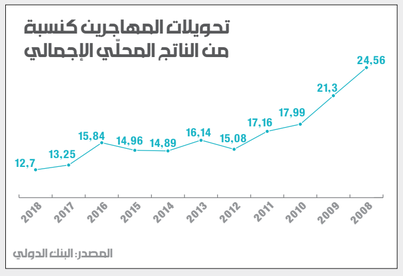

علي هاشم

لطالما شكّلت تحويلات المغتربين اللبنانيين أحد العناصر الأساسية في تمويل الاستهلاك منذ حقبة ما بعد الحرب، حتى أصبح متعاداً التذكير بوجود هذه التحويلات في التقارير الاقتصاديّة والتصريحات، بوصفها عنصر اطمئنان ومصدراً متداماً للتدفّقات المالية ولو تذبذب حجمها. لطالما شكّل «تصدير الأدمغة» لقاء الحصول على تحويلاتهم مصدر معاناة للأسر على المستويين الاجتماعي والإنساني، إلّا أن ظاهرة الإدمان على هذه التحويلات تركت أيضاً آثارها السلبية على بنية الاقتصاد اللبناني.

عام 2008 بلغ حجم هذه التحويلات وفق أرقام البنك الدولي نحو 7,18 مليار دولار، وهو ما شكّل في حينها ما يقارب ربع الناتج المحلّي الإجمالي في تلك السنة (29,28 مليار دولار). لقد ساهم حجم التحويلات الكبير مقارنة بحجم الاقتصاد اللبناني بتغذية فائض التحويلات الخارجية التي رفدت لبنان ومصارفه بالعملة الصعبة، التي يحتاج لها لضمان ثبات سعر الصرف وتمويل الدَّيْن العام بالعملة الصعبة، في ظل ضعف النشاط الإنتاجي والعجز الكبير في الميزان التجاري.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد المهاجرين منذ ذلك الوقت، إلّا أن حجم التحويلات تذبذب لكن من دون أن ينخفض إلى أقل من 6,7 مليار دولار (وهو أدنى مستوى وصل إليه في عام 2012) ومن دون أن يرتفع أكثر من 7,6 مليار دولار (المستوى الأعلى له في عام 2016). علماً أن حجم التحويلات كان يتأثّر بالأوضاع الاقتصادية في بلدان المهجر، وباستقرار الوضع المحلّي في لبنان.

في عام 2018، بلغ حجم هذه التحويلات نحو 7,2 مليار دولار، وهو ما يقارب المستوى الذي وصلت إليه في عام 2008. إلّا أن الناتج المحلّي خلال السنوات العشر الماضية، ارتفع من 29,28 مليار دولار عام 2008 إلى 56,64 مليار دولار عام 2018، ما أدّى إلى انخفاض نسبة هذه التحويلات من الناتج المحلّي الإجمالي من نحو الربع إلى 12,7%، ما قلّص من قدرة هذه التحويلات بالمقارنة مع حجم الاقتصاد المحلّي وحاجاته للعملة الصعبة.

فخلال هذه الفترة، ومع نمو حجم الاقتصاد المحلّي، توسّع العجز في الميزان التجاري من 12,66 مليار دولار عام 2008 إلى 17,03 مليار دولار عام 2018، وهو ما يعطي صورة أوضح عن تزايد التحدّيات التمويلية محلّياً بالمقارنة مع محدودية حجم تحويلات المغتربين. ولعلّ هذه المحدودية بالذات كانت أحد العوامل التي أدّت إلى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات خلال السنوات الماضية إلى جانب عوامل أخرى، قبل أن تنفجر الأزمة بقوّة هذه السنة على خلفيّة الشكوك بقدرة النظام المالي على الصمود.

لا يكمن أصل المشكلة في عدم قدرة هذه التحويلات على النموّ بشكل متناسب ودائم مع نمو الاقتصاد المحلّي، خصوصاً أن نسبة هذه التحويلات من الناتج المحلّي لا تتخطّى 1,52% في الدول المتوسّطة الدخل، و0,75% على مستوى العالم، وهو ما يعني أن ارتفاع هذه النسبة في الحالة اللبنانية يشكّل الاستثناء الصريح. لا بل تكمن المشكلة في الاعتماد طوال الفترة السابقة على هذه التحويلات - إلى جانب مصادر أخرى للتدفّقات المالية من الخارج - لتعزيز النمط الاقتصادي الريعي المُدمن على هذا النوع من التدفّقات المالية، على حساب خلق نشاط اقتصادي منتج.

فوفق تقرير صادر عن «بنك الاعتماد اللبناني»، ساهمت تحويلات المغتربين وحدها في تمويل 21,12% من نمو الودائع بين عامي 2002 و2016، وهو ما يؤكّد وفق التقرير نفسه دور هذه التحويلات في المحافظة على نموّ مستقر في الودائع. أمّا النتيجة الفعلية فكانت توظيف هذه التحويلات في طفرة القطاع المالي السابقة، والتي نحصد الآن نتائجها من خلال الأزمة القائمة اليوم. وهو ما جعل من هذه التحويلات فرصة ضائعة كبرى، إذ كان من الممكن الاستفادة منها للاستثمار في القطاعات المنتجة، للخروج من دوّامة العجز التجاري المزمن.

قراءات

مقال

حان الوقت لمرحلة ما بعد الرأسمالية

بول ماسون

إذا كنّا محظوظين فسيكون العالم بقف الآن على شفير انتقال سريع إلى مرحلة ما بعد الكربون. ونحن على علم كيف سيقاس هذا الانتقال؛ فالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ IPCC ومنظّمات أخرى، وضعت مقاييس مفصّلة وجداول زمنية لذلك. والخلاصة أن علينا أن نخفّض انبعاثات الكربون إلى النصف بحلول 2030 والوصول إلى مستوى صفر من الكربون بحلول 2050.

ولكن، لنفترض أننا على المقياس الزمني نفسه أردنا أن نبدأ الانتقال إلى مرحلة ما بعد الرأسمالية. فكيف نُقيس ذلك؟ المرّة الوحيدة التي حاول أحد ذلك كانت مع فلاديمير لينين وعجرفة «شيوعية الحرب» وانتهت بانحلال وتصلّب اتحاد الجمهوريات السوفياتية للبونيد بريجنيف. وكان أحد أكثر جوانب عمليّة الانتقال السوفياتي الفاشلة إثارة للذهول هو الارتباك النظري التام.

فهم الاقتصادي يفغيني بريوبراجنسكي الانتقال بأنه تبادل بين القوانين الموضوعية للسوق ومحاولات تخطيط الاقتصاد. ولكن في ظل العقيدة الستالينية كانت العمليّات الموضوعية الكامنة وراء آليات التوزيع في السوق قد انتهت. تعتمد أطروحة ما بعد الرأسمالية مساراً مختلفاً أبعد من السوق، يقوم على الأتمتة الحاسمة للنشاط الإنتاجي وفصل العمل عن الأجر والاستفادة من تأثير الشبكة وإتاحة البيانات للجميع. وتدعو الدول إلى:

- إتاحة ولادة قطاع اقتصادي غير سوقي يتشكّل من صناديق تعاضد وتعاونيات ومجمّعات وفرة نسبية.
- توسيع القطاع الحكومي لتأمين الخدمات الأساسية الشاملة والدخل الأساسي.
- تعزيز تأثيرات الشبكة من أجل خلق منفعة عامّة مجّانية لا تتحكّم فيها الملكية الخاصة والتبادل السوقي، بشكل أسرع ممّا لو أعيد إنتاجها عبر الحاجات الجديدة والأشكال الجديدة من الندرة.

انخفاض ساعات العمل

في صميم عملية الانتقال ما بعد الرأسمالي يكمن تعزيز هاتين النتيجتين. فتفكيك و/أو الاستحواذ الحكومي على الشركات الكبرى، وإزالة قدرتها الضارية على التسعير، يشجّعان على انهيار الأسعار نحو مستوى تكاليف الإنتاج. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز المساومة على الأجور وتوفير أجر اجتماعي عال من الخدمات العامّة المجّانية وتحقيق الرفاهية الشاملة تشجّع الأتمتة السريعة للاقتصاد، ما يؤدّي إلى انخفاض ساعات العمل اللازمة لإعادة إنتاج الحياة البشرية.

كتب بريوبراجنسكي أنه «بالنسبة إلى الحقبة الانتقالية... فإن المقياس الذي يحدّد نجاح المجتمع الجديد هو زيادة كمّية المنتجات (وليس السلع) التي تتعامل معها الأجهزة الموزّعة لـ«الدولة البروليتارية». ولكن بالنسبة إلى عملية الانتقال ما بعد الرأسمالية القائمة على فكرة الاستبدال العضوي الدقيق لعلاقات السوق بعلاقات تعاونية، فإن قياس المخرجات استناداً إلى كمّية المنتجات سيكون غير مناسب تماماً (واضعاً جانباً المشكلة البيئية الواضحة لقياس النجاح بهذه الطريقة).

لا يعتزم ما بعد الرأسماليين إنشاء دولة ذات «أجهزة توزيعية» بل قطاع غير سوقي يتمتّع بديناميّات خاصّة وعفوية: اتحاد للائتمان، بنك لا يبغي الربح، منصّة تعاونية، مشروع مفتوح المصادر للبرمجيات، ثقافة تطوّعية، مشروع ثقافي مدعوم، وما إلى هنالك. لذلك، لا يمكن أن يكون «المقياس» هو عبارة عن «أشياء يتمّ إنتاجها خارج السوق»، بل عن النسبة المتناقصة لساعات العمل المبذول مقابل أجر، مقارنة بالساعات التي نقضيها في أوقات الفراغ والنشاط غير المأجور.

نظرية قيمة العمل

ولكن كيف نقيس التقدّم؟ على الرغم من أن بريوبراجنسكي أخطأ في العديد من الأمور، إلّا أن أحد أهمّ الأمور التي قدّمها للاقتصاد الانتقالي هو أن على الدولة إزالة الغموض عن خطواتها الخاصّة. ففي حين أن ماركس وكذلك سميث وريكاردو استعملوا نظريّة قيمة العمل كسبيل لإزالة الغموض عن العملية الكامنة وراء التبادل التجاري، أرادها بريوبراجنسكي أن تقود السياسة.

وتفترض النظرية أن القيمة النقدية لكلّ شيء يتمّ إنتاجه ضمن اقتصاد معيّن تساوي القوة المبذولة في العمل لبلوغ المُنتج الكامل. وبالنسبة إلى الماركسيين، يشتمل ذلك على العمالة الحيّة و«الميتة»، أي العمل المُنجز مقابل أجر في فترة معيّنة زائداً العمل الذي تقوم به الآلات، إضافة إلى المواد الخام والمصانع والتدريب والطاقة وما إلى ذلك. والأسعار هي المقياس لمقدار وقت العمل المجرّد في كل سلعة.

في الرأسمالية التقليدية، يحصل توليد الفائض عن طريق إجبار اليد العاملة على القيام بالمزيد من العمل أكثر ممّا هو مطلوب لإعادة إنتاج قوة العمل. إلّا أن رأسمالية المعرفة قضرت عملية إعادة الإنتاج التقليدية للرأسمال من ناحيتين.

أوّلاً ما يسمّى تأثير التكلفة الحدّية (الهامشية) الصفرية الذي ينخفض فيه سعر السلعة ليساوي كلفة إنتاجها تاركاً الشركات تعتمد بشكل كبير على القوة السوقية (على العقل والمستهلكين والشركات الأخرى) لتدافع عن تسعير هامش الربح. ثانياً تكنولوجيا المعلومات بإمكانها أن تحفّز الأتمتة بشكل يدمّر الوظائف ويجرّدها من المهارات من استحالته في الوظائف «العالية الإكراه» وفي الوظائف التي تتطلّب أدنى المهارات في سوق العمل، تمّ إرساء الحقّ في القيام بهذه الأنشطة بين شرائح واسعة من الطبقة العاملة مقابل أجر والطبقات المهنية.

المطلوب هنا أن يقوم هؤلاء العمّال بعمل هائل مقابل وقت فراغهم. وبالنتيجة، فإن الهوس الرأسمالي بإنشاء وحدات مُجرّدة من وقت العمل وفرض حركات مُحدّدة على العمّال، وهو ما بدأ في ظل التايلورية في تسعينيات القرن التاسع عشر، أصبحا أقل أهمّية من إنجاز المشاريع في مهل محدّدة وبجودة معيّنة.

بدلاً من مسار واحد لإنتاج القيمة نابع من الاستغلال في مكان العمل، هناك الآن ثلاثة مصادر لإنتاج القيمة تكمن في أنشطتنا النمطية. الأوّل هو العمل الذي ينتج فائض القيمة بالمعنى الماركسي التقليدي ويوفّر الأجور التي يمكن بها تحقيق الفائض من خلال الاستهلاك. ثانياً، الاستغلال المالي، عن طريق نظام الائتمان: القروض العقارية وديون بطاقات الائتمان وقروض السيارات وقروض الطلاب وتوريق المدفوعات العادي. ثالثاً، استخراج البيانات، حيث تستخدم فئة جديدة من الشركات تأثير التكلفة الحدّية الصفرية لتوفير سلع تكنولوجية باقل من سعر الكلفة وإنشاء «حديقة مسوّرة» من الخيارات المتاحة للمستهلكين حيث تُعرض علينا سلع مرتفعة السعر (مثل محتوى نتفليكس) أو يتمّ بيع بياناتنا السلوكية للمعلنين والمسوّقين.

لا يعتزم ما بعد الرأسماليين إنشاء دولة ذات «أجهزة توزيعية»، بل قطاع غير سوقي يتمتّع بديناميّات خاصّة وعفوية. حيث يكون «المقياس» هو النسبة المتناقصة لساعات العمل المبذول مقابل أجر، مقارنة بالساعات التي نقضيها في أوقات الفراغ والنشاط غير المأجور

تداعيات عميقة

يترتّب على ذلك تداعيات عميقة للنقابة العمّالية الثنائية البعد أو النظرة الديموقراطية الاجتماعية لميزان العمل والحياة، الذي لا يمكن أن يتعلّق فقط بتخفيض معدّل ساعات العمل في السنة البالغ 1700 ساعة بنسبة الخُمس.

يحتاج رأسماليو المعرفة والساعون وراء الربح، قبل كلّ شيء، إلى قوّة عاملة يتمّ توظيفها بشكل آمن بما يكفي للوصول إلى أهمّ جهازين: الهاتف الذكي والحساب المصرفي (اللذين يتمّ دمجهما في تقنية واحدة عبر محفظة أبل وباي بال، والعملة الرقمية الجديدة لفايسبوك). فهم لا يحتاجون إلى أن يكون معدّل استخراج الفائض عالياً داخل العمل الإنتاجي نفسه كي تبدو الأجور مرتفعة بما يكفي لتتوافق مع سعر الفائدة، وأن يكون الانضباط في العمل ضعيفاً بما يكفي حتى تتمكّن الموظّفة من استخدام هاتفها.

يمكننا نظرياً أن نوسّع «وقت الفراغ»، وفي الوقت نفسه أن نسهّل استعباد أجزاء كبيرة من القوة العاملة في إطار هذه الأشكال من الاستغلال التي لا ترتكز على العمل. غير أنه في المشروع ما بعد الرأسمالي، لا تقوم الفكرة ببساطة على تقليص ساعات العمل مقابل أجر، بل على توسيع عدد الساعات التي تصرف من دون منح قيمة لرأس المال. وفي صلب ذلك يكون تخصيص جزء محدّد من يوم العمل أو الأسبوع أو السنة لقضائه في إنشاء فائدة غير سوقية - المشاركة في مشروع برمجيات مفتوح المصادر أو حاضنة يديرها المجتمع أو التطوّع في مزرعة في المدينة أو ببساطة خلق ثقافة يستهلكها الآخرون.

يجب أن تتضافر الجهود على جبهات عدّة من أجل تحقيق المشروع. فالسعي وراء تشريعات لتخفيض أسبوع العمل من دون تكبيد الأجور أيّ خسارة، يعزّز الأتمتة. وفرض دخل أساسي عالي وخدمات شاملة يقدّم أيضاً الدعم لتسريع الأتمتة. وهذا يضعف الرابط بين البقاء (عيش الكفاف) والعمل، ما يتيح للمزيد من الناس الصمود مع ندرة الوظائف ذات الأجور الجيّدة، ويعوّض عن ضعف القوة التفاوضية لليد العاملة في اقتصاد زبُقي ومالي.

حتى الانتقال من أسبوع عمل من خمسة أيام إلى أسبوع من أربعة أيام من شأنه أن يقود إلى تحوّل ثقافي هائل في المواقف من العمل: فالذين خضعوا للتجربة يقولون إنّه يخلق أكثر من مجرّد «عطلة نهاية أسبوع طويلة للغاية»، بل له أيضاً تأثيرات نوعية على الإبداع خلال أسبوع العمل، ويحسّن الرفاهية ويبحث على أنشطة جديدة خلال فترات اللاعمل.

ولكن الانتقال إلى أسبوع عمل من ثلاثة أيّام من شأنه أن يذهب أبعد من ذلك: من شأنه أن يحوّل اللاعمل إلى قاعدة عامّة والعمل المدفوع إلى استثناء. فالإنتاج والاستهلاك الثقافيان من قبل قوة عاملة أقل إجهاداً، وأكثر تعليماً، سيصبحان سمة حياتية رئيسية بالنسبة إلى الجماهير.

ازدهار القطاع غير السوقي

وفي هذا السياق، سيبدأ دعم الدولة لنماذج الأعمال غير السوقية في خلق قطاع اقتصادي غير سوقي مزدهر مع قوى داخلية خاصّة متآزرة. وسنشهد تشكّل سلاسل إمداد غير سوقية، بالإضافة إلى المزيد من أوجه التآزر الأفقية القائمة بين تعاونيات المستهلكين والمنتجين في مدن مثل مدريد وامستردام (حيث تشجّع الدولة على إنشائها). لا شيء غير الطبيعة الضارية للشركات الحالية التي يعزّزها ضعف المشرّعين، يمنعنا من تكليف التعاونية لتكون الشكل السائد لأي شيء من طلب تاكسي إلى التملّك القصير الأجل. والأمر نفسه ينطبق على توفير الدول رأس المال للتعاونيات والمصارف غير الربحية.

وكما حاججت في كتابي «ما بعد الرأسمالية»، فإن دور الدولة ليس التخطيط لتحقيق مخرجات دقيقة، بل لخلق مساحة لمؤسّسات جديدة وأشكال ملكية ومصادر رأسمال وسلوكيات منتجة. بالنسبة إلى بريوبراجنسكي - الذي أطلق عليه الرصاص خلال حملة «التطهير الأعظم» في العام 1937 - فإن قياس تقدّم الاشتراكية كان عدداً من الأمور التي تقدّمها الدولة. وحقّ العامل في هذه الأمور كان دائماً مرتبطاً بكمّية العمل المُنجز، عبر نظام رمزي أو عملة غير قابلة للتداول.

بالنسبة إلينا، فإن قياس تقدّم مرحلة ما بعد الرأسمالية هو خفض ساعات العمل في نظام الأجور ورفع وقت الترفيه الذي ينفق من دون منح قيمة لرأس المال عبر استخراج البيانات ورفع حجم الأنشطة التي تحصل في المؤسّسات غير السوقية. لذلك، من غير المرجّح، أن يكون الحصول على الخدمات والأجر الأساسي مرتبطاً بساعات معيّنة من العمل أو بمستوى مهارات معيّن. وفي مجتمع متقدّم، يجب أن يكون ذلك من دون شروط، وبالتالي شاملاً.

وعلى الرغم من أنه ستكون هناك مقاييس أخرى - مثل انخفاض الفقر وارتفاع الرفاه وتراجع معدل الفائدة المستحقّة على المستهلكين - إلّا أن المقياس النهائي للانتقال إلى ما بعد الرأسمالية هو الوقت.

SocialEurope

ترجمة لمياء الساحلي

بول ماسون كاتب بريطاني رائد ومقدّم تلفزيوني ومؤلّف كتاب «ما بعد الرأسمالية: دليل إلى مستقبلنا» Postcapitalism: A Guide to Our Future).

انجل بوليغان ـ المكسيك

أكبر سنّاً وأكثر حكمة؟ حين تخطئ الحكومات في مقاربة إصلاح المعاشات التقاعدية

معدلات الاعتماد العالية على المعاشات التقاعدية قد تستلزم إصلاحاً ولكن لا يعني ذلك أن يكون غير عادل

ستيف كولتر

أوروبا تشيخ. فمع حلول 2060، يُتوقّع أن يكون أكثر من ربع سكان الاتحاد الأوروبي فوق الـ65 عاماً. وتتسارع الشيخوخة مع تقاعد جيل الطفرة واستمرار متوسّط العمر المأمول في الارتفاع.

وفيما يحتفل معظمنا بأن الناس يعيشون حياة أطول وأكثر صحة، يشعر الديمغرافيون والمسؤولون الماليون بالقلق من الاتجاهات الحالية التي تعني أنّ المزيد منّا يمكن أن يعيشوا تقاعدهم في الفقر. فالمشكلة هي أننا لا ندّخر ما يكفي إذ بحسب شركة التأمين «أفيفا» يحتاج الأوروبيون إلى ادّخار تريليوني دولار إضافية سنوياً لردم الهوة في معاشات التقاعد، أي الفرق بين ما يحتاج الناس إلى ادخاره لتأمين تقاعد مناسب وما يدّخرونه فعلياً.

ومع استمرار اعتماد معظم الناس على معاشات الدولة لتغطية نفقاتهم بعد التقاعد، سيترك السكان المسنّون عواقب وخيمة على الأوضاع المالية للدول الأعضاء. فمع إحالة دافعي الضرائب العاملين إلى التقاعد سيبدأون بأعداد متزايدة بالمطالبة بمعاشات الشيخوخة. وبالتالي، هناك حاجة إلى اتّخاذ إجراءات لضمان أن يكون التقاعد المناسب، مقبول التكلفة ومتاحاً للجميع.

ولكن بالطبع ثمة طريقة صحيحة وأخرى غير صحيحة للقيام بذلك. ففي الوقت الحالي تتجه السياسة المفضّلة إلى تقليص معدل اعتماد الناس على معاشات التقاعد من خلال جعلهم يعملون لوقت أطول و/أو التخفيف من سخاء معاشات التقاعد.

ولكن هذا الأمر يواجه مقاومة. ففي كرواتيا مثلاً، نجحت النقابات العمالية في حشد الدعم الشعبي للمطالبة بإجراء استفتاء على خطط الحكومة لرفع سن التقاعد من 65 إلى 67 وتقليص المبلغ الذي يحصل عليه المتقاعدون. ومن المتوقع أن يبلغ العدد النهائي للموقّعين على العريضة 700 ألف، أي حوالى 20% من السكان، وهو رقم يفوق كثيراً سقف الـ373 ألف المطلوب لإجراء الاستفتاء. ونجحت النقابات أيضاً من خلال جمع التواقيع في إقناع البرلمان بتثبيت سنّ التقاعد عند 64 عاماً.

يحتاج الأوروبيون إلى ادخار تريليوني دولار إضافية سنوياً لردم الهوة في معاشات التقاعد، أي الفرق بين ما يحتاج الناس إلى ادخاره لتأمين تقاعد مناسب وما يدّخرونه فعلياً.

لماذا تسعى بعض الحكومات بشدّة نحو رفع سن التقاعد؟ ولماذا تواجه بالرفض؟

ناشطون سياسيا

قلّة من الناس يحبون عملهم إلى درجة لا يرغبون في التخلّي عنه. ولكن معظم الناس يتطلّعون إلى اليوم الذي يرتاحون فيه، لذلك يستاؤون من سعي الحكومات إلى تأخير هذا اليوم. وهذا الأمر يمثّل مشكلة للإصلاحيين. وتشير العديد من الدراسات إلى أنّ كبار السن ينشطون سياسياً ويصوتون بأعداد أكبر من الشباب. والتوجّهات لجعل الناس يعملون لفترة أطول غذّت الاستياء والغضب أحياناً في سوق العمل قد يجعل من غير الواقعي بالنسبة إلى الكثير من الناس البقاء في العمل لفترة أطول. فإلى حين معالجة ذلك، قد تعني الحياة العملية الطويلة ببساطة قضاء وقت أطول في الفقر، لأن إعانات البطالة تكون عادة أقل سخاءً من معاشات التقاعد.

ثانياً، إن الفئات الأدنى على السلّم الاجتماعي لديها مأمول حياة أدنى، لذلك فهي تتوقع فترة تقاعد أقصر وهذه الفئات قد لا تكون ادّخرت لتغطية نفقات الخروج من العمل. وبالتالي فإن جعل أفراد هذه الفئات ينتظرون أكثر قبل الحصول على معاشات تقاعدية من الدولة لن يكون أمراً عادلاً، لأنه قد تكون لديهم سنوات أقل للاستمتاع بها.

لذلك يميل الإصلاحيون إلى مقاربة مسألة إصلاح معاشات التقاعد بأكثر طريقة مملة وباردة ممكنة. فيدخلون التغييرات ببطء إلى أمور مثل سن التقاعد بشكل يجعلها تحصل في فترة لاحقة جداً وبشكل يشعر معظم الناس أنها لن تطالهم مباشرة وأنها بعيدة إلى درجة تجعلها لا يأبهون.

تعتمد معظم دول الاتحاد الأوروبي الـ15، الـ65 عاماً سنّاً للتقاعد. ولكن كلّاً من الدنمارك وفرنسا وألمانيا وإسبانيا ستتحوّل من 65 إلى 67 عاماً، بينما يبلغ الهدف المخطط له في المملكة المتحدة وإيرلندا 68 عاماً. ومن المقرر أن تدخل معظم هذه التغييرات حيّز التنفيذ بعد عام 2020. أما في الدول الأحدث انضماماً إلى الاتحاد، فإنّ سن التقاعد أقل بشكل عام ولكن من المتوقع أن ترفع معظم هذه الدول السن إلى المستوى نفسه خلال العقد المقبل. كما أن العديد من الدول أيضاً لديها خطط للتقاعد المبكر تسمح بخروج العامل من القوى العاملة قبل بلوغ سن التقاعد . وفي بعض الحالات من دون خصومات على المعاش التقاعدي إذا كانت فترة التأمين طويلة بما فيه الكفاية.

متوسط العمر المأمول

في كرواتيا، استندت النقابات في حملتها المعارضة لرفع سن التقاعد على الحجّة بأن الحكومة تحاول فرض سن تقاعدية على الكراواتيين على النمط الأوروبي الغربي، حيث متوسط العمر المأمول أعلى من المعدّل العام. ولكن في كرواتيا، يعاني المواطنون أكثر من الأمراض ويعملون في ظروف عمل أصعب ومستوى التكنولوجيا لديهم متدنٍّ. لذلك حين طرحت الحكومة رفع السن التقاعدية، اختار الكرواتيون مقاومة خطوة إصلاحية اعتبروا أنها ذهبت بعيداً وبسرعة كبيرة.

من كل ما سبق، يمكن استخراج درس للإصلاحيين: يتوقع المواطنون أن تُدار ماليتهم العامة بحذر. ولكن لا يجب تجاهل المسائل المرتبطة بالإنصاف والمتعلقة باختلاف مستويات الدخل ومتوسط العمر المأمول للشرائح السكانية المتأثرة. لذلك فإن المبدأ التوجيهي الذي يجب أن يحرّك الإصلاحيين هو: سرعة أقل وعدالة أكثر.

SocialEurope

ترجمة لمياء الساحلي

ستيف كولتر هو مسؤول التواصل في معهد الاتحاد الأوروبي للنقابات وزميل زائر في المعهد الأوروبي لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

هندسة مالية vs هندسة مالية

«مسألة السيادة هي: هل الدولة تسيطر على عالم المال، أم عالم المال يسيطر على الدولة؟ في اليونان، على سبيل المثال، الأخيرة هي الحقيقة، حيث سيادة الدولة أمرٌ هامشي وجزء صغير من علاقات القوة التي تُسيِّر هذا البلد»

ديفيد هارفي

منذ نحو السنتين، نشر أحد الاقتصاديين اللبنانيين ورقة بعنوان «الأزمة المالية في لبنان»، أتى فيها على بعض من مسبِّبات أزمة مالية مُحتملة في لبنان، وانتقد فيها الحسابات لدى مصرف لبنان وكيف أن دفعه الفوائد العالية على ودائع المصارف لديه والهندسات المالية التي اتبعها تُؤثّر بميزانيته، ما ينعكس سلباً على المشهد النقدي في البلاد. يومها، ردّ المصرف المركزي، ربّما للمرّة الأولى في تاريخه على ورقة ذات صفة بحثية. طبعاً، منذ ذلك الوقت وحتّى الآن، وعلى عكس رغبات المصرف المركزي، استمر الوضع النقدي بالتدهور، وصدرت تقارير عدّة من جهات عدّة: من تقرير غولدمان ساكس «الشهير» الذي تحدّث عن إعادة هيكلة الدَّيْن من أجل ضمان استدامته (ولكن لم يردّ عليه المصرف المركزي!)، مروراً أخيراً في حزيران/ يونيو الماضي بورقتين، الأولى لأحد موظّفي المفوضية الأوروبية الذي يُقرأ مضمونها من عنوانها «هل يستطيع لبنان أن يستمر بتحدّي الجاذبية إلى الأبد؟»، والثانية تقرير لمؤسّسة التصنيف «موديز». والأخير، أثار عاصفة محدودة واستدعى دفاعاً، كالعادة، من البعض عن النظام الاقتصادي اللبناني، واتهامات من البعض الآخر ذهبت إلى وضعه في إطار «نظريات المؤامرة» على لبنان!

أخيراً، في بداية هذا الشهر، أصدر صندوق النقد الدولي تقريره حول لبنان تحت ما يعرف بالبند الرابع. طبعاً، أكثر ما ذكره التقرير ليس بجديد على تقارير الصندوق، وخصوصاً لجهة انحيازه المستمرّ إلى زيادة الضرائب غير المباشرة وزيادة الضريبة على القيمة المضافة وعلى البنزين، وحلّ معضلة الكهرباء مالياً فقط، وعدم تطرّقه إلى أيّ نوع من الضرائب المباشرة على الأرباح والثروة. اللافت هذه المرّة، الذي يكمن وضعه في سياق ورقة الاقتصادي توفيق كاسبار المذكورة آنفاً، أن الصندوق تطرّق إلى الوضع النقدي وخطّة وزارة المالية لإصدار سندات خزينة بقيمة 11 ألف مليار ليرة بفائدة 1 بالمئة، ما يوفّر على الخزينة أكثر من 650 مليون دولار سنوياً، حيث قال: «إن شراء مصرف لبنان للسندات المنويّ إصدارها ستؤدّي إلى أن تسوء حالة ميزانية المصرف وستُضرب صدقيته. كذلك فإنه يجب ألّا يحصل أي ضغط على المصارف لشراء هذا الدَّيْن المتدني الفائدة». لكن اللافت أكثر، أن هذا الموقف تحوّل فجأة لدى المعلّقين والصحافة وبعض السياسيين إلى «فيتو» من الصندوق على هذه السياسة. وهذه المرّة أيضاً، صمت المصرف المركزي، ولكن هذه المرّة يمكن اعتبار سكوته من ذهب، أي إنه موافق على «فيتو الصندوق». ومن هنا يبدو الأمر كلّه وكأنه ليس «إملاءً» من صندوق النقد على لبنان، بل انعكاس لإملاءات الرأسمال المالي اللبناني على الصندوق. وبالتالي، يمكن استشراف استكمال سيطرة الرأسمال المالي على القرار السياسي اللبناني، في ما يمكن أن نسمّيها الطريق الحقيقية إلى اليونان.

لماذا تهتم التقارير أكثر بلبنان ولماذا هو يهتمّ أكثر بها؟

في هذا الإطار، يتزايد الاهتمام المحلّي بالتقارير وتزداد التقارير اهتماماً بلبنان. وهناك سببان لهذا: الأول، منذ 2011 والتدفّقات المالية إلى لبنان تتراجع، ونحن في حالة «أزمة حساب الرأسمال»، وأصبح بالتالي التدفّق المالي الإضافي ليس مضموناً بسبب استهابة مصدّري هذا الرأسمال من الوضع الناشىء، وبالتالي يزداد الضغط على العملة اللبنانية وعلى قدرة المصرف المركزي على الاستمرار في تثبيتها، وهذا الأمر إذا تفاعل سيؤدّي إلى إطاحة هذا التثبيت، وهذا لسان حال هذه التقارير علناً أو إيحاءً. ثانياً، منذ 2009، بدأ صعود «حامل السندات» عالمياً، إذ تزايد منذ ذلك الوقت حصّة الأسواق العالمية من إصدارات اليوروبوندز اللبنانية. وهذا الدائن العالمي يستجيب لما تقوله التقارير على عكس ما كان يحصل من قبل، حيث كان الدَّيْن فقط «محلّياً». وعلى الرغم من أننا لم نصل بعد إلى مرحلة حيث يقرّر هؤلاء مصير الليرة اللبنانية، كما حدث مع بعض الدول، إلّا أنهم بدأوا يضعون ضغطاً سيكولوجياً على الأسواق لم يكن موجوداً من قبل. فالاقتصاد السياسي للدَّيْن العام في لبنان دخل إليه لاعب جديد، وهناك تشقّقات في أطرافه الأخرى: المصارف والمصرف المركزي ووزارة المالية بسبب وضع الشروط من قبل «سيدر» وبسبب انفجار الموازنة على أثر سلسلة الرتب والرواتب، وبسبب حمل مصرف لبنان لنحو 3/1 الدَّيْن العام، بينما يدفع للمصارف فوائد على ودائعها لديه. وقد أدّى كلّ ذلك إلى عودة إلى التوتر بين وزارة المالية ومصرف لبنان، كما حدث قليلاً في عام 1998، وذلك حول نسب الفوائد. وبالتالي، بدأنا نرى أخيراً تململاً واضحاً من الجانبين، أحدهما تجاه الآخر.

التعاون أم السيطرة؟ هندسة مالية معاكسة

هذا الخلاف بين وزارة المالية ومصرف لبنان، ومن ورائه المصارف اللبنانية وصندوق النقد الدولي، يبدو أنه وُئِدَ في مهده. وهذا الخلاف يقع في إطار ما يُعرف بمعضلة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية. والأمر يتمحور عادة حول ـ كما في الخلاف الحالي ـ مستوى الفوائد. لكن الأمر ليس فقط موضوعاً «محاسباتياً» كما ينظر إليه في لبنان الآن لحلّ معضلة آنية كعجز موازنة 2019، بل يتخطّاه إلى أمور أعمق بكثير، إذ إنّ هذا التنسيق أو عدمه سيؤثّر، بالإضافة إلى تراكم الدَّيْن العام، بتراكم رأس المال والنموّ والبطالة، وإلى ما هنالك من تأثيرات اقتصادية حقيقية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالرفاه الاقتصادي. وهذا التنسيق، أو عدمه، مرتبط بأمور عديدة، جزء أساسي منها من يسيطر على السياسات وأهدافها. في لبنان، في ما عدا حوادث متفرّقة من «انتفاضات» لوزارة المالية أيام الوزير جورج قرم أو حالياً، فإن المسيطر هو الرأسمال المالي ومصرف لبنان. وبالتالي أتى طرح الـ11 ألف مليار في هذا الإطار: وزارة المالية تريد فوائد متدنية للسيطرة على العجز، ومصرف لبنان يريد فوائد مرتفعة للحفاظ على «أرباحه» وأرباح المصارف وتدفّق الأموال والعملة الصعبة ضمن محاولات أصبحت تأخذ أشكالاً أكثر وأكثر يأساً للدفاع عن سعر الصرف، ومنها «الهندسات المالية». وهنا يمكن أن ننظر إلى طرح الـ11 ألف مليار كـ«هندسة مالية معاكسة» لوزارة المال، ووجِهَت بمعارضة تقول ضمنياً إنّ الهندسة المالية الوحيدة المسموح بها، هي ليست لخفض كلفة الدَّيْن العام، بل للاستحواذ على عملة صعبة لحلّ معضلة حساب الرأسمال مهما كانت كلفتها.

> **طرح الـ11 ألف مليار وجِهَ بمعارضة تقول ضمنياً إنّ الهندسة المالية الوحيدة المسموح بها، ليست لخفض كلفة الدَّيْن العام، بل للاستحواذ على عملة صعبة لحلّ معضلة حساب الرأسمال**

وهذا الأمر بالطبع ليس حكراً على لبنان. ديفيد هارفي يشير إلى قصّة بُعيد انتخاب بيل كلينتون في عام 1992. فعندما عرض برنامجه الاقتصادي، قال له مستشاره روبرت روبين (الذي أصبح بعد ذلك وزير الخزانة): «لا تستطيع أن تفعل ذلك»، فأجابه كلينتون: «ولمَ لا؟». فأجاب روبين: «حاملو السندات لن يدعوك»، وقد تردّد أن كلينتون ردّ عليه قائلاً: «هل تقصد أن كل برامجي الاقتصادية وإمكانية إعادة انتخابي تعتمد على حفنة من المتاجرين اللعينين بالسندات؟»، أجابه روبين: نعم.

في هذا الإطار، نستطيع أن نرى أن خطّة سندات الـ11 ألف مليار، إذا حملها مصرف لبنان، ستؤدّي إلى قطع جزئي لتدفّق الفوائد التي تذهب من الضرائب إلى وزارة المالية إلى المصرف المركزي إلى المصارف. وهنا يكمن موضوع التأثير بميزانية مصرف لبنان، وهو الذي كان قد طرحه كاسبار في ورقته منذ سنتين. لكن هذا التأثير يمكن المصرف المركزي تحمّله ضمن خطّة تدريجية لاستبدال سندات صفر الفائدة بالسندات التي يحملها، لكن بشكل تدريجي كما طرحت سابقاً (انظر «مقصلة» غولدمان ساكس: البديل هو إلغاء دَيْن الدولة لدى مصرف لبنان). كذلك فإن التخويف من أن يكون شراء المصرف المركزي للسندات سيؤدّي إلى التضخّم، كما حذّر مثلاً الكثيرون، ومن بينهم تقرير آخر لموديز صدر في 22 أيار/ مايو الماضي، هو في غير محلّه. فالمصرف فعل ذلك أكثر وأكثر منذ 2011، أي لسنوات، ولم يحصل التضخّم. لكن الأهم، أن خطّة وزارة المالية يمكن أن تكون «استبدالاً» لسندات قديمة ذات فائدة عالية يحملها حالياً مصرف لبنان، وليس إصدار سندات جديدة يشتريها المصرف. وهذه العملية لن تكون بالتأكيد تضخّمية على الإطلاق.

... وفي الطريق إلى اليونان انتبه لئلّا تنتهي كيوغوسلافيا

لقد كانت الرحلة من عام 1992 وحتى الآن هي الطريق إلى تأكيد سيطرة الرأسمال المالي اللبناني على الدولة والسيادة في لبنان. ولكن اليوم هناك أيضاً، في الخلاف بين وزارة المالية من جهة ومصرف لبنان والمصارف من جهة أخرى، بعض من الصدام بين الرأسمال المالي والتنظيم المذهبي للمحاصصة في الدولة، إذ إن هناك إعادة تموضع للرأسمال في مواجهة بعض الإرهاصات الاقتصادية للدولة الطائفية. وفي ظل تعمّق الأزمة الاقتصادية، نرى المنسوب الطائفي يرتفع. وهنا يجب التحذير من عدم الاستمرار باللعب بـ«الاقتصاد» الذي اعتادته الطبقة الحاكمة، لأن هناك دائماً من كان ينقذها من الخارج. هذه المرّة لا يبدو أن هناك منقذاً، و«سيدر» لن تكون «الغذاء المجّاني» على ما يبدو. وهكذا تأتي التقارير الواحد تلو الآخر من الخارج، ولكن يجب النظر إليها ليس كتجليات لانتهاك خارجي للسيادة اللبنانية، فـ«المستعمر» اليوم داخلي، وفيتو صندوق النقد ما هو إلّا الشكل الخارجي لسيطرة الرأسمال المالي المحلّي وللأزمة الداخلية لا أكثر ولا أقل. وبالتالي، الحلّ لا يمكن إلّا أن يكون كذلك أيضاً.

انجل بوليغان ـ المكسيك